برنامج الماجستير في علم الاجتماع

الدور الاقتصادي للهستدروت في بناء دولة الاستعمار الاستيطاني بين العام 1920-1948: سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين

The Histadrut's Economic Role in building the Settler Colonial State 1920-1948: The Histadrut Policies towards the Palestinian Workers

إعداد الطالب وليد موسى حباس

بإشراف: د. مجيد شحادة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطابات الحصول على درجة الماجستير تخصص علم الإجتماع في كليّة الدراسات العليا بجامعة بيرزيت فلسطين

2018

الدور الاقتصادي للهستدروت في بناء دولة الاستعمار الاستيطاني بين العام 1920-1948:
سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين

The Histadrut's Economic Role in building the Settler Colonial State 1920-1948:
The Histadrut Policies towards the Palestinian Workers

إعداد الطالب

وليد موسى حباس

لجنة الإشراف:

رئيس اللجنة: د. مجيد شحادة

عضو اللجنة: د. منير فخر الدين

عضو اللجنة: د. رنا بركات

تم مناقشة هذه الرسالة بتاريخ 13 نوفمبر 2018

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... أ

الإهداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

ملخص ..... و

Abstract ..... ح

الفصل الأول المنهجية 1

1.1 إشكالية الدراسة 1

1.2 أسئلة الدراسة 1

1.3 منهجية الدراسة 2

1.4 أهمية الدراسة 3

1.5 حدود الدراسة 3

1.6 أقسام الدراسة 4

الفصل الثاني الإطار النظري 7

2. المقدمة 7

2.1 مفهوم الاستعمار 8

2.2 الاستعمار الاستيطاني 13

2.2.1 إزالة السكان الاصلانيين 15

2.2.2 العلاقة مع المركز الامبريالي 19

2.2.3 الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثاً 22

2.2.4 الاستعمار الاستيطاني يستند الى خطابات إقصائية 25

2.2.5 الاستعمار الاستيطاني مشروع رأسمالي متطور بالضرورة 27

2.2.6 الاستعمار الاستيطاني يقوم على هندسة اجتماعية مختلفة. 29

2.3 الخلاصة 32

الفصل الثالث المشروع الصهيوني.....33
3. المقدمة.....33
3.1 الاستيطان اليهودي في مقابل الاستيطان الاستعماري الصهيوني.....34
أولاً: بدء النشاط الفعلي للمنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين.....38
ثانياً، هجرة مستوطنين جدد عمال الى فلسطين 39
3.2 بداية المواجهة: تأسيس بنية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني 40
3.3 الخلاصة 47

الفصل الرابع حركة العمل وتأسيس الهستدروت.....49
4. المقدمة.....49
4.1 الهجرة الثانية: الصراع لاحتلال العمل.....50
4.2 تأسيس حركة العمل الصهيونية.....53
4.3.1 أولاً: تأسيس منظمة الهستدروت.....56
4.3.2 ثانياً، المستوطنون العمال يقودون المشروع الاستعماري: 57
4.3.3 ثالثا، "الاشتراكية البناءة":.....57
4.4 الهستدروت: مؤسسة لها دور الدولة.....58
4.4.2 ثانيا، "جمعية العمال": 63
4.4.3 ثالثا: خدمات اجتماعية: 64
4.4.4 رابعاً: الثقافة والرياضة 64
4.4.5 رابعاً، مهامات شبة دولانية: 65
4.5 الوظيفة الاستعمارية للهستدروت.....66
4.6 تطور مسألة العمال الفلسطينيين داخل الهستدروت.....69
4.7 **الخلاصة**: 72

الفصل الخامس سياسات الهستدروت في الاقتصاد الصهيوني الهستدروتي 74
5.1 المقدمة.....74
5.2 السياسية الأولى: السوق الهستدروتي 76
5.2.1 حفرات هاعوفديم: الجمعية التعاونية العامة للعمال العبريين في أرض اسرائيل ..79

5.2.2 أسواق حفرات هاعوفديم.....81
5.3 السياسة الثانية: التعاقد.....84
5.4 الخلاصة.....88

الفصل السادس سياسات الهستدروت في القطاع الحكومي الانتدابي.....90
6 المقدمة.....90
6.1 السياسة الثالثة: التوسط لدى الحكومة البريطانية.....95
6.2 السياسة الرابعة: تأطير العمال العرب.....96
6.2.1 العمل المشترك في سكك الحديد.....98
6.2.2 نادي العمال العام.....103
6.2.3 صحافة الهستدروت العربية.....105
6.2.4 اتحاد عمال أرض إسرائيل.....106
6.3 الخلاصة.....108

الفصل السابع سياسات الهستدروت في الاقتصاد اليهودي الخاص.....110
7 مقدمة.....110
7.1 الموقف من رأس المال والقطاع الخاص.....110
7.2 الموشفات.....112
الفصل الأخير: الخاتمة.....122
الملحق رقم (1): جدول يبين عدد اليهود والعمال وأعضاء الهستدروت (1920-1947).
.....128
المراجع المستخدمة.....129

الإهداء

الى موسى، ولدي الشجاع

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الى كل ما ساعدني في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر زوجتي سماح ووالديّ وأخوتي. وقد كانت للملاحظات والمساعدات التي تلقيتها من العديد من الأصدقاء والأكاديميين دوراً في توجيه خطاي أثناء كتابة هذه البحث، وأخص بالذكر د. همّت زعبي التي أرشدتني حول كيفية التعامل مع الأرشيف الإسرائيلي، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية ممثلاً بمديرته د. هنيدة غانم التي اطلعت على الإطار النظري ونشرته في مجلة المركز.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير الى د. زهير صباغ الذي كان جزءا أصيلا من هذه الدراسة، وأرفدني بالعديد من الملاحظات الحيوية.

وفي الختام، ما كان لهذه الدراسة أن تنجح لولا الدعم والتوجيه الأكاديمي من المشرف د. مجيد شحادة، د. منير فخر الدين، ود. رنا بركات، والمساعدات الأكاديمية والإدارية التي ساهمت في إيصال هذه الدراسة الى مرحلة النقاش الناجح، وهنا أخص بالذكر عميد كلية الآداب د. مجدي المالكي.

ملخص

في أذار 2018، توجهت الى أرشيف "بنحاس لافون لدراسات حركة العمل"، للبحث في الوثائق القديمة أثناء كتابة هذه الدراسة. وبينما أنا أشرح لموظفي الأرشيف طبيعة دراستي المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين بين العام 1920 والعام 1948، فإذ بأحدهم يقول لي: "لقد قامت الهستدروت باتباع سياستين: الأولى دعم العامل الصهيوني وتطويره، والثانية محاربة العامل الفلسطيني واقتلاعه من سوق العمل... هذا أمر واضح وإثباته كإثبات وجود الشمس... فما الجديد الذي ستقدمه؟". لم أتردد كثيراً في الإجابة. فهذا البحث لا يجيب على سؤال: ما هي أهداف الهستدروت وسياساته الاقتصادية تجاه عمال الفلسطينيين قبل العام 1948، وإنما كيف قامت الهستدروت باقتلاع العامل من سوق العمل، وما هي الوسائل التي استخدمتها لتحقيق ذلك؟

لقد كان الهدف العام للهستدروت هو خلق الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة لاستيعاب المستوطنين الصهيونيين الجدد، ودمجهم في سوق عمل يوفر لهم شروط حياة (شبه) أوروبية. في هذا السياق، يُعتبر الهستدروت رأس الحربة في المشروع الاستعماري الاستيطاني. أحد أهم المعيقات التي اعترضت طريق الهستدروت كانت السكان الفلسطينيين بشكل عام، والعمال الفلسطينيين بشكل خاص، والذين شكلوا ليس فقط منافس للمستوطنين في سوق العمل، وإنما أيضا النقيض المباشر لمشروع الاستعمار الاستيطاني، كون الأفضلية التي يتحلى بها العمال الفلسطينيين في سوق العمل تقلل من حظوظ المستوطنين الصهيونيين في الحصول على عمل، وبالتالي تدفعهم الى هجرات عكسية قد تقوض المشروع الاستعماري الصهيوني.

تستند هذه الرسالة الى هذه العلاقة الصراعية بين المستعمِر الصهيوني وبين المستعمَر الفلسطيني، وتنظر إليها من خلال الإطار النظري للاستعمار الاستيطاني. هذا الإطار النظري، لا يكتفي بوضع سياسات الهستدروت على المستوى الاقتصادي البحت كما فعل العديد من المؤرخين والباحثين الذين سيتم الرجوع الى أعمالهم في هذه الرسالة. وإنما ترى في سياسات الهستدروت جزء من صراع قومي ووجودي على الأرض وعلى الهوية القومية والسياسية للأرض، وبالتالي صراع على السيادة عليها.

ومع أن هدف الهستدروت العام كان اقتلاع العمال العرب من سوق العمل، واستبدالهم بالعمال المستوطنين، إلا أن الأساليب التي استخدمتها للقيام بذلك كانت متنوعة وأحيانا متناقضة. فقد شملت هذه الأساليب محاولات للتحريض ضدهم، واستخدام القوة والحاميات المسلحة، لكنها شملت أيضا أشكال من التعاون ومحاولات لإدخال بعض العمال الفلسطينيين الى نقابات موازية و/أو مقربة من الهستدروت. هذه التكتيكات التي تبدو متناقضة من حيث الظاهر، إنما تصب كلها في هدف نهائي واحد وهو طرد العمال الفلسطينيين من سوق العمل، والتقليل قدر الإمكان من المنافسة بين العامل الفلسطيني والعامل الصهيوني.

هذه الرسالة تستعرض خمس سياسات اقتصادية استخدمتها الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين، وتحللها لترى كيف كانت تساهم في بناء دولة استعمار استيطاني تُعبر عن التكوين الاجتماعي للمستوطنين وحدهم.

Abstract

In March 2018, and while I was writing this thesis, I visited the "Penhas Lavon Institute for Labor Movement Research", to search old archival documents. While I was explaining, to one of the institute employees, the nature of my research about the economic policies of the Histadrut towards the Palestinian workers between 1920 and 1948, he commented: "the Histadrut implemented two policies: strengthening and developing the Zionist labor, and uprooting the Palestinian labor from the labor market… it was so clear… to prove it is to prove the existence of the sun… so what new is to be presented in your work?". I did not hesitate to answer him back. My thesis does not question the main purpose of the Histadrut economic policies towards the Palestinian labor before 1948, but how exactly did the Histadrut manage to uproot the Palestinian labor from the market, and what were the tools used to achieve this goal?

The goal of the Histadrut was to creat the suitable economic, political, and social conditions to assimilate the new Zionist settlers, and integrate them into a labor market that would grantee European living standards for them. One of the obstacles in doing so was the indigenous people in general, and the Palestinian workers in specific. The laters not only competed the settlers in the labor market, but also constituted the direct opposit to their settler colonial project, since the supremacy of the cheap Palestinian labor force in the labor market minimized the opportunity of the Zionist settlers in the labor market, and therefore pushed them to emigrate and undermined their project.

This thesis refers to this conflictual relationship between the Zionist colonizer and the Palestinian colonized, and investigates it by employing the settler colonial framework. This framework, does not place the Histadrut's policies on the economic level as many other researchers have done, but investigates it as part of the national struggle around the land, and the political and national identity of the land, and therefore, around the sovereignty on the land.

Although the main goal of the Histadrut was to uproot the Palestinian workers from the labor market and replace them by settler work force, the tools employed by the Histadrut varied and, in some cases, where paradoxical. The Histadrut's policies included incitements, violant picketings, but also, forms of cooperation and efforts to bring Palestinian workers into unions affiliated with the Histadrut. Those tactics that might explicitly seem paradoxical are in fact part of the same strategical goal: the displacement of the Palestinian workers, and the minimizing of competition between them and Zionist workers.

This thesis explores five economic policies implemented by the Histadrut towards the Palestinian workers, and analyses them in order to examine how they contributed in building a settler colonial state that represents only the social essence of the settlers.

الفصل الأول
المنـهجية

1.1 إشكالية الدراسة

تعالج هذه الدراسة دور الهستدروت في تأسيس دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني منذ إقامتها عام 1920 وحتى العام 1948، وتنظر الى هذا الدور من خلال العلاقة البنيوية التي نشأت بين المستعمِر والمستعمَر في سياق مشروع الاستعمار الاستيطاني. وتقوم هذه العلاقة بالأساس على سعي المستعمِر الى التخلص من السكان الاصلانيين وإزالتهم عن الأرض.

وبشكل محدد، تتناول الدراسة السياسات الاقتصادية للهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين بين العام 1920 والعام 1948. وتحاول هذه الدراسة أن تربط ما بين هذه السياسات الاقتصادية، التي كانت متنوعة وأحيانا متناقضة، وما بين مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف الى إقامة دولة تُعبر عن التكوين الاجتماعي للمستوطنين الصهيونيين وحدهم، وبالتالي تهدف الى إزالة السكان الفلسطينيين الأصلانيين.

1.2 أسئلة الدراسة

بهدف بحث الإشكالية، فإن الدراسة ستحاول الإجابة على عدة أسئلة مترابطة، بحيث أن الإجابة على كل سؤال تمهد الطريق للإجابة على السؤال التالي:

1. ما هي خصوصيات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مقارنة بتجارب استعمارية أخرى في التاريخ المعاصر؟
2. كيف أثرت الظروف الموضوعية في فلسطين (خصوصية الأرض، وطبيعة المجتمع الفلسطيني) على تشكيل المؤسسات الاستعمارية التي قامت ببناء الدولة الصهيونية؟
3. لماذا تم بناء الهستدروت في العام 1920؟ وما هو البعد الطبقي/القومي لنشوء الهستدروت؟

4. لماذا تجاوزت الهستدروت دورها النقابي الى منظمة واسعة لها هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتحولت الى ذراع استعمارية تعنى بالاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد، وتمتلك شركات ضخمة، وبنك، ومصانع، وغيرها؟
5. ما هي السياسات الاقتصادية التي طبقتها الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين بين 1920 و1948؟
6. لماذا كانت سياسات الهستدروت الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين، تتنوع وأحيانا تتناقض، في نفس الوقت؟

1.3 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على اسلوب البحث الكيفي، وبالتحديد، منهج البحث التاريخي. فدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين عام 1920 وعام 1948، تتطلب العودة الى الماضي وتفسير الأحداث بناء على الظروف الاجتماعية القائمة حينها. وتعتبر الوثائق والمستندات المتوفرة عن تلك الفترة عنصر مهم في هذا البحث. إن أحد المصادر للوصول الى أجابات على أسئلة البحث ستكون المواد الأرشيفية والجرائد والوثائق الرسمية للهستدروت وحركة العمل الصهيونية.

فيما يتعلق بالهستدروت، وحركة العمل الصهيونية، فقد قامت دولة إسرائيل بتوزيع المواد الأرشيفية على أكثر من مكان. بيد أن أهم المواد الى تحتاجها هذه الدراسة متوفرة في أرشيف بنحاس لافون لدراسة حركة العمل، الذي الى الشمال من تل أبيب[1]. بالإضافة الى الأرشيف الصهيوني المركزي، والذي يقع في وسط القدس[2].

في كل الاحوال، تشكل هذه الوثائق مادة خام غنية لأي دراسة حول فترة ما قبل العام 1948. وقد قام أكثر من باحث ومؤرخ بالاستناد اليها في تحليل أوضاع فلسطين في تلك الفترة. وسيتم اختيار أهم هذه الاعمال التي عالجت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في فترة ما قبل العام 1948 كدراسات اساسية في هذا البحث. ولعل أعمال يعقوب ميتزر (Jacob Metzer)؛ وزكاري لوكمان (Zachary Lockman)؛ ودبورا بيرنشتاين (Daborah Bernstein) تعتبر من الاعمال التأسيسية في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية

[1] أنظر: https://lavonins.org.il
[2] أنظر: http://www.zionistarchives.org.il/en

والاجتماعية في تلك الفترة. وقد ساهمت هذه الأدبيات في معرفة الكثير من المواد الأرشيفية التي تخص مادة هذه الرسالة.

1.4 أهمية الدراسة

بما أن الهستدروت لعبت دوراً ملموساً في تكوين مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والتحضير لإزالة الفلسطينيين عن الأرض، فإن الدراسة ستُعنى بالكيفية التي قامت بها الهستدروت بممارسة سياساتها الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين في الواقع. أن أهمية الدراسة تكمن في الإجابة على هذه الأسئلة بالاستناد الى الإطار النظري لدراسات الاستعمار الاستيطاني الذي يركز على العلاقة البنيوية بين المستعمِر والمستعمَر في صراعهما على الاستحواذ على الأرض.

ثمة فجوة معرفية في الأدبيات العربية، والتي لم تمنح الهستدروت حقه من النقاش والتحليل من منظور استعماري أثناء الحديث عن انشاء دولة إسرائيل؛ أما الأعمال العبرية التي تناولت الموضوع، فإنها في معظمها نزعت سياسات الهستدروت الاقتصادية من سياقها الاستعماري، وعالجتها بالاستناد الى نظريات السوق المجزأ (Split Market Theory)[3]. هذه الرسالة تتجاوز هذه الثغرات، وتضع سياسات الهستدروت في سياقها الاستعماري الاستيطاني.

1.5 حدود الدراسة

لقد كان للهستدروت، بين العام 1920 والعام 1948، دورا كبيرا في انشاء دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وتبرز أهميتها في كونها تتعدى دورها كنقابة عمال عادية، الى ذراع استعمارية تمتلك شركات ومصانع رأسمالية، وتتحكم بتدفق المستوطنين المهاجرين الى فلسطين، وتقوم بتشغيلهم، وتمتلك مؤسسات ثقافية، وصحية، وتعليمية، ومطابخ عمال، إضافة الى امتلاكها دورا سياسيا وتشريعيا وقضائيا قبل انشاء الدولة الصهيونية. ولعل الكثير

[3] باستثناء بعض الأعمال التي درست تلك الفترة، وحللت نشاط الهستدروت من منظور الاقتصاد السياسي. غيرشون شفير (Gershon Shafir) ركز أكثر على الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وأظهر الطابع الاستعماري للمشروع الصهيوني، أنظر: Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli- Palestinian Conflict, 1882-1914* (California: University of California Press, 1989). أما ميخائيل شاليف (Michael Shalev)، فقد ركز بالتحديد على دور الهستدروت دون أن يركز على علاقاته بالعمال العرب، أنظر: Michael Shalev, *Labour and the Political Economy in Israel* (Oxford: Oxford Univ. Press: 1992)

من السياسات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التي ساهمت في بناء مجتمع المستوطنين من جهة، وتدمير المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، قد تم نقاشها وإقرارها وتنفيذها من قبل الهستدروت. هذه الدراسة لن تستطيع تناول كل هذه الأدوار بالتفصيل، وبالتالي ستقتصر على الممارسات والادوار الاقتصادية للهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين ما بين العام 1920 والعام 1948. فثمة العديد من الأدوار الأخرى التي لا تقل أهمية، مثل تأسيس ميليشات عسكرية، صناديق المرضى، ومؤسسات سياسية والتي سيتم ذكرها، عندما تقتضي الحاجة، بشكل عابر أثناء التركيز على الممارسات الاقتصادية.

1.6 أقسام الدراسة

يتكون هذا البحث من مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. وسيتطور النقاش أثناء الانتقال من فصل الى أخر، بحيث أن كل فصل يعتمد على ما سبقه ليتوسع في النقاش وصولاً الى معالجة إشكالية البحث الرئيسية. وباستثناء الفصل الذي يعالج الإطار النظري، فإن جميع الفصول تتعمق في العلاقة الصراعية بين مجتمع المستوطنين الجدد والفلسطينيين، وتناقشها من خلال التركيز على سياسات الهستدروت.

في الفصل الثاني، سيتم التعريف بالإطار النظري لهذا البحث. إن الادبيات الاخيرة حول الاستعمار الاستيطاني، حوّلت المفهوم الى إطار نظري متماسك يركز، في جملة ما يركز عليه، على العلاقة الصراعية بين المستعمِر والمستعمَر. فهذه العلاقة تختلف بُنيوياً في سياق الاستعمار الاستيطاني، عنها في سياق الاستعمار الاستغلالي. سيكون هناك مراجعة لأهم الادبيات ذات العلاقة، وشرح لخصائص الاستعمار الاستيطاني. لكن هذا الفصل هو نظري أكثر منه سردي، لذا لن يكون هناك مراجعة تاريخية لكل حالات الاستعمار الاستيطاني (بعض المقارنات سيتم تناولها في الفصل الثالث). فالهدف من الإطار النظري هو تحديد مفهوم الاستعمار الاستيطاني وكيف يمكن استخدامه نظريا لدراسة المشروع الصهيوني. ويميز الفصل النظري ما بين الاستعمار التجاري والاستعمار الاستيطاني الذي يمتاز، أولا، بعلاقته الاقصائية مع السكان الاصلانيين؛ وثانيا، بعلاقته المؤقتة مع المركز الامبريالي؛ وثالثاً، بعلاقته الدائمة مع الارض المستعمَرة؛ ورابعاً، بكثافة الخطاب الايديولوجي

والإقصائي الذي يوظفه؛ وخامساً، ببنائه لتشكيلة رأسمالية غير تابعة؛ وسادساً، بهندسته الاجتماعية الدقيقة. بعض هذه السمات ستلازم الدراسة حتى فصلها الأخير.

في الفصل الثالث، سيتم شرح طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، لكن ليس بمعزل عن المجتمع الفلسطيني. إن الهدف من هذا الفصل هو التمعن في اللحظات الأولى للمواجهة بين المستوطنين الصهيونيين وبين الفلسطينيين أصحاب الأرض، وما هي العوامل المادية والاجتماعية التي اصطدم بها مشروع الاستعمار الصهيوني منذ بدايته، وتركت أثراً على شكل مؤسساته وأسلوبه الاستيطاني. ويُعتبر هذا الفصل الحلقة التي تربط الإطار النظري للاستعمار الاستيطاني، مع الفصول اللاحقة، والتي تتناول اشكالية البحث بشكل مباشر.

الفصل الرابع، يتناول حركة العمل الصهيونية، والبعد الطبقي/القومي للصراع من أجل "احتلال العمل". فالمستوطنين الصهاينة كانوا بحاجة لتأسيس منظمة ضخمة تُعنى برعايتهم واحتضانهم، وتوفير كافة مستلزماتهم المعيشية والتربوية والصحية والمالية، وغيرها. لقد تأسست الهستدروت في العام 1920 لتلبية هذه الحاجة. في هذا الفصل سيتم التعريف بحركة العمل، وما هي ملامحها، والسياق التاريخي لنشأتها. وانطلاقا من حركة العمل، سيناقش الفصل نشأة الهستدروت، وتطورها، وما هي مكانتها المركزية قبل العام 1948، وما هي المؤسسات والشركات التابعة لها. وينتهي الفصل بشرح "العمالة العربية" كإشكالية تطورت داخل الهستدروت، واستدعت وجود سياسات اقتصادية صهيونية من طراز معين للتعامل معها.

الفصل الخامس، سيبدأ بنقاش السياسات الاقتصادية في المشاريع التي سيطرت عليها الهستدروت نفسها، وشملت الكيبوتسات، والموشافيم، والتعاقدات التي تمت من خلال شركات تابعة للهستدروت نفسها. في هذا القطاع، والذي كانت الهستدروت تسيطر فيه على وسائل الإنتاج، فإن سياساتها تجاه العمالة العربية كانت واضحة للغاية. فقد سعت الى إغلاق سوق العمل بشكل كلي أمام العمالة العربية، دون أن تنجح في تحقيق ذلك بشكل مطلق.

في الفصل السادس، سيتم الانتقال الى سياسات الهستدروت الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين في مرافق العمل التي كانت تسيطر عليها الحكومة البريطانية. في هذا القطاع، استخدمت الهستدروت سياسات اقتصادية من نوع آخر، شملت التعاون، والتنظيم، والتوعية. هذه السياسات التي تبدو وكأنها تصب في مصلحة العمال الفلسطينيين أنما كانت تخدم هدف

الهستدروت الأساسي وهو ادخال أكبر قدر من المستوطنين الصهيونيين الى فلسطين وطرد أكبر قدر من العمال الفلسطينيين من سوق العمل.

في الفصل السابع، سيتم نقاش سياسات الهستدروت في القطاع الاقتصادي الصهيوني الخاص والذي شمل المستعمرات الزراعية التابعة لرأس المال الصهيوني الخاص، بالإضافة الى مشاريع خاصة أخرى. هنا، لم تستطع الهستدروت ان تمارس نفوذها بشكل كامل وسريع، واستخدمت سياسات تدخل عنيفة في كثير من الأحيان.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2. المقدمة

رغم أن الاستعمار ظاهرة قديمة جداً، وملازمة لكل فترات النشاط البشري، إلا ان العديد من الباحثين يصرون على تمييز الاستعمار الاوروبي الحديث باعتباره ظاهرة منفردة عما سبقها. ويُقصد بالظاهرة الاستعمارية الاوروبية الحديثة، تلك التي انطلقت في أعقاب الاكتشافات الكبرى في الخطوط البحرية في نهاية القرن الخامس؛ وتطورت بالتوازي مع نشوء الرأسمالية في أوروبا الغربية، فكانت أحد الدعائم الاساسية للتراكم الاولي لرأس المال[4].

ولأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني مرتبط بالاستعمار الاوروبي من حيث الفترة التي نشأ فيها، والاساليب التي استخدمها، والخطابات التي وظفها، فإن هذا البحث سيستند الى هذه الادبيات، ويعالج المشروع الصهيوني ارتباطا بالتجربة الاستعمارية الاوروبية والتي انطلقت مع بداية القرن السادس عشر، وما زالت مستمرة، لكنها وصلت اوجها في القرن التاسع عشر، حيث مرت في مراحل. ففي هذه الحقبة الزمنية، التي شهدت نشوء وتطور الرأسمالية، كانت معظم أراضي العالم خاضعة للسيطرة والنفوذ الاوروبيين من خلال الاستعمار، وهذا يشمل الامريكيتين، وافريقيا، وأوقيانوسيا، وجزء ليس بسيط من اسيا[5].

ومع أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يعتبر جزءاً من الاستعمار الاوروبي الحديث، إلا أن هناك ما يميزه عن ظواهر استعمارية أوروبية عديدة، كما أن هناك ما يجعله متشابه مع ظواهر استعمارية أوروبية أخرى. وقد كتب ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) في معرض حديثه عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بأنه "ليس هناك استعماراً [بحد ذاته]. بل هنالك سلسلة من الظواهر الاجتماعية تكشف عن تشابهات عديدة فيما بينها ولكنها تكشف ايضا عن فروق لا نهاية لها غلبت العادة في ان يلصقوا عليها هذه السمة [أي

---

[4] ثمة العديد من الكتابات التي عالجت أنواع الاستعمار، أهمها: Jürgen Osterhammel, *Colonialism: A Theoretical Overview* (Princeton: Markus Wiener Publishers, 1997); Ania Loomba, *Colonialism/postcolonialism* (London: Routledge, 1998); David Kenneth Fieldhouse, *Colonialism 1870- 1945: An Introduction*, (London: The Macmillan Press, 1983)

[5] Osterhammel, *Colonialism*, 3-4

الاستعمار]. في وسطها، ان شئتم، نواة أجمع الملأ عليها اما في الاطراف فمنحدر... اختلفت فيه المصطلحات باختلاف الفئات والمدارس الفكرية والافراد ايضاً"[6].

وعليه، لا بد من تعريف الاستعمار الحديث اصطلاحاً ولغوياً، قبل تناول اشكاله. ثم التركيز على خصائص الاستعمار الاستيطاني، الذي يعتبر المفهوم الاساسي في هذا البحث.

2.1 مفهوم الاستعمار

الاستعمار، لغوياً، مشتق من كلمة مستعمَرة (Colony)، والتي تأتي من الاصل اللاتيني (Colonia). ومصطلح "المستعمرة" يعود الى روما القديمة، ويعني مستوطنة رومانية في اراضٍ تم غزوها والاستيلاء عليها خارج الامبراطورية. ويتضمن المعنى انتقال سكان من روما الى المستعمَرة/ المستوطنة التي عادة ما تكون على السواحل لغرض حماية الاسطول البحري، بحيث يحافظ المستوطنون على حقوقهم الكاملة كمواطنين رومانيين لقاء ولائهم العسكري للإمبراطورية الرومانية.

ولأن الاستعمار يشير الى اقامة مستعمَرة خارج حدود الدولة الام، فان عملية الاستعمار مرتبطة بالدول القوية والتي تملك نفوذاً عسكريا وقدرات ادارية عالية تمكنها من انشاء المستعمَرات للحفاظ على مصالحها في خارج. وهذه الدول القوية تسمى "امبراطوريات" (Empires). وعلى مدار التاريخ البشري، كانت الامبراطوريات تشير الى "السيطرة السياسية على منطقة او أكثر من قبل دولة قوية ... والتي عادة ما تُسمى الدولة الام، أو المتروبول الامبريالي"؛ على أن كلمة "امبريالي" (Imperial) مشتقة من اللاتينية (Impera˜re) وتعني "أن تأمر" أو " أن تحكم"، ويمكن احالتها ايضا الى كلمة (Imperium) والتي تعني القوة، والتسيُّد، والسيادة[7]. وفيما يخص الامبراطوريات القوية التي سعت الى التوسع، فإن البعض كان قد اشار الى ان التاريخ قد عرف أكثر من سبعين امبراطورية، وهذه تشمل العصور القديمة، والوسطى، والحديثة؛ اما جغرافياً فتشمل، على سبيل المثال، امبراطورية الاغريق، والرومان، والصين، العثمانيين، والاسبان،

---

[6] Maxime Rodinson, *Israel: Colonial-Settler State?* (New York: Monad Press, 1973), 36

[7] Thomas Benjamin, "Preface," in *Encyclopedia of Wester Colonialism since 1450,* ed. Thomas Benjamin (New York: Thomson Gale, 2007), XIV.

والبريطانيين، واليابانيين والسوفيت وغيرها[8]. لكن ما يهمنا في هذا البحث هي الامبراطوريات الاوروبية الحديثة والتي سعت الى التوسع ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر، وأبرزها: الامبراطورية الاسبانية؛ والبرتغالية؛ والبريطانية؛ والفرنسية؛ والالمانية؛ والهولندية؛ والإيطالية، باعتبارها ظواهر حديثة متمايزة[9].

لكن اقتصار تعريف الاستعمار على هجرة المستوطنين وأقامتهم الدائمة في المستعمرات، يعتبر إشكاليا. وقد اشارت آنيا لومبا (Ania Loomba) الى أن اقتصار معنى الاستعمار على هجرة المستوطنين، يُعتبر أمر إشكالي إذ أنه "يتجنب اي اشارة الى [وجود] سكان اخرين غير المستعمِرين، [أي وجود] سكان كانوا بالأصل يعيشون في هذه الاماكن التي تم انشاء المستعمَرات فيها. ومن هنا، فانه يُفرغ كلمة الاستعمار من اي التزام [بالحديث عن] مواجهة بين الشعوب، أو الغزو، أو السيطرة"[10]. فباستثناء حالات نادرة، كانت معظم الاراضي التي تم استعمارها عبر التاريخ مأهولة بالسكان، الامر الذي دفع البعض الى توسيع معنى الاستعمار بحيث يصبح البُعد الاكثر اهمية في مدلوله مُتعلقٌ بالطريقة التي تعامل فيها المستعمِر مع السكان الاصلانيين، على ان هذه الطريقة كانت مبنية بالأساس على السيطرة، وهذا اصلا ما يتضمنه مفهوم الامبريالية[11].

ويرى فيلدهاوس (D. K. Fieldhouse) أن مفهوم الامبريالية هو الاهم. فهو يشير، بشكل عام، الى "نزوع مجتمع ما أو دولة الى التحكم بمجتمع أو دولة اخرى، بغض النظر عن الوسائل والغايات". ومن قراءته للتوسعات الاوروبية الحديثة، فهو يرى ان الامبريالية قد ينجم عنها إما (colonization) وإما (Colonialism)[12]. في الواقع، لا تقوم الادبيات العربية بالتمييز بين هذين المصطلحين: فكلاها قد يعني بالعربية "استعماراً"، رغم وجود اختلاف واضح بينهما في الادبيات الاجنبية. فالاستعمار كترجمة للمصطلح (Colonization) يشير بالضرورة الى المهاجرين العازمين على اقامة مجتمع مشابه قدر الامكان لذلك المجتمع الذي خرجوا منه، أي الامبراطورية. في هذا السياق، فإن الاستعمار

---

[8] Dan Clayton, "Empire," in *The Dictionary of Human Geography*, ed. by Derek Gregory (Malden, Mass.: Blackwell, 2009a), 189.

[9] Dan Clayton, "Imperialism," in *The Dictionary of Human Geography*, ed. by Derek Gregory (Malden, Mass.: Blackwell, 2009b), 373.

[10] Loomba, *Colonialism*, 1-2.

[11] Robert R. Knox, "A Critical Examination of the Concept of Imperialism in Marxist and Third World Approaches to International Law" (Unpublished PhD diss., London School of Economics, 2014), 56.

[12] Fieldhouse, *Colonialism*, 1

يتعلق بإنشاء مستعمرات يستوطنها "مهاجرين أقوياء"، على أن التركيز اثناء استخدام المصطلح يكون على الاراضي الجديدة، والمستوطنين الجدد وطرق انشاء المجتمع الجديد. ويتجاهل هذا المصطلح وجود ومصير السكان الاصلانيين الذين كانوا يعيشون على الاراضي التي تم إنشاء المشروع الاستيطاني عليها. وقد كان استخدام هذا المصطلح شائع منذ بدايات الاستعمار الاوروبي، في مطلع القرن السادس عشر، وكان في حينه يحمل دلالات ايجابية، لأن استخدامه كان من قبل المستعمِر الاوروبي العازم على إقامة مجتمع جديد، و"استصلاح الاراضي الجديدة" وتحويلها الى قطعة من أوروبا الحديثة[13].

أما الاستعمار باعتباره ترجمة للمصطلح الاجنبي (colonialism)، فهو مفهوم حديث نسبياً. ويشير الى نظام السيطرة والى "وضعية المستعمَرات والسكان الاصلانيين، خاصة اللاأوروبيين منهم، عندما يكونون تحت سيطرة القوة الاوروبية والامريكية[14]. فالاستعمار في هذا السياق يشير الى "ممارسة السيطرة" أو الى "الاخضاع الكلي لبنية المجتمع الاصلاني في الاراضي المستعمَرة من قبل المستعمرين"[15]؛ أو الى "شكل من السيطرة والتحكم من قبل أفراد وجماعات على أراضي وسلوك أفراد وجماعات اخرى"[16]. إن استخدام وتوظيف مفهوم (colonialism) مرتبط بظهور الوعي التحرري لدى الشعوب المستعمَرة في نهاية القرن التاسع عشر، لكن بشكل أكثر وضوحا، في منتصف القرن العشرين عند ظهور موجات تفكك الاستعمار[17].

ويرى البعض ان مفهوم (Colonialism) أهم من مفهوم (Colonization) ويشمله بداخله. فالأول يشير الى نظام السيطرة والتحكم من قبل المركز الامبريالي تجاه **الاراضي والشعوب** الاخرى. فاذا كانت الغاية هي التحكم **بالأراضي** والموارد الطبيعية، فان الامر يتطلب هجرة المستعمرين واستيطانهم الدائم في أراضي المستعمرة؛ اما إذا كانت الغاية هي التحكم **بالشعوب** الاخرى والاستفادة من قيمة عملها، فان الامر قد لا يستدعي هجرة للمستوطنين الجدد، بل اقامة نظم عسكرية وادارية للتحكم بالشعوب الاخرى عن بعد. فمثلا

---

[13] أنظر على سبيل المثال كتاب دولة اليهود لثيودور هيرتسل (Theodor Herzl)، بحيث يعتبر أن استعمار فلسطين سيشكل امتداداً للحضارة الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وحصن منيع يفصل الأوروبيين عن آسيا. أنظر: ثيودور هيرتسل، *دولة اليهود* (القدس: نيومان، ب.ت.)، 31 [بالعبرية].

[14] Fieldhouse, *Colonialism*, 6

[15] John Morrissey, "Imperialism and Empire" in *Key Concepts in Historical Geography*, ed. John Morrissey et al. (London: SAGE publications, 2014), 21.

[16] Ronald J. Horvath, "A Definition of Colonialism," *Current Anthropology* 13, no. 1 (Feb. 1972): 46.

[17] John Morrissey, "Imperialism and Empire", 21.

يرى بنجامين ان الاستعمار يعني "العمليات والسياسات والايديولوجيات المُستخدمة من قبل المتروبول، لإقامة، وغزو، والاستيطان في، وحكم المستعمرات واستغلالها اقتصاديا"، وهو بذلك يرى ان الاستيطان وهجرة المستعمِرين يعتبران جزءا، لكن ليس شرطا، من السيطرة الاستعمارية[18]. ومن هنا، نجد العديد من المؤرخين يفضلون استخدام مفهوم (Colonialism)، مع اضافة صفة لتحديد ماهيته. فمثلا يستخدم هوبسون (J. A. Hobson) مفهوم الاستعمار الحقيقي (Genuine Colonialism) في اشارة الى الاستعمار القائم على هجرة المستوطنين، ويعرفه على انه "هجرة جزء من الامة الى مناطق اجنبية شاغرة او قليلة السكان الاصلانيين"[19]؛ كما أن ماركس (Karl Marx) يستخدم مصطلح "الاستعمار بأدق معانيه" (Colonialism Proper) في سياق تناوله للولايات المتحدة[20]. ونجد اخرين يميزون بين اشكال السيطرة الاستعمارية مثل الاستعمار التجاري (Franchisee Colonialism) والاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism)؛ أو بين اشكال التحكم والسيطرة بين جماعات ضمن نفس الدولة أو بين جماعات ودول مختلفة، مثل الاستعمار الداخلي (Internal Colonialism) والاستعمار الخارجي (External Colonialism).

في هذا البحث الذي يقوم على دراسة مشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، سأبني مداخلاتي على مفهوم (Colonialism) وليس (Colonization). فالأخير وإن كان يشير لغويا واصطلاحيا الى عملية الاستعمار المبنية على هجرة المستعمرين واستيطانهم الدائم في الاراضي الجديدة، وهذا ما ينطبق تماما على المشروع الصهيوني، إلا أن المفاهيم قد تبدو مضللة احيانا. فالبحث يقوم على مفهوم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، لكن ليس كترجمة لـ (Zionist Colonization) التي كانت تحمل "دلالات إيجابية" ارتباطا بالاستخدامات التي كانت شائعة في الادبيات الاوروبية القديمة، لأنها قد تعني أن لدى الصهيونية مهمة تاريخية بتحرير الاراضي واستصلاحها وتعميرها كجزء من المشروع التنويري والحداثي[21]. كما أنها لا تشير الى وضعية السكان الفلسطينيين الاصلانيين أو الى مصيرهم. في المقابل، سأستخدم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كترجمة للمفهوم (Zionist Settler

---

[18] Thomas Benjamin, "Preface," XV.

[19] John A. Hobson, *Imperialism: A Study* (New York: Cosimo, 2015), 6.

[20] كارل ماركس، *رأس المال، ج.2*، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1947)، 227.

[21] Ilan Pappé, "Israel, A Settler Colonial State," Youtube. Strugglevediomedia, March 15, 2016, https://www.youtube.com/watch?v=A78S4v5YMpU. (Accessed on Oct. 15, 2017).

Colonialism) الذي يعتبر أكثر دقة، إذ انه يشير الى طبيعة المشروع القائم على الاستيطان الدائم للمستعمِرين الصهاينة في أرض فلسطين، لكنه من جانب أخر لا يتجاهل وضعية الفلسطينيين ويهتم بنظم الهيمنة والسيطرة المستخدمة تجاههم، والتي تتضمن الابادة والازالة أو العزل والاستبعاد.

وقد تنبه البعض الى عدم تحرج القادة المؤسسين للمشروع الصهيوني، في بداية القرن العشرين، من إطلاق صفة الاستعمار على مشروعهم، لكنهم هم أنفسهم يعتبرون ربط المشروع الصهيوني بالاستعمار في أيامنا هذه قضية معادية للسامية[22]. لكن في الواقع، كان القادة الصهيونيين المؤسسين يستخدمون مفهوم (Colonization) في بداية مشروعهم الاستعماري، لأنه كان يحمل حينها أصداء ايجابية حول العالم. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ المفهوم يغيب ليترك الساحة لمفهوم (Colonialism) والذي يحمل بالطبع دلالات سلبية كونه يركز على وضعية الشعوب المستعمَرة.

أخيرا، وارتباطاً بمفهوم الاستعمار (Colonialism)، فإن الباحثين والمختصين، وعند دراستهم لنفس الظاهرة الاستعمارية الاوروبية، كانوا يركزون على قضايا مختلفة، الامر الذي رفد الادبيات بتعريفات وحقول معرفية فرعية متعددة. فمثلا، ركز المؤرخون والباحثون، **أولا**، على الاهمية النسبية التي يجب ان نوليها لأشكال التحكم والنفوذ المختلفة مثل التحكم الاقتصادي، والعسكري، والسياسي، والجغرافي، والديموغرافي، والايديولوجي؛ **وثانيا**، على تأثير الممارسات الامبريالية والاستعمارية على هوية وممارسات ووعي الشعوب المستعمَرة، وقاموا بمقارنات بين استعمارات قديمة وحديثة؛ غربية وغير غربية؛ توسعات متصلة جغرافياً بالإمبراطورية أو مفصولة عنها بحرياً؛ سيطرة مباشرة أو غير مباشرة[23]. وقد نجم عن هذا التنوع في دراسة الاستعماري وأثارها، سواء على المستعمَر أو المستعمِر، مدارس واتجاهات فكرية عديدة، مثل مدرسة دراسات التابع (Subaltern Studies)، ودراسات ما بعد الاستعمار (Postcolonial Studies)، وظهرت مفاهيم ونظريات عديد مثل الاستشراق (Orientalism)، والامبريالية الثقافية (Cultural Imperialism)، التهجين (Hybridity)، وغيرها.

---

[22] Ibid.

[23] Philip Pomper, "The History and Theory of Empires," *History and Theory* 44, no. 4 (Dec. 2005): 1-27.

ولأن اشكالية البحث تعنى بالصراع بين المستعمِرين الاستيطانيين الصهاينة من جهة، والسكان الاصلانيين الفلسطينيين من جهة أخرى، فان المعالجات النظرية التالية لمفهوم الاستعمار الاستيطاني سوف لن تركز على الاصل اللغوي والسياق التاريخي لتطور المفهوم، ولا على العلاقة ما بين نمط الانتاج الرأسمالي الاوروبي والاستعمار الاوروبي، ولا على دوافع ومحركات المستعمِر في استعماراته. إنني اذكر هذه القضايا لأهميتها، وقد اتطرق إليها بشكل سريع عندما تقتضي الحاجة، لكن معالجتها بشكل مفصل قد لا تقع ضمن إطار هذا البحث الذي يركز على قضية اساسية واحدة وهي: العلاقة ما بين المستعمِر الصهيوني والمستعمَر الفلسطيني. فهذه العلاقة التي تنطوي على عدة أبعاد اقتصادية، وسياسية، وخطابية، ستكون حجر الاساس في صياغة الإطار النظري الملائم لدراسة دور الهستدروت في انشاء المشروع الاستعماري الاستيطاني في فترة اليشوف.

2.2 الاستعمار الاستيطاني

انطلاقاً من فرضية أن الاستعمار الاوروبي كان ملازماً وضرورياً للتراكم الداخلي لنمط الانتاج الرأسمالي، فان الباحثين ميزوا بين الأشكال المختلفة للاستعمار الاوروبي بناء على: **أولا،** التناقضات الداخلية لنمط الانتاج الرأسمالي الاوروبي والتي تدفع الامبراطوريات الاوروبية إما الى البحث عن مصادر طبيعية في العالم، أو أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، أو أيدي عاملة رخيصة لزيادة نسبة القيمة الفائضة المستخلصة. في هذا السياق يمكن التمييز ما بين الاستعمار الكلاسيكي (Classical Colonialism) وما بين الاستعمار الجديد (Neocolonialism)؛ و**ثانيا،** التناقضات الاجتماعية المتولدة عن تطور نمط الانتاج الرأسمالي، والتي تشمل صراعات قومية، ودينية، واضطهادات داخلية، وفيض ديموغرافي وغيرها. وقد ميز الباحثين في هذا السياق ما بين ظاهرة الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism) التي تقوم على تصدير السكان من أوروبا الرأسمالية الى أراضي جديدة لاستيطانها بشكل دائم، وما بين الاستعمار الداخلي (Internal Colonialism) الذي يقوم على سيطرة وهيمنة جزء من الامة داخل الدولة على جزء أخر باستخدام أدوات استعمارية؛ **ثالثا،** طرق المواجهة بين المستعمِر والمستعمَر وطبيعة العلاقة التي تنشأ بينهما في سياق

الاستعمار، وقد ميز الباحثين في هذا السياق ما بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني[24].

في هذا البحث، سوف أقوم بالتركيز على البعد الثالث المتعلق بالعلاقة ما بين المستعمِر والمستعمَر، وما يترتب على هذه العلاقات من أبعاد مختلفة: اقتصادية وسياسية وخطابية. وفي هذا السياق، فان التمييز الذي بدأ يقوم به العديد من الباحثين مؤخراً بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني سيكون مهم جداً. وسوف أقف عند هذا التمييز متناولا أمثلة من عدة تجارب مختلفة للاستعمارات الاستيطانية وسأقارنها، عندما تقتضي الحاجة، بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني. لاحقاً، وبعد شرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني بشكل كافي، سأفرد فصلا لدراسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بشكل مفصل.

لقد بدأ الانشغال الأكاديمي الحقيقي بمفهوم الاستعمار الاستيطاني، باعتباره مقولة تحليلية، في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، بعد ظهور وانتشار أعمال تأسيسية هامة جداً في حقلي الانثروبولوجيا والسيسيولوجيا[25]. وتعتبر أعمل كل من باتريك وولف (Patrick Wolfe)، وأني كومبز (Annie Combes)، سوزان بيدرسون (Susan Pederson)، وكارولين ألكينز(Carolin Elkins) لورينزو فيراتشيني (Lorenzo Veracini)[26] وغيرهم من الاعمال التأسيسية في هذا المجال. وفي عام 2011 تم تأسيس مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonial Studies)[27] والتي ساهمت في تحويل مفهوم الاستعمار الاستيطاني الى مقولة تحليلية وإطار نظري متماسك. ومع ان بعض الباحثين استخدموا مفهوم الاستعمار الاستيطاني في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، للإشارة الى المشروع الصهيوني، إلا ان المفهوم بين أيديهم كان وصفيا أكثر منه تحليلياً[28]. وحسب فيراسيني، فان المفهوم نضج وتحول الى أداة تحليلية متماسكة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي[29].

---

[24] Horvath, "A Definition of Colonialism," 47

[25] للمزيد حول تطور مفهوم الاستعمار الاستيطاني وتحوله الى حقل أكاديمي منفرد، أنظر: Lorenzo Veracini, "'Settler Colonialism': Career of a Concept," *The Journal of Imperial and Commonwealth History* 41 no. 2 (Feb., 2013).

[26] أنظر الأدبيات الأساسية لدى فيراسيني Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (New York: Palgrave Macmillan, 2010), 10

[27] يمكن تصفح العديد من إصدارات المجلة على موقعها الإلكتروني: http://www.tandfonline.com/loi/rset20

[28] من أبرز من كتب عن الصهيونية باعتبارها مشروع استعمار استيطاني في فترة الستينات والسبعينات فاير الصايغ وجميل هلال وماكسيم رودنسون: Fayez A. Sayegh, *Zionist Colonialism In Palestine* (Beirut: Research Center Of Palestine Liberation Organisation, 1965); Rodinson, *Israel*; Jamil Hilal, "Imperialism and

ولعل أفضل طريقة لمقاربة مفهوم الاستعمار الاستيطاني هي من خلال مقارنته بالاستعمار الاستغلالي، بحيث نضع الظاهرتين في سياق ظاهرة التوسع الاوروبي. ففي مقدمة عمله التأسيسي لدراسة الاستعمار الاستيطاني من منظور انثروبولوجي، يقوم وولف بالمقارنة التالية: "على العكس من التشكيلات الاستعمارية [الاستغلالية]... فان المستعمرَات الاستيطانية لم تتأسس بالدرجة الاولى بهدف استخلاص القيمة الزائدة من عمل السكان الاصلانيين. وانما هي تقوم على فرضية إزالة السكان الاصلانيين عن (أو نقلهم من) أرضهم"[30]. أن مقارنة وولف تتضمن عدة أبعاد جوهرية، تجعل من مفهوم الاستعمار الاستيطاني مقولة تحليلية تتجاوز مفهوم الاستعمار (Colonization) الذي كان مستخدماً في السابق للإشارة الى هجرة المستوطنين البيض لإقامة مجتمعات جديدة. لكنها تختلف، في نفس الوقت، عن مفهوم الاستعمار (Colonialism) الذي انتشر منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويمكن الاستناد الى عبارة وولف، وأعمال باحثين اخرين في هذا المجال، أهمهم فيراتشيني، لشرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي يمتاز، أولا، بعلاقته الاقصائية مع السكان الاصلانيين؛ وثانيا، بعلاقته المؤقتة مع المركز الامبريالي؛ وثالثاً، بعلاقته الدائمة مع الارض المستعمَرة؛ ورابعاً، بكثافة الخطاب الايديولوجي والاقصائي الذي يوظفه؛ وخامساُ، ببنائه لتشكيلة رأسمالية غير تابعة؛ وسادساً، بهندسته الاجتماعية الدقيقة.

أثناء مناقشة طبيعة الاستعمار الاستيطاني، فإن الدراسة ستسعى الى أبراز خصائص المشروع الصهيوني.

2.2.1 إزالة السكان الاصلانيين

بينما أن هدف الاستعمار الاستغلالي هو اقتطاع فائض القيمة عبر دمج قوة عمل السكان الاصلانيين الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمَرة، فإن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الارض، والتي عليها سيتم تدشين تشكيلة رأسمالية جديدة لا مكان فيها للسكان الاصلانيين. وقد عبر وولف عن ذلك بقوله إن الاستعمار الاستيطاني يقوم

Settler-Colonialism in West Asia: Israel and the Arab Palestinian Struggle," *Utafiti: Journal of the Arts and Social Scienc* 1, no. 1 (1976).

[29] Lorenzo Veracini, "'Settler Colonialism': Career of a Concept", 313

[30] Patrick Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event* (London: Cassell, 1999), 1.

على "منطق الازالة"-أي ازالة السكان الاصلانيين[31]. في هذا السياق، فإن المقارنة بين استعمار استراليا واستعمار الهند، على سبيل المثال لا الحصر، تصبح ممكنة. فهدف المستعمر في الهند كان السكان المحليين ذوي الايدي العاملة الرخيصة، على العكس من استراليا والتي كان موضوع الاستغلال فيها هو الأرض، بحيث عمِل المستعمِر على تفريغها من سكانها الاصلانيين. في ذات السياق، وبشكل حذر، يمكن المقارنة ما بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين.

ويميز فيراتشيني بين المستعمِر الذي يخاطب المستعمَر بقوله "أنت، اعمل لدي"، وبين ذلك الذي يقول "أنت، ارحل من هنا" لتترك لي الارض فارغة[32]. ومع أن الاستعمار الاستغلالي يقوم على استغلال السكان الاصلانيين إلا أن عبارة "اعمل لدي" يجب ان تُفهم بشكل عام جدا، وتعني في النهاية أن وجود الشعوب المستعمَرة وبقاءها على الارض تعتبر مسألة ضرورية لخدمة القوى المستعمِرة. وقد هدف الاستعمار الاستغلالي في بعض الحالات الى سرقة الموارد الطبيعية في الدولة المستعمَرة، لكن في حالات أخرى كان المحرك الاساسي للاستعمار الاستغلالي هو الاستفادة من السكان الاصلانيين.

في المقابل، فإن الاستعمار الاستيطاني يعتبر وجود السكان الاصلانيين معيق لتطور مشروع المستوطنين في انشاء مجتمع رأسمالي حداثي، على غرار الدول الاوروبية التي خرجوا منها. ويرى وولف أنه في حالة الاستعمار الاستيطاني يكون موضوع الاستغلال الرئيسي هو الارض باعتبارها "الحياة"، والحجر الاساسي لتشييد أي تشكيلة اجتماعية جديدة[33]. لكن حالات الاستعمار الاستيطاني تنوعت ايضاً في ترجمة عبارة "انت، ارحل من هنا"، فشملت الابادة الجسدية (Genocide)، أو الازاحة عن الأرض (Displacement)، أو العزل في محميات خارج حدود الاستيطان؛ او محو الثقافة الممارسَة للسكان الاصلانيين، أو الامتصاص داخل مجتمع المستعمِرين، أو الاستيعاب (Assimilation)[34]. والاستيعاب قد يكون بيولوجيا من خلال التزاوج المختلط مع البيض للتخفيف من فصيلة دم الاصلانيين، أو قد يكون ثقافياً من خلال تجريد الاصلانيين من ثقافتهم واستبدالها بثقافة المستوطنين

---

31 Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (Dec. 2006): 387.

32 Lorenzo Veracini, "Introducing," *Settler Colonial Studies* 1, no.1 (2011): 1.

33 Patrick Wolfe, "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race," *The American Historical Review* 106, no. 3 (Jun. 2001): 868.

34 Veracini, "Introducing," 2.

البيض[35]. في بدايات الاستعمار الاستيطاني في استراليا، كانت عبارة "ارحل من هنا" تعني الابادة الفيزيائية، واستدخال الاوبئة القاتلة، والتجويع حتى الموت. وقد شهد السكان الاصلانيين في أمريكا الشمالية مصيرا مماثلا حيث تم ابادة عشرات القبائل من السكان الاصلانيين، الامر ادى الى مقتل الملايين، وازاحة ملايين اخرى منهم الى ما وراء "التخوم"[36]. وتعتبر الابادة التي طالت آلاف الفلسطينيين بين 1947 و1948 مثالاً أخر.

لكن في حالات أخرى، "إرحل من هنا" كانت تعني رحيل المكون الثقافي والعرقي للسكان الاصلانيين وتحويلهم الى انسان جديد يشبه المستعمِر الاوروبي. وقد حبذ وولف استخدام مفهوم إزالة السكان الاصلانيين (Elimination)، بدل مفهوم الابادة (Genocide). فالإزالة قد تكون، ازالة فيزيائية من خلال القتل أو الطرد، وقد تكون إزالة ثقافية للمجتمع الاصلاني، أي استيعابه أو دمجه داخل مجتمع المستعمِرين دون أن يتأثر المجتمع الاخير من عملية الدمج. فمثلا، بعد أن تطور مجتمع الاستعمار الاستيطاني في استراليا، وأصبحت الابادات الجسدية ظاهرة غير مقبولة، لجأ المستعمرون الى عزل نساء السكان الاصلانيين في معسكرات، وتلقيحهم من قبل المستعمرين. أما الاطفال من الجيل الثاني فتم وضعهم في احياء مخصصة على أطراف المدن، استعدادا الى استيعاب الجيل الثالث منهم داخل المجتمع المستعمِر بعد التأكد من تبييضه ليس فقط بيولوجيا، وانما ثقافيا ايضا[37].

وقد استند بعض الباحثين الى منطق الازالة (التي قد لا تكون جسدية بالضرورة) لتصنيف تجارب الاستعمار الاستيطاني عبر التاريخ الحديث. وهم بذلك حاولوا أن يفسروا كيف أن الاستعمار الاستيطاني حاول في بعض الحالات الابقاء على السكان الاصلانيين، ومع ذلك كان بقائهم خاضع لمبدأ الازالة، والتي كانت تعني في هذه الحالات، إزالة اجتماعية، أو ثقافية، أو قومية، بحيث يبقي مجتمع السكان الاصلانيين دون أن يكون له دور في صياغة (والتأثير على) التكوين الاجتماعي لمجتمع المستوطنين الجدد. لكن حتى في تلك الحالات التي كان الاستعمار الاستيطاني يستفيد فيها من قوة عمل السكان الاصلانيين، كما في جنوب افريقيا، فان طبيعة العلاقة بين المستعمر والسكان الاصلانيين تبقى خاضعة لمبدأ الازالة الاجتماعية والثقافية (وليست الجسدية-فما زالت قوة العمل الرخيصة ضرورية في هذه

---

[35] Evelyn Nakano Glenn, "Settler Colonialism as Structure: A Framework for Comparative Studies of U.S. Race and Gender Formation," *Sociology of Race and Ethnicity* 1, no. 1 (Jan. 2015): 57.

[36] Walter L. Hixson, *American Settler Colonialism* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), 1.

[37] Wolfe, "Land, Labor, and Difference" 871-873.

الحالات). وقد أوضح فيراتشيني في هذا السياق، أن الاستعمار الاستيطاني يهدف في النهاية الى إخفاء السكان الاصلانيين، حتى لو استفاد مؤقتاً من قوة عملهم. هذه الاستفاد المؤقتة قد تعني أن استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني يمكن أن تُمارس تجاه السكان الاصلانيين الى جانب استراتيجيات الاستعمار الاستغلالي، بيد أن المبدأ الناظم في الاستعمار الاستيطاني هو إزالة السكان الاصلانيين، إما جسديا، وإما اجتماعياً[38]. ولعل عدم ازالة كل الفلسطينيين عن الارض عام 1948، ثم عام 1967، في سياق تطور الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قد يُفهم أيضا على أنه ليس "فشلا"، بل محاولة لاستدخال استراتيجيات الاستعمار الاستغلالي في سياق المشروع الاستيطاني الاقصائي. فالمشروع الصهيوني يعمل على ازالة الوجود الثقافي والقومي للفلسطينيين من جهة (منطق الازالة)، لكنه ايضا استفاد من قوة عملهم الرخيصة، خاصة بعد العام 1967 (منطق الاستغلال الاقتصادي)[39].

إن عدم انتهاء الصراع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين مرتبط بعدم تمكن المستعمِر الصهيوني من ابادة كل السكان الاصلانيين: فمن جهة، هناك أكثر من 12.7 مليون فلسطيني، نصفهم يعيشون على الارض المستعمَرة[40]؛ ومن جهة ثانية، ما يزال الفلسطينيين يخضعون للاستعمار، ويطالبون بحقهم في تقرير المصير؛ وثالثا، وربما هذا ما يميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، هو استحالة استيعاب أو دمج السكان الاصلانيين ضمن مجتمع المستعمرين (إزالتهم اجتماعيا وثقافيا)؛ فالفروقات بين المستعمر والمستعمر لا تقوم على العرق، أو اللون، وانما على الديانة. فبينما استطاع الاستعمار الاستيطاني في البرازيل واستراليا استيعاب السكان الاصلانيين عبر تفعيل سياسيات معينة من التزويج (Miscegenation)، الا أن هذه السياسيات غير ممكنة في السياق الصهيوني، الذي ينقسم فيه المستعمِر والمستعمَر بناء على مقولة الديانة وليس العرق أو اللون.

ومع ذلك، فإن علاقات المستوطنين الصهيونيين بالسكان الفلسطينيين اختلفت بناء على تطور الاحداث السياسية. فقبل العام 1948، وهي الفترة التي تعالجها هذه الدراسة، قام المستوطنين بتأسيس مشروعهم الدولاني بدون الإعتماد على قوة عمل السكان الفلسطينيين. ومع أننا سنجد عمالة فلسطينية في مشاريع ومزارع صهيونية في تلك الفترة، إلا أن الممارسات

---

[38] Lorenzo Veracini, *The Settler Colonial Present* (New York: Palgrave Macmillan, 2015), 25-26.

[39] David Lloyd, "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (2012): 66.

[40] دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الفلسطينيون في نهاية العام 2016*، 2017، ص: 13.

الاستيطانية كانت تقوم على مبدأ العمل العبري والإكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالعمالة. فمثلاً، قام الهستدروت فتنظيم حملات عسكرية في فترات مختلفة بين العام 1920-1948 لطرد العمال العرب واستبدالهم بمهاجرين صهيونيين جدد. في هذا السياق، وجد الهستدروت في الإضراب الكبير عام 1936، فرصة سانحة للاستيلاء على أكبر قدر من أماكن العمل بعد التزام أعداد كبيرة من العمال العرب بمبدأ الإضراب، كما سوف نرى. أما بعد العام 1948، ثم بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، فإن زيادة عدد العمال العرب في الاقتصاد الصهيوني لا يجب أن تُفهم باعتبارها تحولاً في مبدأ إزالة السكان الفلسطيين تجاه استيعابهم، وإنما تكيفاً مع المستجدات الديمغرافية التي لم تتمكن السلطات الصهيونية من حسم أمرها عسكرياً.

باختصار، بينما ان الاستعمار الاستغلالي يرغب ببقاء السكان الاصلانيين على حالهم، ويعمل على احتجاز تطورهم، فان الاستعمار الاستيطاني يعمل على ازالة السكان الاصلانيين، ويعمل على انهاء وجودهم (الفيزيائي، أو القومي، أو الثقافي) كمجتمع. ويلخص وولف هذا البعد الهام بقوله: "في اقتصاد [مجتمع] الاستعمار الاستيطاني، فإن السكان الاصلانيين هم الفائض [الذي لا لزوم له] وليس المستعمِرين" كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي[41].

2.2.2 العلاقة مع المركز الامبريالي

ولأن المستعمِرين في الاستعمار الاستيطاني يهاجرون بنيّة الاستيطان الدائم، فان شبكة العلاقات التي تنشأ في سياق مشروعهم تختلف عنها في سياق مشروع الاستعمار الاستغلالي. وقد عبر فيراتشيني عن ذلك بقوله إن الاستعمار الاستيطاني يُنشئ شبكة ثلاثية-العلاقات تضم المركز الامبريالي، والمستعمرين المستوطنين، والسكان الاصلانيين[42]، وذلك على العكس من العلاقة الثنائية التي تنشأ في سياق الاستعمار الاستغلالي والتي تتكون من الدولة الامبريالية الام مقابل الشعوب المستعمَرة، أو المركز مقابل المحيط.

والتمييز هنا ليس كمياً في عدد الاطراف التي تدخل في العلاقة، وانما كيفياً ايضاً. ففي حالة الاستعمار الاستغلالي، فان الدولة الامبريالية الام، هي التي تتحكم بالقرارات التي تخص

---

[41] Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology*, 3.

[42] Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, 6.

حياة الشعوب المستعمَرة، وهي المستفيد المباشر من دمج قوة عمل السكان الاصلانيين بالخيرات المادية التي تتوفر عليها المستعمَرة. وهي بذلك تعمل على احتجاز التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان الاصلانيين، عبر نهب فائضهم الاقتصادي، لتضمن استمرار العلاقة الاستعمارية أطول مدة ممكنة. لكن في حالة الاستعمار الاستيطاني، فان العلاقة تعتبر أكثر تعقيدا حيث يهاجر المستعمر الاستيطاني من الدولة الامبريالية الام (أو المتروبول) ويُبقى على علاقة استراتيجية معها الى حين توطيد مجتمعه الاستيطاني الجديد (مثل المستعمِرين البريطانيين اثناء استعمار امريكا الشمالية)؛ أو أنه يهاجر من دول أوروبية الى المستعمَرة، لكنه يبني علاقات استراتيجية مع دولة امبريالية غير التي خرج منها لتصبح الدولة الراعية لمشروعه (مثل المستعمِرين الصهيونيين الذين خرجوا بالأساس من شرق أوروبا لكنهم بنوا علاقتهم في البدايات مع بريطانيا كدولة استعمارية ذات نفوذ[43]). لكن في كل الاحوال فان علاقة الاستعمار الاستيطاني مع المتروبول تبقى مؤقتة الى حين نضوج المشروع وبناء الدولة الاستيطانية"[44]. وفي بعض الحالات، نجد ان المستعمر الاستيطاني قام بما يسميه "حرب التحرير" ليقطع صلته بالدولة الام التي خرج منها، والتي كانت حتى ذلك الوقت تستفيد هي الاخرى من مشروع الاستعمار الاستيطاني.

إن العلاقة الثلاثية بين المستعمِر والسكان الاصلانيين والمتروبول (سواء كان دولة أم، أو مجرد حليف سياسي) قد تبدو أكثر تعقيداً عندما نفترض أن المصالح ما بين المستعمِر الاستيطاني والمتروبول لا تكون مشتركة في كل الحالات. فمثلا، يرى فيراتشيني، أن الدولة

---

[43] يرى البعض بأن بريطانيا كانت بمثابة المتروبول أو "الدولة الأم" بالنسبة للمستوطنين الصهيونيين بين العام 1920 والعام 1948، وبالتحديد بين العام 1920 والعام 1942 (عندما عُقد مؤتمر بلتيمور الذي شكل فاتحة العلاقات الاستراتيجية بين الصهيونيين والإدارة الأمريكية)ز في المقابل، يحاجج البعض بأن بريطانيا لم تشكل في يوم من الأيام متوبولاً بالنسبة للمشروع الصهيوني على الرغم من التحالف السياسي بين الطرفين والإلتزام البريطاني ببناء "الوطن القومي" لأن مفهوم المتروبول في حالات الاستعمار الاستيطاني يحمل دلالات لم تتوفر في سياق العلاقة مع بين بريطانيا والمشروع الصهيوني. أنظر: Jacob Metzer, "Atypical Settler Colonialism in Modern Times: Jews in Mandatory Palestine and other cases", *in XIVth International Economy History Conference* (Helsinki: Unpublished conference proceeding, 2006), 8, http://www.helsinki.fi/iehc2006/papers3/Metzer.pdf, accessed on 1st Jun, 2018

[44] لكن هذا لم يمنع البعض الاخر من أن يرى ان العلاقة مع المتروبول قد تكون في بعض الحالات دائمة. فمثلا، يرى ميتشيل (Thomas G. Mitchell) أن الاستعمار الاستيطاني قد يكون تابعاً الى دولة أم، أو قد يكون مستقلاً عنها. وهو يسوق مثالين (يعتبران نادرين) على الاستعمار الاستيطاني التابع: شمال ايرلندا والجزائر. Thomas G. Mitchell, *Native vs. settler : ethnic conflict in Israel/Palestine, Northern Ireland, and South Africa* (Westport: Greenwood Press, 2003), 3، لكن حتى في هاتين الحالتين، فإننا يجب أن نميز ما بين الاستعمار الاستيطاني باعتباره مشروع تقوم به الدولة لتوسيع أراضيها الجغرافية (فرنسا أعلنت أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من أرض الجمهورية الفرنسية)، وبين الاستعمار الاستيطاني باعتباره مشروع تقوم به جماعات تخرج من أوروبا لتقطع صلتها بها أثناء انشاء مجتمعها الجديد، مثل الصهيونيين.

الامبريالية، في بعض الاحيان، تستخدم اجندات ضد مصالح المستوطنين[45]. بريطانيا تعتبر مثالاً على الدولة الامبريالية التي سعت الى احتضان مشاريع استعمارية استيطانية، الامر الذي أدى الى تناقضات في مصالحها تجاه المستعمرات: فمن جهة، كانت بحاجة الى الابقاء على السكان الاصلانيين والانتفاع مع قوة عملهم الرخيصة، أو السوق الاستهلاكية التي يوفرونها؛ لكنها بالمقابل كانت تسعى ايضا الى الانتفاع من علاقتها مع المستعمِر الاستيطاني الذي يعمل على إقامة دولة رأسمالية حليفة.

وستلقي هذه الدراسة الضوء على بعض التناقضات التي حصلت بين بريطانيا والمشروع الصهيوني في فترة ما بين الحربين العالميتين. فمثلاً، كانت بريطانيا تعتبر مُشغل عمل كبير في فلسطين، وتستخدم قوة عمل الفلسطينيين الرخيصة في قطاع المواصلات، والخدمات وغيرها. وقد رفضت بريطانيا التي كانت ملتزمة بإقامة الدولة اليهودية استبدال العمال العرب بعمال صهيونيين لما قد ينجم عن ذلك من ارتفاع في مصاريف الأجور التي تدفعها. ففي الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى الى تعجيل الهجرات الصهيونية من حيث المبدأ، نجدها في فترات معينة تضع القيود على أعداد المستوطنين الوافدين، وترفض الاستغناء عن العمالة العربية حتى لو أدى ذلك الى بطالة داخل مجتمع المستوطنين.

ما يهمنا هنا هو أن المستعمر الاستيطاني، بشكل عام، لا يستوطن ليكون مندوباً للدولة الام الرأسمالية، وانما ليُنشئ مجتمعه الرأسمالي الخاص به. أما علاقته بالدولة الام فتكون نفعية ومؤقتة، وتتحول في مرحلة ما الى معيق أثناء بناء المشروع الاستيطاني. وبالنسبة للسكان الاصلانيين فإنهم يدخلون رغما عنهم في علاقة مع المستعمِر الاستيطاني، على ان هذه العلاقة لا تكون مبنية على الاستغلال الاقتصادي، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، وانما هي علاقة من نوع أخر. ان علاقة السكان الاصلانيين مع المستعمرين الاستيطانيين هي علاقة صراع (وبقاء) على الارض. وقد لخص فيراتشيني هذه العلاقة بالقول، بأن الاستعمار الاستيطاني يخلق ظروفا بحيث يتم ممارسة الفعل الاستعماري من داخل الكيان السياسي المستعمر استيطانيا، على العكس من الاستعمار الاستغلالي والذي يمارس الفعل

[45] Lorenzo Veracini, "Understanding Colonialism and Settler Colonialism as Distinct formations," *Interventions* 16, no. 5, (2014): 628.

الاستعماري من الخارج، من خلال متروبول منفصل جغرافيا واقتصاديا وسياديا عن المستعمَرة[46].

باختصار، يقوم منطق الاستعمار الاستيطاني على الوصول بأسرع وقت ممكن الى الاعتماد الذاتي، والاستمرارية الذاتية، سواء في الاقتصاد، أو في التركيبة الديمغرافية. فمعني الاستيطان الدائم، يتضمن انشاء مجتمع متكامل من المستعمرين الاستيطانيين من جهة؛ والكف، من جهة ثانية، عن تلقي مساعدات خارجية؛ والانتهاء من طرد أو إزالة السكان الاصلانيين الذين "لا لزوم لهم"، من جهة ثالثة. وطالما لم يتم بلوغ هذه الأهداف فإن الاستعمار الاستيطاني يعتبر نفسه مهدداً.

2.2.3 الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثاً

ولأن الهدف هو الارض الفارغة من السكان الاصلانيين، فان المستعمِر في حالة الاستعمار الاستيطاني يستوطن بنيّة تحويل المستعمرة الى "وطن جديد" وذلك على العكس من المستعمِر في حالة الاستعمار الاستغلالي، الذي يعلم مسبقاً ان تواجده على أراضي المستعمَرة يُعتبر مؤقتاً. لذا، فإن الاستعمار الاستيطاني يقوم على هجرات واسعة لعائلات وأفراد بينما أن الاستعمار الاستغلالي لا ينطوي على هجرات واسعة النطاق وإنما يقوم على ارسال بعثات مؤقته لإدارة مستعمَرات الاستغلال، مثل الاداريين، والمبعوثين، والعساكر، والرياديين، والمستكشفين.

ويحول وولف هذه السمة (الهجرة للاستيطان الدائم) الى عبارة تحمل دلالات نظرية، ليتم تبنيها من قبل العديد من الباحثين اللاحقين: فهو يقول إن "المستعمِرون جاؤوا ليبقوا -الغزو [في حالة الاستعمار الاستيطاني] هو بُنية وليس حدثاً"[47]. إن الاستعمار (Colonialism) في حالة الاستعمار الاستغلالي يعتبر حدثاً، له بداية وله نهاية؛ والحدث يمكن ان تزول آثره ويمكن أن تستمر. فعندما يستذكر الباحثين ظاهرة الاستعمار الاستغلالي الكلاسيكي، فانهم ينظرون إليه باعتباره حدثاُ وصل نهايته في فترة تفكك الاستعمار (De-colonialism)؛ من جهة ثانية، هناك من ينظر الى الاستعمار الاستغلالي على أنه حدثاً، لكن بالرغم من أن وجوده في المستعمرات قد انتهى فيزيقياً، إلا أن آثاره ما تزال حاضرة في وعي واقتصاد

[46] Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, 53.
[47] Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology*, 2.

ومجتمع المستعمَرين سابقاً (Postcolonialism)؛ ومن جهة ثالثة، هناك من يرى أن الاستعمار الاستغلالي انتقل من كونه حدثاً له طابع فيزيائي واضح، الى حدثاً له طابع غير مباشر (Neocolonialism)[48]. في كل الاحوال، فان المستعمَرين يستطيعون ان يتخلصوا من المستعمِرين ويقررون مصيرهم على أرضهم: فهذه امكانية متاحة امامهم.

في المقابل، نلاحظ أن الاستعمار الاستيطاني منذ بدايته كان بُنية، تقوم على اعادة انتاج الانسان المستعمِر، باستمرار، ليصبح انسان اصلاني (Settler indigenization)؛ ومن جهة ثانية، فانه يقوم على اعادة انتاج الانسان المستعمَر لكي يكف عن كونه مستعمَراً ويزول، أو يختفي، أو يتم طرده (Native Elimination). ومع أن الامبريالية يمكن أن تقود إما الى الاستعمار الاستغلالي، وإما الى الاستعمار الاستيطاني، فإن الاول قد تفكك بينما أن الثاني باقي. وعليه، يرى بليخ (James Belich) أن "الذي تمدد واستمر باقياً في تاريخ التوسعات الاوروبية انما هو الاستيطان، وليس الاستعمار [الاستغلالي]"[49]. لكن هذا يجب ألا يعني بأن الاستعمار الاستيطاني هو قدر نهائي على الشعوب الأصلانية، ولا يمكن الفكاك منه. فكما لاحظ البعض فإن التحرر من الاستعمار الاستيطاني هو إمكانية متاحة ومنوطة بمقاومة السكان الأصلانيين أنفسهم[50].

لكن هناك تبعات جوهرية لمفهوم الاستيطان الدائم في سياق الاستعمار الاستيطاني. فالغزو هو بنية كما يقترح وولف، وتأثير البنية يكون كلي وشامل عبر اعادة انتاج الزمان والمكان ليكُفا عن كونهما منتميان الى حقبة ما قبل الاستعمار الاستيطاني، ويصبحان من الان فصاعدا ملكا للمستوطنين الجدد. لقد اوضحت هنيدة غانم، كيف أن المستعمِر الصهيوني قام بإعادة انتاج المكان (فلسطين) من خلال تحويل الاسماء، والرموز، والذكريات، والروايات التاريخية لتصبح منتمية الى روايته. وترى غانم أن الازالة والمحو في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، شأنها شأن باقي الاستعمارات الاستيطانية، تعتبر أفعالاً شمولية "لا

---

[48] Loomba, *Colonialism*, 7.

[49] James Belich, *Replenishing The Earth: The Settler Revolution And The Rise Of The Anglo-World 1783-1939* (New York: Oxford University Press, 2009), 21-23.

[50] ينتقد بعض الباحثين مفهوم البنية لدى وولف، ويعتبرونه تأطير نظري لعدم إمكانية تحرر الأصلانيين. أنظر: ميساء شقير، "منظور الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: ما بين المعرفي والسياسي والاستعماري، ج (2)"، موقع باب الواد، (2017) http://www.babelwad.com/ar/نصوص/منظور-الاستعمار-الاستيطاني-في-فلسطين-ما-بين-المعرفي-والسياسي-والاستعماري-2، حزيران 24، 2017. (الدخول بتاريخ أيار 20، 2018).

يراد منها إبعاد الاصلانيين وحسب... بل أيضا إبعاد اسمهم وذكرهم من الفضاء الزمكاني، واستعمار تاريخ المكان وفضائه واسمائه[51].

معظم مشاريع الاستعمار الاستيطاني ادعت وجود رسالة تاريخية، أو مهمة دينية، في تحرير الارض وتطهيرها من السكان الاصلانيين، وذلك عبر اعادة انتاج الزمان: كتب المستكشف الفرنسي جوزيف ديجيرانغو (Joseph-Marie Degérango) عن السكان الاصلانيين اثناء اكتشافه تسمانيا كيف أن الاكتشاف لا يعني الانتقال في المكان وانما ايضا الانتقال عبر الزمان لإعادة صياغة الروايات[52]؛ ومن جهة ثانية، يقوم المستعمِر بإعادة انتاج **المكان** : كابتين كوك (Captain Cook) لم يطلق اسم نيو أيلاند لأنه اكتشف الجزيرة، وانما لأنها لم تكن مرسومة في السابق على الخرائط؛ إن وضعها على الخارطة كان يعني اخراجها من العدم الى حيز الوجود[53]؛ كما أن المستعمِر يقوم إعادة انتاج **الاسماء** : الصهيونيين قاموا بتغيير اسماء المدن والقرى والبحار والبحيرات والجبال والاثار من اسماء عربية الى اسماء عبرية يهودية توراتية[54].

ويحاجج عواد عيسى منصور أن الاستعمار الاستيطان، والذي يقوم منطقه على الازالة ثم الاستبدال، يعمل على تفتيت الواقع الذي يغزوه الى مكونات ما كانت لتنفصل لولا قدومه. فالمستعمِر يُفتت الواقع الى سكان اصلانيين، وأرض، وزمان. ويستطيع أن يعيد انتاج كل جزء على حدا: فيُبيد السكان الاصلانيين، ويستحوذ على الارض لينشئ دولته الجديدة، ويعيد انتاج الزمان وفق رواية جديدة[55]. إن فعل الاستعمار تجاه كل جزء يأخذ منحاً مختلفاً. ولأن المواجهة تكون استثنائية بين المستعمِر الذي يأتي ليبقى، وبين السكان الاصلانيين الذين يجب أن يزولوا، فان السياق الاستعماري الاستيطاني يكون مثقل بالخطابات العنصرية التي تعتبر جزء بنيوي من المشروع الاستعماري.

---

[51] هنيدة غانم، "المحو والانشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني،" مجلة *الدراسات الفلسطينية* 24، *العدد* 96 (خريف، 2013): 120.

[52] Awad Issa Mansour, "Orientalism, Total War and the Production of Settler Colonial Existence: The United States, Australia, Apartheid South Africa and the Zionist Case" (Unpublished PhD diss., University of Exeter, 2011), 149.

[53] Patrick Wolfe, "History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism," *The American Historical Review* 102, no. 2 (Apr. 1997): 409- 410.

[54] غانم، "المحو والانشاء" 119.

[55] "Mansour, "Orientalism, Total War and the Production" 119-121.

وبعيداً عن الأبعاد الاستطرادية والخطابية لمفهوم البنية، فإن العلاقة المادية على الأرض هي التي سيتم تناولها في الفصول القادمة. فالمشروع الصهيوني لم يكن حدثا خارجياً قام بربط اقتصاد الفلسطينيين، وانماط انتاجهم بالقوة المستعمرة الخارجية. بل أن المشروع الصهيوني بدأ منذ العام 1920 بتطوير بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية على ذات الأرض ليس خدمة لمركز امبريالية محدد، وإنما لتبقى ولتؤسس دولتها القومية. وربما هذا ما دفع البعض الى الاستهزاء من خطابات "تفكيك الاستيطان" (Decolonialism) في السياق الفلسطيني، والتي راجت بعد حقبة أوسلو[56].

2.2.4 الاستعمار الاستيطاني يستند الى خطابات إقصائية

تعتبر الخطابات المستخدمة في السياق الاستعماري الاستغلالي عنصرية، لكنها تفترض التعايش بين المستعمِر والمستعمَر على قاعدة التفوق والاستعلاء. فالمستعمِر يعمل باستمرار على اعادة انتاج ثنائية الحداثي-البربري، عبر تطوير خطابات عنصرية تفوقية ليحافظ على ديمومة العلاقة مع المستعمَر، بينما أن الاخير يعمل على قطع العلاقة عبر تقويض رواية المستعمِر.

لكن في الاستعمار الاستيطاني، يقوم المستعمِر بتوظيف خطابات عنصرية اقصائية، وليست استعلائية. فالمستعمِر في هذه الحالة يعمل على عدم اعادة انتاج العلاقة بينه وبين السكان الاصلانيين الذين يجب أن يزولوا. لذا، فان خطاباته تقوم على ثنائية الانا-الاخر الذين لا يقعان، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، على محور عامودي بحيث ان التحضّر والتطور التدريجي للـ "آخر" المستعمَر قد يصل به الى مكانة "الانا" المستعمِرة. في الاستعمار الاستيطاني تعتبر ثنائية الانا-الاخر افقية. انهما كيانان لا يلتقيان في سياق المشروع الاستعماري الاستيطاني، ولو حتى نظرياً.

وحتى نضع الخطابات العنصرية الاقصائية في سياقها التاريخي، ونحللها من منظور سيسيولوجي، يجب ربط الخطابات العنصرية مع التركيبة السكانية لمجتمع الاستعمار الاستيطاني، وموقع كل عنصر من عناصر هذه التركيبة داخل بنية الاستعمار (الاقتصادية والاجتماعية). ولئن أشار هيرتسل الى أنه "إذا اراد المرء أن يستبدل بناء جديد بأخر قديم،

---

[56] Leila Farsakh, "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada", *Journal of Palestine Studies* 45, no. 2 (Winter 2016), 55-71)

فيتوجب عليه أن يهدم قبل أن يبني"، فإن وولف قد استخلص أن "الموت الاجتماعي لسكان الاصلانيين يعني ولادة المستعمِر الاستيطاني"[57]. لذا، فانه في سياق الاستعمار الاستيطاني، يتم ترميز هذه العلاقة القائمة على الازالة والاستبدال، من خلال تفعيل خطاب اقصائي يظهر فيه المستوطنون على أنهم جماعة صاعدة وواعدة، بينما أن السكان الاصلانيين يبدون مجتمعاً في طريقه الى الزوال والاندثار. واستناداً الى دعوة وولف بالبحث عن الاساس الاجتماعي لظهور الخطابات في السياق الاستعماري الاستيطاني، فان الترميز قد يختلف من سياق الى أخر. ففي الاستعمار الاستيطاني لأمريكا، تأسس الخطاب الاقصائي على مقولة العرق، بينما أنه في فلسطين تأسس على مقولة الديانة. وهذه الاختلافات على المستوى الخطابي، لها تبعات لا يمكن تجاهلها على مستقبل العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وعلى امكانيات القيام بسياسيات الدمج أو الاستيعاب.

وهنا تظهر قوة الخطاب الاستعماري الاستيطاني وتشعباته. ففي امريكا الشمالية تم ترميز المستوطنين الجدد، والعبيد الافارقة، والسكان الاصلانيين بناء على مقولات عرقية هي البيض، والسود والحمر على التوالي. وبينما كان الخطاب تجاه السود استعلائي، فان العرق الاحمر بدا كعرق آفل (Vanishing Race)[58]، ومُرمز وفق خطاب اقصائي. ففي النهاية، ما يجمع الابيض والاسود هي علاقة استغلال لقوة العمل (مفردات الخطاب تنتمي الى حقل الاستعمار الاستغلالي)، بينما أن علاقة الابيض مع الاحمر هي علاقة وجود على الارض (مفردات الخطاب تنتمي الى حقل الاستعمار الاستيطاني). الحالة في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني مماثلة من حيث الجوهر، مع أنها تختلف في الشكل وادوات الترميز. فالعلاقة بين الصهيوني المستوطن والفلسطيني الاصلاني تم ترميزها باستخدام خطاب ديني (يهودي-عربي)، على أن العلاقة بينها هي علاقة وجودية تتمحور حول الارض. لكن العلاقة بين الصهيوني الاشكنازي الاوروبي الابيض واليهودي الشرقي (والذي قد يكون عربي) تم ترميزها باستخدام خطاب استعلائي (وليس اقصائي) يقوم على التفوق الحضاري (في حالة يهود اليمن) أو العرقي (في حالة اليهود الاثيوبيين)، لأن جوهر العلاقة هو العمل.

---

[57] Patrick Wolfe, "Race and the Trace of History: For Henry Reynolds" in *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington (London: Palgrave Macmillan, 2011), 273.

[58] Wolfe, "Land, Labor, and Difference" 866

فالخطاب العنصري المستخدم في سياق الاستعمار الاستيطاني يحدد من يستطيع أن ينتقل من طرف الى أخر (اليهودي الشرقي يستطيع أن يتطور الى يهودي حداثي وذو ثقافة أوروبية)، ومن لا يمكنه أن ينتقل (السكان الاصلانيين غير اليهود لا يمكن أن يصبحوا يهوداً أوروبيين أو على الاقل يهوداً). إن الخطابات المستخدمة في كل سياق استعماري استيطاني تجد تبريرها السيسيولوجي في طبيعة العلاقة المادية بين أطرافها داخل بنية المجتمع الاستعماري الاستيطاني.

2.2.5 الاستعمار الاستيطاني مشروع رأسمالي متطور بالضرورة

في العام 1983، لاحظ دونالد دينون (Donald Denoon) أن دول الاستعمار الاستيطاني هي دول رأسمالية متطورة. وقد كانت الولايات المتحدة هي المثال الاهم الماثل امامه. وبعد أن استخدم مفهوم "الرأسمالية الاستيطانية" (Settler capitalism)، قام بدراسة حالات أخرى (أهمها، الارجنتين، جنوب افريقيا، نيوزيلاند) ليبين لماذا لم تحاكي الرأسمالية الاستيطانية فيها تجربة الولايات المتحدة القوية والمزدهرة[59].

وارتباطا بالسمتين الثانية والثالثة، حيث العلاقة مع المركز الامبريالي تكون مؤقتة، وحيث الاستعمار الاستيطاني يؤسس نفسه كمشروع دائم على الارض، فان اقتصاديات دول الاستعمار الاستيطاني تتطور بشكل مختلف عن الدول الرأسمالية الاوروبية المتقدمة من جهة، وبشكل مختلف ايضا عن دول الجنوب التابعة. فالاستعمار الاستيطاني يبدأ بإزالة السكان الاصلانيين، لكنه في الواقع انما يزيل انماط انتاجهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسساتهم السياسية، ليحصل على الارض "الخالية". ان الاختلاف البنيوي ما بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، يكمن في أن الأول يعمل على الاستحواذ على الارض والسكان الاصلانيين بهدف استغلالهم، بيد أن الثاني يعمل على الاستحواذ على الأرض وحسب: انه يدمر كل انماط الحياة السابقة، ويعمل على ازالة الاصلانيين[60]. وقد بين فولي (Tadhg Foley) كيف أن الاستعمار الاستيطاني كان يعتبر، في أعين مؤرخي القرن التاسع عشر الذين عايشوا ازدهار الاقتصاد الرأسمالي الامريكي من

---

[59] Malcolm Alexander, "Reviewed Work(s): Settler Capitalism: The Dynamics of Dependent Development in the Southern Hemisphere by Donald Denoon" *African Affairs* 82, no. 329 (1983): 590-592.

[60] Veracini, *The Settler Colonial Present*, 94.

جهة، وولادة مشاريع استعمار استيطاني جديدة من جهة أخرى، على أنه مشروع استثماري رأسمالي يحاكي الرأسمالية الاوروبية الصاعدة: فإنجلترا نفسها، كتب أحد المؤرخين في القرن التاسع عشر، تم نقلها الى الطرف الاخر من العالم، وهذا شمل ليس فقط ثقافتها وعاداتها، وانا ايضا علاقات الانتاج الرأسمالية[61]. فالاصلانيين في امريكا الشمالية، جُردوا من علاقتهم بالارض، وتم تدمير انماطهم الانتاجية، ولكن وهذا الاهم، أُعتُبروا غير مؤهلين ليشكلوا قوة عمل رخيصة داخل التشكيلة الاستعمارية الاستيطانية الجديدة، التي قامت على اساس علاقات الانتاج الرأسمالية. فمشروع الاستعمار الاستيطاني الامريكي يعتبر هدم لبنية اجتماعية اقتصادية أصلانية، وفي نفس الوقت تشييد لبينة اجتماعية اقتصادية رأسمالية.

وفي نفس السياق ايضا، فان مشاريع الاستعمار الاستيطاني في افريقيا، والتي كانت حسب فيلدهاوس وأوسترهامل، تحتاج الى قوة عمل السكان الاصلانيين، قامت بالإبقاء على انماط الانتاج الافريقية الما قبل رأسمالية لكنها ربطتها بنمط الانتاج الرأسمالي للمستوطنين الجدد، لكي تعمل على خدمته. ففي النهاية، تعتبر تشكيلة الاستعمار الاستيطاني مركزاً رأسمالياً بالنسبة لأنماط الانتاج الاصلانية التابعة لها في حال كانت الازالة اجتماعية وليست جسدية. فالمركز والتابع يتعايشان على نفس الوحدة الجغرافية في تشكيلة الاستعمار الاستيطاني (الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثا).

إن المهاجرين الذين خرجوا من أوروبا الرأسمالية في فترات مختلفة، وبناءُ على ظروف مختلفة، لا يبحثون عن مكان جديد يكون تابعاً ومستعمَراً، أو مستغلاً اقتصادياً من قبل الامبريالية الاوروبية؛ كما أنهم لا يبحثون في المقابل عن مكان فقير وتسوده انماط انتاجية ما قبل رأسمالية. بل أن هدفهم النهائي هو تطوير انماط حياة أفضل تقوم على الرخاء[62]. فعلى دولة الاستعمار الاستيطاني أن تشكل بيئة جاذبة للمهاجرين المستوطنين، ومكان ملائم للاستثمار والتطور، وإلا فإن الاستيطان سيتحول الى مشروع فاشل.

وهذه الخاصية مرتبطة بشدة مع الفصول القادمة. فالمشروع الصهيوني منذ بدايته كان مشروع بناء دولة رأسمالية، وكان اعتماده الأساسي على استيراد رأس المال الخاص وتشجيع المشاريع الربحية، وذلك على الرغم من بعض الدراسات التي تعطي وزناً أكبر

---

[61] Tadhg Foley, "'An Unknown and Feeble Body': How Settler 10 Colonialism Was Theorized in the Nineteenth Century" in *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington (London: Palgrave Macmillan, 2011), 10-28.

[62] Gershon Shafir, *Land, Labor*, 40.

لأشكال الإنتاج التعاونية والإشتراكية التي راجت بين صفوف المستوطنين الصهيونيين، خاصة بين 1920-1948. وقد برزت تناقضات هامة بين سعي المشروع الصهيوني الى إزالة العمال العرب ذوي الأيدي العاملة الرخيصة من سوق العمل، واستبدالهم بعمال صهيونيين ذوي أيدي عاملة أغلى، وبين التزامه ببناء بنية رأسمالية متطورة بحيث أن منطق رأس المال كان يفضل العمالة العربية الأرخص. وقد كان على الهستدروت أن يتعامل مع هذه التناقض كما سوف نرى.

2.2.6 الاستعمار الاستيطاني يقوم على هندسة اجتماعية مختلفة.

يحاجج فيراسيني، بأن مجتمع الاستعمار الاستيطاني يقوم على تركيبة سكانية تضم، بشكل عام، ثلاث كتل اجتماعية رئيسية: المستعمرين المستوطنين، والسكان الاصلانيين، والتشكيلة من السكان البرانيين (Exogenous) المستقدمين لغايات اقتصادية. والكتلة الاخيرة تضم افراد وجماعات من خارج الكتلة الاصلية للسكان الاصلانيين، ينتظرون انضمامهم اجتماعيا وثقافيا الى كتلة المستوطنين أثناء مساهمتهم في بناء مجتمع الاستعمار الاستيطاني، وانخراطهم فيه كأيدي عاملة رخيصة. إن هذه التقسيمات، التي قد تتباين من سياق استعمار استيطاني الى أخر، تكون دقيقة جدا، وخاضعة لمعايير محكمة يضعها المستعمر الاستيطاني. فحتى لو أن هناك كتل اجتماعية أخرى الى جانب المستعمِر الاستيطاني، فان هذا لا يجعلها قادرة بسهولة على التأثير على الطابع الاجتماعي لدولة الاستعمار الاستيطاني: فالمستعمر الاستيطاني يحول كتلته الاجتماعية الى الكتلة المعيارية (Normative)[63].

بداية، تقوم الهندسة الاجتماعية في حالة الاستعمار الاستيطاني على محاولة المستعمِرين بناء أنفسهم كجماعة اجتماعية ذات هوية واحدة ومتماسكة. فمبدأ الاستثنائية الامريكية (American Exceptionalism) يقوم على تجاوز الهويات المبعثرة للمستوطنين ذوي الاصول الالمانية، والبريطانية، والفرنسية، والصينية... الخ وصهرها في بوتقة واحدة[64]. وعادة ما يأتي المستعمرين الاستيطانيين من دول وقوميات مختلفة، ليوحدهم مستقبل الدولة الاستعمارية. وتاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يقوم منذ بدايته، وحتى اليوم الحاضر، على مبدأ صناعة الهوية الاسرائيلية العبرية الفريدة: فابتداء من إيهود بن آليعيزر،

---

[63] Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, 18.

[64] Hixson, *American Settler Colonialism*, 12; 21.

مؤسسة اللغة العبرية الحديثة، الذي رفع شعار "عام أحد، سافاه أحت" (شعب واحد، لغة واحدة)، وصولا الى مؤسسة الجيش الاسرائيلي التي تعتبر "كور حيتوخ" (بوتقة صهر)، ومروراً بالكيبوتس، كانت كتلة المستوطنين باستمرار تحاول انتاج نفسها باعتبارها كتلة متماسكة، فريدة[65]. لكنها في الحقيقة كانت، في نفس الوقت، تقوم بإعادة انتاج الاخرين باعتبارهم خارج كلتها الاجتماعية.

والهندسة الاجتماعية في الاستعمار الاستيطاني، تمتد عبر الزمان والمكان لتطال بدقتها أفراد وجماعات اخرى على صلة بالمشروع الاستعماري. فمع أن اسرائيل تعتبر نفسها دولة اليهود، إلا أن الحدود المعيارية لكتلة المستوطنين لا تساوي بين اليهودي والصهيوني، كما أن الصهيوني الذي تحمل المشقة و"صعد" الى "إرتس يسرائيل" لا يمكن أن يتساوى مع الصهيوني الذي يدعم اسرائيل لكنه آثر البقاء في منهاتن. في نفس السياق لا يتساوى الفرنسي القاطن في باريس مع "ذوي الارجل السوداء" (Pier noir) الذين هاجروا مع عائلاتهم الى الجزائر لاستعمارها. كذلك، فان "الاباء المؤسسون" الذين كانوا الرواد الاوائل في بناء مشروع الاستعمار الاستيطاني لا يتساوون مع الاجيال اللاحقة من حيث المكانة الاجتماعية داخل كتلة المستوطنين. وكل مشروع استعمار استيطاني يعيد باستمرار انتاج صورة الاباء المؤسسون لتساهم في كل لحظة في انتاج الهوية المتماسكة لمجتمع المستوطنين. في امريكا الشمالية، يحظى الـ WASP (البروتستانت البيض الانغلو-ساكسون) بمكانة مرموقة داخل مجتمع المستوطنين الامريكان، تمام كما يحظى ابناء الهجرة الثانية (1904-1914) بمكانة استثنائية في الذاكرة الجمعية الصهيونية.

بيد أن الهندسة الاجتماعية في سياق الاستعمار الاستيطاني تبرز أكثر عند الحديث عن "الاخرين" الذين لا ينتمون الى مجتمع المستوطنين (لكنهم بانتظار انصهارهم)، أو "الاخرين" الذين لا يمكن أن ينتمون الى مجتمع المستوطنين (ويُنتظر منهم الزوال).

إن "الاخرين" الذين ينتظرون الانضمام الى مجتمع المستوطنين الجدد، يشكلون جزءا بنيويا داخل تشكيلة الاستعمار الاستيطاني في كثير من الحالات. فهم (مؤقتاً) لا ينتمون الى كتلة المستعمرين المستوطنين، لكنهم لا ينتمون ايضا الى كتلة الاصلانيين. إن الهندسة الاجتماعية والحدود المعيارية التي ترسمها كتلة المستعمرين الاستيطانيين تصنفهم، أولا، كـ "أخرين"

---

[65] Shlomo Yitzhaki and Edna Schechtman, "The "melting pot": A success story?" *The Journal of Economic Inequality* 7, no. 2 (Jun. 2009) 137- 138.

يمكن التعايش معهم داخل نفس التشكيلة الاجتماعية، لكنهم يعتبرون من نوع أخر غير نوع المستعمِر الاستيطاني. والهندسة الاجتماعية تعيد انتاجهم كأخرين باستمرار مع الحفاظ على الخط الفاصل بينهم وبين المستوطنين، تماماً كما حصل مع الافارقة المستوردين للعمل في مزارع القطن والسكر والتبغ في امريكا الشمالية؛ أو أنه يتم تصنفيهم كـ "أخرين" ينتمون الى كتلة المستعمرين المستوطنين لكن مع وقف التنفيذ. فالانتماء الفعلي لليهود الشرقيين، كان مؤجلاً الى حين استيفائهم للمعايير الاجتماعية والثقافية النقية للمستوطنين: ومن هنا تأتي أهمية "مراكز التطوير" التي سكنوها في محيط التجمعات السكنية الأشكينازية.

في كل الاحوال، فان رسم الحدود بين المستوطنين وهذا النوع من "الاخرين" مطلوب لإعادة انتاج كتلة الاخرين التي توفر الايدي العاملة الرخيصة. هؤلاء "الاخرين" إما أنهم يقبلون المساهمة في اقتصاد المستعمرة الاستيطانية لأنها توفر لهم شروط حياة أفضل من المجتمع الذي خرجوا منه (في حالة اليهود اليمنيين، أو الهنود في كينيا)، وإما انهم يُرغمون على العمل (في حالة الافارقة العبيد في امريكا الشمالية، أو السجناء في استراليا)، لكن في كلا الحالتين لن يشكل دمجهم في البنية الاقتصادية تهديد وجودي لمجتمع المستعمرين الاستيطانيين لأنهم لا يرفعون ادعاءات حول احقيتهم بالأرض، كما يفعل السكان الاصلانيين الذين هم "أخرون" من نوع مختلف.

أخيرا، فان كتلة السكان الاصلانيين هي الاهم في الهندسة الاجتماعية للاستعمار الاستيطاني. فالحدود المعيارية التي يرسمها المستعمر الاستيطاني، والتي تحدد من باستطاعته العبور والانضمام الى المجتمع الاستعماري الجديد، تكون مغلقة امامهم. فكما بين وولف وفيراتشيبي، فإن ازالة السكان الاصلانيين هو اجراء ملازم لبنية اي استعمار استيطاني.

في كل الاحوال، وبينما تقوم ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستغلالي على مبدأ "إدارة" كتلة السكان الاصلانيين، فان ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستيطاني تقوم على مبدأ "الازالة" (الفورية أو التدريجية؛ الجسدية أو الثقافية؛ الجزئية أو الكلية). وقد تختلف الهندسة الاجتماعية التي يمارسها المستعمرون الاستيطانيون تجاه كتل "الاخرين" الاجتماعية عبر الزمان والمكان. ففي المشروع الاستعماري الصهيوني، وبعد أن مارس المستوطنين مبدأ الازالة تجاه الفلسطينيين قبل وأثناء العام 1948، عبر رفع شعارات "أرض بلا شعب" أو "احتلال العمل"، وصولا الى التطهير العرقي 1947-1948، نجدهم بعد العام

1967 انتقلوا الى ممارسة مبدأ الادارة تجاه الفلسطينيين، عبر السماح لهم بالعمل كأيدي عاملة رخيصة، دون أن يعني ذلك أن مبدأ الازالة قد تم استبداله. ان هذه الهندسة الاجتماعية، التي تحول الكتل الاجتماعية المختلفة في داخل تشكيلة الاستعمار الاستيطاني الى طوبولوجيا، أو طبقات تفصلها حدود واضحة ودقيقة، يعتبر من أهم سمات الاستعمار الاستيطاني التي تميزه عن الاستعمار الاستغلالي.

2.3 الخلاصة

تستندت هذه الدراسة الى مفهوم الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism) للإشارة الى تلك التجارب التي انطوت على هجرات واسعة للأوروبيين، الذين غادروا بلادهم للاستيطان بشكل دائم في أراضي الغير. والقسم الأكبر من هذا الفصل تم تكريسه لتوضيح هذه الظاهرة، وخصائصها من خلال معالجات جمعت بين البعدين النظري والتاريخي.

وقد وقف الفصل النظري على أهم الخصائص التي تميز ظاهرة الاستعمار الاستيطاني، وهي: نزوع المستعمِر الاستيطاني الى إزالة السكان الأصلانيين عن الأرض؛ والعلاقة المؤقتة مع المركز الإمبريالي أو الدولة المتروبول التي تقف خلف المشروع الاستعماري؛ ونزوع المستوطنين الى إقامة مشروع دائم من خلال بناء دولة جديدة؛ والخطابات الاقصائية التي يوظفها المستعمرون تجاه السكان الأصلانيين؛ وطبيعة الدولة الرأسمالية التي يعمل المستوطنون على بنائها؛ وطبيعة الهندسة الاجتماعية العنصرية التي تميز النسيج الاجتماعي لهذه الدولة. وستكون هذه الخصائص حاضرة في باقي فصول هذه الدراسة أثناء شرح المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

ويُعتبر المشروع الصهيوني مشروع استعمار استيطاني من نوع فريد. فالظروف الموضوعية التي أحاطت بمرحلة بناء هذه المشروع، خاصة تلك المتعلقة بالمواجهة الأولى بين المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين في بدايات تكوين المشروع الصهيوني تركت أثرا واضحا على طريقة الاستيطان، وعلى المؤسسات التي أقامها لتحقيق مشروعه في إزالة الفلسطينيين وبناء دولته الاستعمارية.

الفصل الثالث

المشروع الصهيوني

3. المقدمة

يبحث هذا الفصل فرادة المشروع الصهيوني وخصوصيته ويركز على المواجهة الأولى بين المستوطنين الصهيونيين وبين الفلسطينيين قبل العام 1920، بحيث أن الظروف التي أحاطت بهذه المواجهة، كان لها أثراً واضحاً على أساليب الاستيطان التي اتبعتها الحركة الصهيونية بعد ذلك[66].

ويميز هذا الفصل ما بين فترتي استيطان مختلفتين قبل العام 1920: الفترة الأولى (قبل العام 1904) والتي شهدت دخول أفواج من المستوطنين اليهود الى فلسطين لبناء مستعمرات زراعية ربحية دون أن يطوروا سياسات واضحة لإقامة دولة تُعبر عنهم ككتلة مستوطنين؛ والفترة الثانية (1904-1920) والتي شهدت دخول أفواج جديدة من المستوطنين العمال الذين تحالفوا مع المنظمة الصهيونية العالمية وطوروا سياسات لبناء دولة صهيونية. ومع أن الفصل سيُفرد مساحة للحديث عن الفترتين، إلا أن التركيز سينصب على الفترة الثانية باعتبارها فترة تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني.

وسيسعى الفصل الى تحليل خصوصية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومقارنته ببعض تجارب الاستعمارية الاستيطانية الأخرى عندما تتطلب الحاجة. وتنبع هذه الخصوصية من الظروف التي أحاطت بالمواجهة الأولى بين المستعمِر والمستعمَر. لذا سيقوم الفصل بالتركيز على خصوصية الأراضي في فلسطين، والسكان الفلسطينيين، وذلك لوضع المواجهة بين الطرفين في سياقها الاجتماعي والاقتصادي. وسيمهد هذا الفصل الطريق لدراسة السياسات الاقتصادية التي مارسها المستعمِر الصهيوني تجاه الفلسطينيين لاحقاً، والتي تم تطويرها ارتباطا بظروف المواجهة.

---

[66] لأن الدراسة تركز على المواجهة بين المستعمِر والمستعمَر فإن الكثير من المسائل التي تساهم في فهم المشروع الصهيوني، والتي تتعلق بنشوء الأفكار الصهيونية في أوروبا وروسيا، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية لليهود هناك، ودوافع هجراتهم الجماعية، والظروف الدولية التي بموجبها تم اختيار أرض فلسطين للاستيطان، والعلاقة بين المشروع الصهيوني والدول العظمى التي دعمته، سوف لم تكون ضمن اهتمام هذه الدراسة إلا في حالات استثنائية، وبما يخدم غرض هذا الفصل. في المقابل، يركز الفصل على دراسة ظروف المواجهة بين المستعمِر الصهيوني والمستعمَر الفلسطيني داخل أرض فلسطين أثناء تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني.

3.1 الاستيطان اليهودي في مقابل الاستيطان الاستعماري الصهيوني

استنادا الى ما ورد في الفصل الثاني المتعلق بالجانب النظري، فإن مشروع الاستعمار الاستيطاني لا يبدأ بمجرد انتقال مهاجرين جدد الى الأراضي "الجديدة" والاستيطان فيها وحسب. بل إنه يبدأ من اللحظة التي يعلن فيها هؤلاء المستوطنين بأن هدفهم الأساسي هو إقامة كيان سياسي جديد يكون بمثابة دولتهم "القومية"، ثم يشرعون باتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. هذه اللحظة التي هي لحظة بداية الاستعمار الاستيطاني عملياً، تنطوي على، **أولا**، صراعاً على الأرض وملكيتها والسيادة عليها؛ لكن بما أن المستعمِر أثناء استيطانه يهدف الى إقامة دولة جديدة، فان المواجهة تشمل، **ثانياً**، صراعاً على الهوية القومية للأرض وعلى طبيعة الكيان السياسي الذي سينشأ عليها سواء نجح مشروع الاستعمار الاستيطاني (دولة المستوطنين الجدد)، أو فشل (دولة السكان الاصلانيين)؛ وبالتالي، لا بد وأن يشمل الصراع، **ثالثاً**، صراعاً على الوجود الاجتماعي، بحيث أن المواجهة تعني بالنسبة للمستعمِر ضرورة إزالة السكان الاصلانيين وتدمير أنماطهم الانتاجية، وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحييدهم عن المشهد السياسي القادم، وتعني بالنسبة للسكان الاصلانيين ضرورة البقاء على الأرض، وحق تقرير المصير عليها.

وتعتبر المواجهة (الصراع على الأرض، وعلى الهوية القومية للمكان، وعلى الوجود الاجتماعي) ظاهرة معقدة، أعادت انتاج نفسها بشكل خاص مع كل مشروع استعماري استيطاني. وبشكل عام، شرح مؤرخ نيوزيلاندي المسألة بقوله إن المهاجرين العاديين ينضمون الى مجتمعٍ ما أقامه أخرون، بينما أن المستعمرين الاستيطانيين "يخلقون مجتمعهم الخاص بهم" على أنقاض مجتمع الاخرين. أي أن المهاجرون ينتقلون الى بلاد تعود لـ"أخرين" ليعيشوا فيها، بينما أن المستوطنون ينتقلون الى بلاد"هم"، ولأن بلاد"هم" مأهولة بسكان أصلانيين، فان محمود مامداني (Mahmood Mamdani) يرى أن الاستيطان الاستعماري يقوم من خلال الغزو وليس فقط الهجرة[67].

من هنا، كان لا بد من نقد العديد من الادبيات[68]، والتي ترجع الى العام 1882 باعتباره بداية المشروع الصهيوني، حيث بدأت أفواج من اليهود الروس والرومانيين بالوصول الى ميناء

---

[67] Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, 3.

[68] ثمة العديد من المراجع التأسيسية في شرح تاريخ الصهيونية. من بين الصهيونيين الذين أرخوا لتاريخ حركتهم يبرز، على سبيل المثال، حاييم سوخولوف (Haim Sokolov) ووالتر لاكور(Walter Laqueur)، أما من بين المؤرخين الفلسطينيين والعرب فيبرز، أميل توما وعبد الوهاب المسيري، وصبري جريس، وغيرهم.

يافا لتأسيس مستعمرات زراعية خارج المدن الفلسطينية. وحسب هذه الأدبيات، فإن هؤلاء المستوطنين قاموا بتمييز أنفسهم عن "اليشوف"[69] القديم، في محاولة لتأسيس "ييشوف" جديد ذو طابع أوروبي، وثقافة أشكنازية[70]. والدارج في الرواية الصهيونية هو تقسيم تدفق المستوطنين اليهود الى موجات جماعية متتالية (بالعبرية "علياه"، أي صعود الى أرض الميعاد)، بحيث أن كل "علياه" قدمت مساهمة معينة تجاه الهدف الغائي: إقامة الدولة اليهودية[71]، على أن الهجرة الأولى كانت بين 1882- 1903، والثانية بين 1904-1914، وهكذا. لكن الأطار النظري لهذه الدراسة، والقائم على الاستعمار الاستيطاني يرى أن بداية المواجهة بين المستعمِرين والمستعمَرين بدأت بعد العام 1904 عندما بدأ يتحول الاستيطان اليهودي الى استعمار استيطاني يهدف الى الاستحواذ على كامل الأرض بعد تدمير اشكال الحياة الاجتماعية للفلسطينيين.

ومرة أخرى، ترى هذه الدراسة أن الاستيطان اليهودي (1882-1903) لا يعتبر جزءا من مشروع الاستعمار الاستيطاني باعتبار أن الأخير يتأسس على نفي الأخر، وإقامة دولة "قومية" جديدة تعبر عن المستوطنين الجدد، وهذا لم يكن حال المستوطنين الأوائل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وإن كانوا مدفوعين بأفكار صهيونية. في المقابل، تحاجج هذه الدراسة بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كان قد بدأ، نظرياً، في العام 1897 مع إقامة المنظمة الصهيونية العالمية؛ لكنه بدأ، فعلياً، بعد العام 1904 عندما راحت أفواج جديدة من المستوطنين تتبع أساليب استيطانية جديدة تقوم على نفي الفلسطينيين والتحضير لإقامة دولة الاستعمار الاستيطاني.

ويُعرف زخاري لوكمان (Zachary Lockman) الصهيونية باعتبارها تلك الحركة (بما يشمل أيديولوجيتها وممارستها) والتي ترى أن اليهود يجب أن يكونوا جزءا من قومية واحدة، وأن حل مشكلتهم القومية يكمن في إيجاد منطقة جغرافية يجسدون عليها قوميتهم[72]. ويرى إيلآن بابيه أنه لا يوجد ما يعيب في كون الصهيونية على هذا النحو، ولا يوجد ما هو

---

[69] اليشوف هي كلمة عبرية تشير الى المجتمع اليهودي في فلسطين قبل العام 1948، بكل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية

[70] Anita Shapira, *Israel: A History* (Waltham: Brandies University Press, 2012), 30.

[71] Ben Halpern and Jehuda Reinhurz, *Zionism and the creation of a new society* (Oxford: Oxford University Press, 1998), 53.

[72] Zachary Lockman, "The Left in Israel: Zionism vs. socialism" *MERIP* reports. no. 49 (1976): 3.

لا أخلاقي أو عدواني في كونها حركة قومية[73]. وإذا توقفنا عند حدود هذا التعريف، فإن الصهيونية كفكرة كانت قد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، عندما راح العديد من المفكرين والمتنورين اليهود يتحدثون عن اليهودية باعتبارها حركة قومية[74]. بيد أن لوكمان يضيف أن الصهيونية بدأت ترى أن حل المسألة اليهودية يكمن في تركيز التواجد اليهودي في منطقة أرض فلسطين. وهنا أيضا، قد لا تبدو المسألة وجودية بالنسبة للفلسطينيين، كون الحل لا يجب أن يتضمن أي نوايا عدوانية تجاههم. فنظرياً يمكن لفلسطين أن تستوعب مهاجرين جدد ليقيموا فيها تجمع "قومي" (سواء تحولوا الى أقلية أو أكثرية) دون أن ينازعوا الفلسطينيين على الأرض ووسائل الإنتاج، ودون أن يتحول هذا التجمع القومي الى مشروع سياسي يهدف الى اقامة دولة استعمارية على حساب السكان الأصلانيين. ووفق هذا الحل، فإن المهاجرين اليهود الأوروبيين المدفوعين بفكرة إحياء القومية اليهودية كانوا قد بدأوا يهاجرون الى فلسطين في العام 1882.

بيد أن الإشكالية تبدأ في الوسيلة التي بدأت الصهيونية اتباعها لتركيز اليهود في أرض فلسطين، وهي الاستعمار الاستيطاني: فالصهيونية تبنت أسلوب الاستيطان في أراضي مأهولة بسكانها الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة قومية لليهود لا تضم بداخلها هؤلاء الفلسطينيين، وانما تعمل على إزالتهم بكل ما قد يحمله هذا التعبير من خيارات: إبادة، أزاحة الى خارج الحدود، عزل داخل مناطق مغلقة، دمج في موقع دوني ضمن التشكيلة الاجتماعية لدولة المستعمرين... إلخ.

وفي سياق التميز ما بين أسلوب الاستيطان قبل العام 1904 وبعده، فقد حاول بعض النقاد توضيح محدودية الطموحات السياسية لدى أبناء الهجرة الأولى. فمثلا، قامت الباحثة الإسرائيلية مارغليت شيلو (Margalit Shilo) المختصة في دراسة الهجرتين الأولى والثانية، بدراسة اللوائح الداخلية وبرامج العمل التي رشحت عن مؤتمرات منظمات أحباء

---

[73] Ilan Pappé, "Ten Myths about Israel," Youtube. talkingsticktv, June 16, 2017, https://www.youtube.com/watch?v=MuzWDWBn55g. (Accessed on July 29, 2017).

[74] الإشارة هنا الى اليهود "المتنورين" (معظمهم اعتنق الصهيونية) والذين بدأوا بعد الثورة الفرنسية بطرح مشكلة اليهود في أوروبا كمشكلة قومية، بحيث أن عدم اندماج اليهود في مجتمعاتهم من جهة، وموجات اللاسامية من جهة أخرى، تجد تفسيرها في اعتبار اليهودية جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية. أهم هؤلاء الكتاب اليهود، على سبيل المثال لا الحصر، الحاخام يهودا القلعي (1798-1878)، وموسى هس (1812-1875)، ويهودا بنسكر (1821-1891). ويذكر أن معظمهم ربط البعد القومي "المتخيل" لليهودية بالفكر الاستعماري. أنظر مقتطفات من كتاباتهم لدى: أنيس الصايغ، *الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية* (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970)

صهيون[75] وبيلو[76]، وخلصت إلى أن المستوطنين الأوائل، والذين وصل عددهم الى حوالي 25-30 ألفا، لم يضعوا خطط استيطانية شاملة وواسعة، وقد كانت مسألة اقامة دولة جديدة عبر الاستحواذ على الأرض وإزالة الفلسطينيين، موضوعاً ثانويا في ممارساتهم[77]. في المقابل كان هدف هؤلاء المهاجرين الأوروبيين هو إقامة مستعمرات بؤرية متفرقة: من جهة هم أرادوا الهروب من دولهم الأوروبية التي نشأوا فيها بعد أن ضاقت فيهم سبل العيش، ومن جهة ثانية، أرادوا أن يميزوا أنفسهم عن مجتمع اليشوف القديم[78]. من هنا، نجد زخاري لوكمان يدعو النزعة القومية لدى أحباء صهيون بالنزعة "القومية الرومانسية"[79].

إن اعتبار المستعمرات الزراعية التي أُقيمت قبل العام 1904 مجرد مستعمرات بؤرية، لا ينبع من تحليل لنوايا أبناء "الهجرة الأولى"، وإنما من تحليل لممارساتهم الفعلية على الأرض. فلربما كانت نواياهم لا تختلف كثيرا عن المستوطنين اللاحقين، لكن اسلوبهم الاستيطاني لم يشكل تهديدا لوجود السكان الاصلانيين، أو للهوية القومية للأرض[80]. وفي تلك الفترة كانت العديد من العائلات العربية تنتقل للسكن بداخل المستوطنات أو بجوارها، وتعمل في مرافقها لقاء أجر، الامر الذي أدى الى تعاون بين العرب والمستوطنين وتبادل للخبرات والمعلومات حول الزراعة والاعتناء بالأرض[81]. وقد أعلن الكاتب والمفكر الصهيوني آحاد هاعام بأن العرب لم يروا في النشاط الاستيطاني في تلك الفترة ما يهدد حياتهم بشكل مباشر، أو ما يسلب البساط من تحت اقدامهم[82]. وكان يقصد بالعرب المجتمع

---

[75] حركة أحباء صهيون تأسست على يد يهود روس وبولنديين في أعقاء الاعتداءات بحقهم في العام 1881. أول رئيس للحركة كان ليون بنسكر (Leon Pinsker) مؤلف كتاب التحرر الذاتي والذي ادعى فيه ان حل مشكلة اليهود يكمن في تجميعهم في منطقة واحدة. أقامت الحركة العشرات من المنظمات الصغيرة التي انتشرت في دول شرق أوروبا. وقد أقامت الحركة عدة مستعمرات، الى أن تم استيعابها داخل المنظمة الصهيونية العالمية في العام 1897. Rafael Medoff and Chaim I. Waxman, *The A to Z of Zionism* (Lanham: The Scarecrow Press, 2009), 46

[76] . أما بيلو، فهي حركة تأسست على أيدي طلبة من اليهود الروس بعد اعتداءات العام 1881، وهي اختصار لعبارة وردة في العهد القديم تعني "أه يا آل يعقوب، تعالوا، هيا بنا نذهب" الى أرض الميعاد. وقد ألهمت الحركة التي وصل أعضائها الى خمسمائة، معظم مهاجري "الهجرة الأولى". Ibid, 101-102

[77] مارغريت شيلو، "من رؤية 'استعمارية' الى رؤية 'استيطانية شاملة'" *تسيون*، كراس 1 عدد 57 (1992): 71 [بالعبرية].

[78] المصدر ذاته، ص: 73.

[79] Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948* (London: University Of California Press, 1996), 19.

[80] Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge: Schenkman Publishing Company, Inc., 1983a), 45.

[81] هذا لا يعني أن الصدامات بين الفلسطينيين والمستوطنين الجدد في تلك الفترة كان معدومة. إن الذين قاموا بأعمال ضد المستوطنين هم فقط الفلسطينيين المتضررين من فقدان أراضيهم. هذا بخلاف الفترة اللاحقة، حيث تضررت مجمل التشكيلة الاجتماعية الفلسطينية، وشارك في الصراعات الكثير من الفلسطينيين بغض النظر عن فقدانهم المباشر لقطع الأراضي. أنظر، صبري جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الأول: التسلل الصهيوني الى فلسطين (182-1917)* (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير، 2015)، 141.

[82] نفس المصدر، ص: 139.

ككل، وليس تلك الاسر العربية المتضررة بشكل مباشر من خسارة أراضيها. إضافة الى ذلك، فإن المستعمرات الزراعية الربحية في تلك الفترة، والتي أسسها المستوطنون اليهود وباتت تعرف باسم "الموشفاه"، كانت تحافظ على ديمومتها بفضل رعاية شركات استعمارية عالمية، ورأس مال يهودي، وهذا الأخير لم يهدف الى إقامة دولة وإنما الى تحقيق أرباح.

ومع أن هجرة اليهود الأوروبيين الى فلسطين بهدف الاستيطان فيها قد بدأت منذ العام 1882، إلا أنه يمكن اعتبار العام 1904 بمثابة منعطفاً أساسياً في طرق الاستيطان، وطموحات المستوطنين الصهيونيين، وأساليب تعاملهم مع الفلسطينيين. ففي هذه الفترة حصل التحول النوعي من الاستيطان الذي يقوم على بناء مستعمرات زراعية ربحية الى الاستيطان الذي يطمح الى بناء دولة "قومية" خاصة بالصهيونيين على أرض مأهولة بالفلسطينيين. ثمة عاملين استجدا بعد العام 1904، وهما ما يدفعاننا الى التعامل معه باعتباره منعطفاً:

<u>أولاً: بدء النشاط الفعلي للمنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين</u>

فقد تأسست المنظمة الصهيونية العالمية في بازل في العام 1897 بهدف حل المسألة اليهودية في أوروبا من خلال مشروع استعماري استيطاني خارج-أوروبي. في المؤتمر التأسيسي للمنظمة تم المصادقة على ما بات يُعرف ببرنامج بازل المكون من 4 نقاط، والذي نص على تشجيع الاستيطان الزراعي في فلسطين بالتحديد، والحصول على موافقة ورعاية دولية لبناء "وطن قومي" في فلسطين.

بيد أن اختلافات حول الطريقة الأفضل للبدء بهذا المشروع الاستعماري حالت دون البدء بتطبيقه على الفور. كما أن اطرافاً أخرى داخل الحركة الصهيونية لم تلغي إمكانية حل المسألة اليهودية عن طريق الاستعمار الاستيطاني في مناطق أخرى. لكن في العام 1905 بدا وكأن معظم هذه الاختلافات قد حُلت، حيث باشرت المنظمة الصهيونية العالمية نشاطها الحقيقي والرسمي في فلسطين من خلال الصندوق القومي اليهودي. وقد نص الصندوق في نظامه الداخلي أن الأراضي التي يشتريها لا يجوز بيعها، ويُسمح فقط بتأجيرها لليهود أو منحها لهم لأغراض الزراعة[83].

[83] Walter Lehn, "The Jewish National Fund" *Journal of Palestine Studies* 3, no, 4 (Summer, 1974): 77.

وقد شكل بدء النشاط الفعلي للمنظمة الصهيونية في فلسطين منعطفاً أساسياً في تاريخ الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. وفي العام 1907، تم انشاء شركة خاصة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية لشراء أراضي في فلسطين وهي "شركة تطوير أراضي فلسطين"، ثم أن المنظمة افتتحت في العام 1908 مكتباً رسمياً في يافا تحت اسم "المكتب الفلسطيني"[84].

في هذا السياق، لا بد من التشديد على الطابع الطبقي الرأسمالي للمنظمة الصهيونية العالمية. ويظهر هذا الطابع من خلال كتابات هيرتسل والطبقات العليا التي توجه لها في معرض تسويقه لفكرة الصهيونية السياسية، مثل: 1) هيرش وروتوشيلد (باعتبارهم أفراد رأسماليين)؛ أو 2) الدول الإمبريالية التي تُعبر عن مصالح رأس المال المالي والصناعي مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا والدولة العثمانية؛ أو 3) الشخصيات الاستعمارية ذات التاريخ العريق في توسيع نمط الإنتاج الرأسمالي مثل سيسيل روديس؛ أو 4) من خلال الصناديق والهيئات التي انشأتها المنظمة الصهيونية العالمية عندما شرعت بالاستعمار الفعلي، مثل بنك الاستيطان اليهودي (Jewish Colonial Trust)[85].

<u>ثانياً، هجرة مستوطنين جدد عمال الى فلسطين</u>

وتعتبر هجرة العمال هي العامل الثاني في فهم التحول النوعي في أسلوب الاستيطان. فابتداء من العام 1904 بدأت أفواج جديدة من المستوطنين الصهيونيين تصل الى فلسطين قادمة من روسيا بشكل خاص. أهم ما يميز هؤلاء المستوطنين الجدد الذين وصل عددهم الى حاولي 35 ألفاً، هو أنهم ينتمون الى طبقات وسطى، لكنهم بهجرتهم من بلادهم واختيارهم الاستيطان في فلسطين، فإنهم تحولوا الى عمال مأجورين لا يملكون سوى قوة عملهم[86]. هؤلاء المستوطنين الجدد تميزوا عن المستوطنين الذين سبقوهم في عدة أمور، لعل أهمها، النظرة الاستيطانية الشاملة التي تجعل من النشاط الاستيطاني العملي جزء من برنامج سياسي يصبو الى إقامة دولة.

ويذكر بن غوريون بأن معظم هؤلاء العمال الذين دخلوا الى فلسطين بين العام 1904-1914 عادوا وهاجروا الى الخارج نتيجة للأوضاع المأساوية التي وجدوها، خاصة

---

[84] نفس المصدر، 211.

[85] Stephen Halbrook, "The Class Origins of Zionist Ideology" *Journal of Palestine Studies* 2, no. 1, (autumn, 1972): 91-95.

[86] يوسف غورني، "التغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية لأبناء' الهجرة الثانية' بين الأعوام 1904-1940" *هاتسيونوت*، العدد 1 (1970): 219-220 [بالعبرية].

البطالة[87]. لكن من تبقى منهم حاول تطوير سياسات استعمارية من نوع جديد، يختلف عن المستعمرات الزراعية الربحية التي أقامها المستوطنين اليهود السابقين. ولعل أبرز إنجازات هؤلاء العمال المتبقيين تكمن في انشاء الهستدروت في العام 1920 والتي تعتبر منظمة استعمارية هدفها توفير فرص عمل لهؤلاء العمال للحد من هجراتهم العكسية من جهة، واستقطاب أعداد جديدة من أوروبا من جهة أخرى.

امام هذين العاملين (بدء نشاط المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين، وبدء هجرة العمال الصهيونيين الى فلسطين)، بدأ يتبلور مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبدأت تتأسس علاقة جديدة ما بين المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين أصحاب الأرض.

3.2 بداية المواجهة: تأسيس بنية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

إن التمعن في اللحظة التاريخية التي تأسست فيها بُنية المشروع الاستعماري الصهيوني تعتبر مهمة أساسية في هذه الرسالة. فمشاريع الاستعمار الاستيطاني لا تقوم على بنية واحدة؛ بمعنى أن العلاقة الثلاثية بين السكان الأصلانيين وبين المستوطنين الجدد وبين الأرض لا تتأسس على نحو واحد في جميع حالات الاستعمار الاستيطاني، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سوق العمل، وطبيعة المواجهة، وطبيعة المشروع السياسي لكل طرف.

ففي العام 1904-1905، كان في فلسطين حوالي 25 مستعمرة زراعية. تعمل وفق منطق الربح الرأسمالي وتتاجر بمنتجاتها على الصعيد العالمي[88]. وكانت هذه المزارع، في معظمها، ملكاً لشركات رأسمالية ربحية قامت بتأجيرها أو تمليكها للمستوطنين اليهود الذين دخلوا الى فلسطين ابتداء من العام 1882. أهم هذه الشركات هي شركة البارون دي روتشيلد التي اشترت معظم المستعمرات الزراعية اليهودية في فلسطين، وحولتها بالأساس الى مزارع عنب لصناعة النبيذ. بالأضافة الى شركة الاستعمار اليهودية (لاحقاً: يكا) والتي أسسها البارون هيرش عام 1891 لبناء مستعمرات زراعية ربحية في الأرجنتين وفلسطين وغيرها. ولما فشل البارون دي روتشيلد في تحقيق المكاسب المبتغاة من هذه المستعمرات الزراعية الرأسمالية، حوّل ملكيتها في العام 1899-1900 الى شركة يكا، بحث قامت الأخيرة بتغييرات جذرية على أسلوب الاستعمار الربحي، من خلال تحويل ملكية أراضي

[87] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 75
[88] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 52.

المستعمرات الى المستوطنين أنفسهم لقاء قروض منحتهم إياها[89]. وبالتالي تحول المستوطنين الذين كانوا قد وصلوا الى فلسطين خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الى ملاك أراضي صغار، وأخذوا على عاتقهم تولي إدارة الأراضي والمشاريع المقامة عليها. هؤلاء المستوطنين الذين بات يطلق عليهم مصطلح "إخاريم" (أي المزارعين الذين يملكون الأرض، لكنهم أيضا مُشغّلين يبحثون عن أيدي عاملة في مجال الزراعة بالتحديد)، وجدوا أنفسهم مضطرين الى إدارة مشاريعهم بشكل رأسمالي، مفضلين العمالة الأرخص والتي كانت تتوفر لدى العمال الفلسطينيين، وليس لدى العمال المستوطنين الجدد الذين بدأوا يصلون الى فلسطين عام 1904.

في حينها، لم يتمكن الخطاب الصهيوني من تحويل فلسطين الى مكان جاذب للمهاجرين اليهود الذين جعلوا من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وجهتهم الأساسية. وقد أدركت المنظمة الصهيونية العالمية هذه الإشكالية بين العام 1904 والعام 1914 عندما شاهدت الأفواج الجديدة من المستوطنين اليهود الذين دخلوا فلسطين في تلك الفترة، ثم سرعان ما عادوا ادراجهم، لأنهم لم يتلقوا العون الكافي لاستيعابهم في المزارع الربحية.

في هذه اللحظة التاريخية بالذات، بدأ التحول باتجاه تأسيس بنية جديدة للاستعمار الاستيطاني تعيد النظر من جديد في شكل العلاقة ما بين المستوطن والأرض والسكان الأصلانيين والأيدي العاملة. وتتلخص هذه اللحظة التاريخية في أن المستوطنين العمال الذين دخلوا فلسطين بعد العام 1904، والذين لم يملكوا سوى قوة عملهم لبيعها في السوق، وجدوا أنفسهم في منافسة مع العمل العربي الوفير. فكل المشاريع الرأسمالية في المستعمرات اليهودية، والمشغلين الصهيونيين الباحثين عن عمالة كانوا يفضلون العمل العربي الرخيص على عمل هؤلاء المستوطنين الجدد ذوي المستوى المعيشي الأعلى، والثقافة الأوروبية[90].

وقد رشح عن هذه اللحظة التاريخية نقاشات فكرية، وصراعات اجتماعية، أفضت الى ظهور بنية جديدة للاستعمار الاستيطاني. هذه البنية التي بدأت تتبلور بعد العام 1904-1905 ونضجت بحلول العام 1920، تتلخص في الأفكار الثلاثة:

---

[89] جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الأول*، 135.

[90] Lockman, *Comrades and Enemies*, 31.

1. الاستيطان الجماعي واحتلال الأرض: بحيث أن الأرض التي يتم شرائها من قبل المنظمة الصهيونية يجب أن تخرج من سوق العرض والطلب السائد في فلسطين، وتتحول الى ملكية "عامة" توضع تحت تصرف المستوطنين العمال.
2. الاقتصاد الحصري واحتلال العمل: من خلال انشاء مشاريع ومصانع ومزارع صهيونية تكون العمالة فيها، حصريا، للعمال المستوطنين.
3. بناء ممؤسسات سياسية/اقتصادية: بحيث أن هذه المؤسسات ستعمل على ضمان تطبيق المبدأين السابقين، بهدف استيعاب المستوطنين الجدد.

فيما يلي، سأتوسع في شرح هذه المبادئ.

الاستيطان الجماعي و"احتلال الأرض"

على العكس من تجارب استعمارية استيطانية كثيرة، حيث الأراضي كانت وفيرة ومشاع، فإن أراضي فلسطين كانت محدودة المساحة وخاضعة لنظام معين من الملكيات والاستخدامات. وقد كان لهذه العامل أثر كبير على أسلوب الاستيطاني الصهيوني، بحيث أن عملية الاستحواذ على الأرض كان لا بد وأن تتم بشكل جماعي، وليس على أساس فردي.

وبالنظر الى فلسطين عشية بدء المشروع الاستعماري الصهيوني، نجد أنها كانت تشهد حياة اجتماعية متطورة نسبياً. فالأراضي في فلسطين كانت تتبع للتشكيلة الاجتماعية العثمانية، ومقسمة الى تصنيفات إدارية (أرض ميري، ملكية خاصة، أرض مشاع... الخ). وكانت معظم الأراضي الصالحة للزراعة إما مأهولة بسكان فلاحين يقومون على زراعتها، وإما مهجورة (لكنها مملوكة قانونياً) من قبل كبار الملاك العرب. ولم يكن بالإمكان الاستحواذ عليها ألا عن طريق القوة (وهذه لم تتوفر بيد المستعمرين في البداية)، واما عن طريق البيع والشراء (وهذه كانت مكلفة جداً). في العام 1904، شرح اوسشكين[91] (Menahem Ussishkin) الخيارات المتاحة امام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للحصول على الأرض: إما عن طرق القوة الهائلة، أو عن طريق اجبار الفلسطينيين على

[91] وهو مناحيم أوسشكين (1863-1941). قائد صهيوني من أصل روسي، ورئيس الصندوق القومي اليهودي. نشر كتاب "برنامجنا" في العام 1904، وأشار فيه الى أهمية الاستيطان العملي في فلسطين والبدء بشراء الأراضي، وإقامة مراكز تدريب زراعية. كان نشاط اوسشكين الأساسي في أوروبا، ولم يهاجر للاستيطان في فلسطين إلا في العام 1919.

المغادرة، وذلك بمساعدة حكومة لها صلاحيات، واما عن طريق البيع الطوعي. وكان واضحا له أن الطريقة الأولى غير متاحة في حينه[92].

وقد قام كمرلينغ وشافير، كل في عمل منفرد، بالمحاججة بأن محدودية مساحة الأرض في فلسطين، وخضوعها لنظام معين من الملكية، وانعدام تداولها خارج قوانين السوق القائمة على العرض والطلب، جعل إمكانية الاستحواذ على الأرض مستحيلة بالنسبة للأفراد، الأمر الذي دفع الى تطوير سياسات استيطان جماعي[93]. وقد شرح كمرلينغ كيف أن التطور الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، رفع متوسط سعر دونم الارض في المناطق الريفية من 4.94 دولار عام 1912 الى 259.46 دولار في العام 1944[94]. أمام هذا الارتفاع السريع في أسعار الأراضي، وفي ظل التنافس على قيمة قطع الأراضي، قام المستوطنين بتطوير آليات للاستعمار الجماعي والمشترك.

بعد أن أدرك مؤسسو المنظمة الصهيونية هذه المعضلة، عادوا لنقاش مسألة انشاء الصندوق القومي الذي كان قد تم اقتراحه سابقاً في المؤتمر الصهيوني الأول، دون أن يخرج الى حيز التنفيذ في حينها. وبعد تأسيسه في العام 1901، باشر "الصندوق القومي اليهودي" أو الكيرن كايميت، عمله في فلسطين عام 1905 عندما قام بشراء أول قطعة أرض. وبعد أن كانت كل عمليات شراء الأراضي قبل ذلك تتم من قبل رأس المال الخاص (مثل البارون دي وتشيلد)، أو من قبل شركات استعمارية خاصة (مثل شركة يكا)، فإن النزوع نحو شراء الأراضي بشكل جماعي أصبح السمة الأساسية بعد العام 1904. فمثلاً، في العام 1914، امتلك الصندوق القومي اليهودي ما نسبته 4% فقط من الأراضي التي اشتراها المستوطنين، مقابل 57% لشركة يكا، و37% لرأس المال الخاص. ثم أصبح يمتلك في الأعوام (1920-1922) حوالي 12.9 % من الأراضي. لكن مع تأسيس دولة إسرائيل في 14 أيار 1948، كان الصندوق يمتلك 54% من مجموع الأراضي المملوكة من قبل المستوطنين. لكن هذه النسبة كان لها بعد كيفي أيضا، إذ أن حوالي 85% من المستوطنات والمنشئات التي أقامتها الحركة الصهيونية كانت تتواجد على أراضي الصندوق القومي اليهودي[95]، الأمر الذي يشير الى

---

[92] Baruch Kimmerling, *Territory and Zionism: The socio-territorial dimensions of the Zionist politics* (California: University of California, 1983b), 14.

[93] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 19.

[94] Kimmerling, *Territory and Zionism*, 10- 11.

[95] Kimmerling, *Zionism and Economy*, 43; Kimmerling, *Territory and Zionism*, 43; Lehn, "The Jewish National Fund" 74-75.

تضخم نزعة الشراء الجماعي، جنبا الى جنب مع تأسيس المستعمرات الجديدة على الأراضي الجماعية بالذات. وقد كان هدف الصندوق هو شراء أراضي لكي تبقى ملكاً أبدياً للشعب اليهودي، على أن توضع تحت التصرف الجماعي للمستوطنين من خلال سيطرة المنظمة الصهيونية عليها وليس أفراد أو شركات خاصة. وهذه الاستراتيجية التي تضع الأرض المُستحوذ عليها بين أيدي اليهود حصراً، وتضمن بقائها على هذا النحو، تعتبر الوسيلة الأساسية في الحصول الى الحيز الجغرافي الذي يعتبر شرط ضروري لبناء الدولة[96].

لقد طور الصهيونيين ايديولوجيتهم في الشراء الجماعي بحيث أصبح الاستثمار القائم على رأس المال الخاص يعتبر استثماراً "مشكوكاً فيه" الى حين اثبات ولاءه، بينما أن الاستثمار "القومي" من خلال الصندوق القومي اليهودي يعتبر حجر الأساس في بناء الامة. وبما أن المؤسسات "القومية" كانت تتبع للنخب السياسية للحركة الصهيونية، فإن الحركة الصهيونية تحولت الى أكبر"ملّاك أراضي" بحيث أن حصته في الأراضي المشتراة تسمح له أن يقرر المصير السياسي لباقي الأراضي الصهيونية (القومية والخاصة)، ويحدد، الى حد بعيد، من هي الفئة التي تحصل على الأرض، وتستخدمها، ومتى وأين وضمن أي شروط[97].

الاقتصاد الحصري واحتلال العمل

كل مجتمعات الاستعمار الاستيطاني والتي تقوم على بناء مجتمع أوروبي جديد على أراضي مأهولة بسكان أصلانيين، كانت تواجه مسألة لها أثار بعيد المدى على شكل المجتمع الاستيطاني الجديد: هل سيشكل السكان الأصلانيين جزء من الإيادي العاملة التي ستحتاجها الدولة الاستعمارية؟ بالنسبة للمستعمِرين فإن هذا السؤال لا يعني أن الأصلانيين سيكون لهم تمثيل قانوني داخل الدولة الجديدة، وإنما هو سؤال حول الحاجة لاستغلال اليد العاملة وحسب.

يقدم فيلدهاوس مساهمة هامة في هذا السياق. إذا ما وضعنا الاستعمار الاستغلالي جانبا[98]، فان التاريخ شهد ثلاث اشكال من الاستعمارات القائمة على استيطان جماعي أوروبي. أولا،

---

[96] Jacob Metzer, *The Devided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 86.

[97] Kimmerling, *Territory and Zionism*, 14-15

[98] فيلدهاوس يطلق على هذه الظاهرة الاستعمار الاحتلالي (Occupation)، أنظر: Fieldhouse, *Colonialism*, 11

في حالة المكسيك والبيرو مثلا، قام الاستعمار الاستيطاني الاسباني بإنشاء مستعمرات مختلطة (Mixed Colonies)، بحيث أن المستوطنين استندوا الى عمالة السكان الأصلانيين، لكن في النهاية تم استيعاب الأخيرين داخل التكوين الاجتماعي للمجتمع الجديد من خلال سياسات تزويج تضمن الحفاظ على المضمون الاجتماعي الأوروبي للمجتمع الاستعماري. ثانياً، في البرازيل وجنوب أمريكا الشمالية قام المستعمِرون بإنشاء مستعمرات مزارع (Plantation colony)، بحيث أن عمالة الاصلانيين كانت غير طيّعة، أو غير مؤهلة وتفتقر الى القدرات الجسدية و"الذهنية"، وهذا ما دفع المستعمرين الى استيراد عمالة افريقية رخيصة، الأمر الذي أفضى الى وجود ثلاثة تكوينات اجتماعية داخل المستعمَرة (المستعمِر الأبيض، المستَعمر الاصلاني، و"المستورد" الافريقي). ثالثاً، في شمال أمريكا الشمالية، اقام البريطانيون والفرنسيون مستعمرات استيطان طاهر (Pure Settlement colony)، بحيث ان العمالة التي يحتاج اليها المجتمع الجديد جاءت من داخل كتلة المستوطنين نفسهم. ويضيف شافير نموذجا رابعاً. ففي جنوب افريقيا، قام الهولنديين، ولاحقا الانجليز بانشاء مستعمرات استيطان اثنية (ethnic plantation colony)، بحيث يتم استخدام العمالة المحلية دون ان يتم دمجها بالمجتمع الجديد، وانما عزلها في محميات لضمان عدم اختلاطها بالتكوين الاجتماعي الأوروبي من جهة، ولإعادة انتاجها باستمرار، من جهة أخرى[99].

وقد لاحظ شافير أن نموذج مستعمرات الاستيطان الطاهر يتناسب أكثر مع المشاريع العازمة على إنشاء "قومية" جديدة، بحيث أن المستوطنين في هذه الحالة يفضلون استخدام عمالة من داخل كتلتهم الاجتماعية لخلق التناغم الاجتماعي المطلوب. قد تبدو أطروحة شافير منطقية للوهلة الأولى، بيد أن المشاريع الاستعمارية "القومية" يمكن لها من الناحية النظرية أن تقوم في ظل استغلال العمالة المحلية كما حصل في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، بحيث أن الدولة الاستيطانية الجديدة تقوم بتشييد كيان سياسي يعبر عن كتلة المستوطنين الاجتماعية وهويتهم السياسية الجديدة، أما السكان الأصلانيين فيعيشون في داخل حدود الدولة دون أن يكون لهم حقوق سياسية واجتماعية مساوية للمستوطنين. ففي جنوب افريقيا تم عزل

[99] بخصوص أنواع المستعمرات انظر فيلدهاوس، Fieldhouse, *Colonialism*, 11-16 ؛ وبخصوص "الاستيطان الاثني" انظر شافير: Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 9.

الاصلانيين داخل محميات لاعادة انتاج العمالة الرخيصة، في ظل نظام عنصري يفصل بين الكتلتين الاجتماعيتين.

أما كمرلينغ فيرى أن أحد ميزات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تكمن في أنه، وبخلاف الحركات الاستعمارية الأخرى، لم يستطع أن يستغل بشكل كلي العمالة العربية الرخيصة، وذلك لأسباب أيديولوجية تتعلق بالتوق الى "علاج" الحياة المهنية "غير الصحية" لليهود في الشتات والذين كانوا في معظمهم طفيليين ولا يعملون[100]، وهذه ما دفعهم الى رفع شعار "احتلال العمل" و"طرد العمال العرب من السوق". بيد أن هذه المحاججة تجعل "العمل العبري" وكأنه نتيجة لعوامل ذاتية لا تمت للواقع الموضوعي بصلة. قد يُفهم من ادعاء كاميرلينغ، بأن عناصر الأيديولوجيا الصهيونية (احتلال العمل، العمل العبري، الصهيوني المقاتل، أرض الميعاد، نفي المنفى) كانت جزء من الثقافة اليهودية في الشتات قبل البدء ببلورة مشروع الاستعمار الاستيطاني، وبعد ذلك تم شحذها من هذه الثقافة وإبرازها أثناء المواجهة مع الفلسطينيين كجزء من الإيديولوجية الاستعمارية.

هذه الرسالة ترفض هذه المقاربات، وتعتبر أن كل مشروع استعماري استيطاني إنما يبتدع أساليبه في الغزو، والاستيطان، وبناء الدولة الجديدة، انطلاقاً من ظروف المواجهة بين المستعمِرين والمستعمَرين، وبناء على خصوصية المكان والزمان.

من هنا، كان لا بد من التعمق أكثر في ظروف المواجهة الأولى بين المستعمرين الصهيونيين والفلسطينيين في ظل سعي الطرف الأول الى خلق الظروف الأفضل لجذب أكبر قدر ممكن من المهاجرين الجدد، وفي ظل سعي الطرف الثاني لإفشال المشروع الاستعماري وإقامة الدولة الفلسطينية.

أحد أهم العوامل التي صاغت علاقة المستوطنين الصهيونيين بالفلسطينيين مع بداية تأسيس المشروع الصهيوني كانت تتعلق بوجود عرض كبير لقوة العمل العربية الفلسطينية. وداخل سوق العمل المفتوح، كانت قوة عمل العمال الفلسطينيين تُعرض بقيمة أقل بكثير من قوة عمل العمال الصهيونيين الأوروبيين. وبدون وجود منظومة سياسية (كالدولة مثلاً) تتدخل في قوانين السوق وتتحكم في شكل توزيع العمل بين أصحاب الأجور المنخفضة وأصحاب

---

[100] Kimmerling, *Zionism and Economy*, 3.

الأجور المرتفعة، فإن سوق العمل سيخضع الى منطق الربح الرأسمالي، أي الى "عقلانية" المُشغل وصاحب العمل الذي سيفضل العمالة الفلسطينية الأرخص[101].

لقد عُرفت هذه الإشكالية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لكنها برزت بشكل حاد وواضح فقط بعد العام 1904. فبالنسبة لأفواج المستوطنين الذين وصلوا بعد العام 1904، فإن إيجاد مكان عمل، وأمان وظيفي، تشكلان الأساس المادي لإمكانية بقائهم في فلسطين. فلا يمكن جذب المستوطنين الصهيونيين بالإرتكاز فقط الى الأيديولوجيا والخطاب الصهيونيين (العودة الى العمل)، ونفي المنفى، والرجوع الى صهيون. بل يجب على المستوطن أن يكون قادراً على إعادة انتاج نفسه اجتماعياً من خلال العمل المنتج. وقد كان واضحاً، بأن العمال الصهيونيين غير قادرين على الاستيطان الذي يتيح لهم إمكانية إعادة انتاج أنفسهم اجتماعياً من خلال العمل. وبدون ابتداع أنماط إنتاجية جديدة، فإن المُشغلين الرأسماليين الصهيونيين كانوا يفضلون العمالة الأرخص المتمثلة بالفلسطينيين أو العرب، الأمر الذي دفع معظم المستوطنين الذين دخلوا الى فلسطين بين العام 1882-1918 الى العودة والهجرة العكسية الى خارج فلسطين[102].

3.3 الخلاصة

تعتبر إسرائيل دولة استعمار استيطاني قامت على هجرات جماعية بهدف اقامة دولة "قومية" لليهود الصهونيين على أرض مأهولة بالسكان الفلسطينيين. ومع أن هناك الكثير من الجوانب المشتركة مع حالات الاستعمار الاستيطاني الأخرى التي عرفها التاريخ الحديث، ألا أن المشروع الصهيوني ينطوي على العديد من الخصوصيات التي أثرت على شكل المؤسسات الاستيطانية التي قامت ببناء الدولة. ولأغراض هذا البحث، فإن خصوصية تكوين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني تتمثل في التالي:

أولاً، بالرغم من أن الهجرات اليهودية الأوروبية الى فلسطين بدأت في العام 1882، إلا أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي يطمح لبناء دولة بدأ نظرياً في العام 1897، ثم عمليا بعد العام 1904 عندما شرع المهاجرون الجدد في بناء دولة صهيونية تعبر عن "قومية"

---

[101] سأستخدم عبارة "قوة عمل أرخص" وليس قوة عمل رخيصة. إن القول بأن الفلسطينيين كانوا قوة عمل رخيصة يعني ضمنيا الاعتراف بأن المستوى المعيشي للمستوطنين هو المستوى الملائم للبنية الاقتصادية الفلسطينية، أو المستوى المعياري الذي نقارن به المستوى المعيشي الفلسطيني "المنخفض".

[102] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 75.

جديدة في فلسطين. ثمة العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تحول الاستيطان اليهودي (1882-1903) الى استعمار استيطاني صهيوني (بعد العام 1904). ولأن هذه الرسالة تركز على المواجهة الفعلية بين المستعمِر والمستعمَر، فإن الاهتمام يتمحور حول الظروف الاجتماعية داخل فلسطين كعامل أساسي في فهم طبيعة المشروع الصهيوني.

ثالثا، كانت لظروف المواجهة بين المهاجرين الصهيونيين وبين السكان العرب في فلسطين آثار بعيدة المدى على فترة تكوين دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني التي امتدت منذ العام 1904 وحتى 1948. وقد قام الصهيونيين ببناء العديد من المؤسسات والمنظمات التي أشرفت على عملية بناء الدولة الصهيونية في ظل حياة اجتماعية واقتصادية عربية متطورة. فإلى جانب قيام المنظمة الصهيونية العالمية في العام 1897، والصندوق القومي اليهودي في العام 1901، فإن أهم المؤسسات التي أقامها الصهيونيين جاءت بعد الحرب العالمية الأولى، مثل، كانت الصندوق التأسيسي (1920) والهستدروت (1920).

في الفصل التالي، سيتم الانتقال مباشرة الى تأسيس "حركة العمل الصهيونية"، ومنظمة "الهستدروت".

الفصل الرابع
حركة العمل وتأسيس الهستدروت

4. المقدمة

في الفصل السابق تم الوقوف على طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ورؤية فرادته من منظور مقارن. وتم الوقوف أمام خاصيتين لازمتا مشروع بناء الدولة الصهيونية بين العام 1904-1948، وهما: الاستيطان الجماعي عبر احتلال الأرض، والاقتصاد الحصري عبر احتلال العمل. وقد شكلت اللحظة التاريخية التي التقى فيها العمال الصهيونيين (1904-1914) مع أصحاب المزارع الرأسماليين اليهود مع الفلاحين الفلسطينيين المأجورين، مفترق طرق أفضى الى بلورة هاتين الخاصيتين.

في هذا الفصل، سيتم التعمق أكثر في هذه اللحظة التاريخية، وتتبع السياق الذي بدأ برفع شعار "العمل العبري" في نهايات العام 1904، وانتهى بتحالف استراتيجي ما بين المستوطنين العمال والحركة الصهيونية العالمية في العام 1920. بداية سيتم التعمق أكثر في السياق التاريخي لمبدأ "العمل العبري"، والصراع لاحتلال العمل، والوقوف على أهم المحطات التي تخللته. وقد كان الصراع لاحتلال العمل صراعاً فاشلاً، على الأقل قبل العام 1920 بسبب احتكام المُشغلين اليهود والصهيونيين الى قوانين السوق الرأسمالية. وقد افضى فشل المستوطنين العمال في احتلال العمل الى ولادة ظاهرتين: من جهة، هجرات عكسية كبرى للمستوطنين الصهيونيين لانعدام الظروف الملائمة لاستيطانهم الدائم؛ ومن جهة أخرى، تحالف ما بين المنظمة الصهيونية العالمية والمستوطنين العمال في فلسطين أدى الى بناء مؤسسات ومنظمات داخل فلسطين لحماية المشروع الاستعماري الاستيطاني. وكانت وظيفة هذه المؤسسات توفير ظروف اقتصادية واجتماعية ملائمة للمستوطنين العمال، بالإضافة الى فتح مزارع ومشاريع خاصة بها، لا تخضع الى قوانين السوق وإنما الى قوانين أخرى تضعها الحركة الصهيونية نفسها. أهم هذه المؤسسات كانت الهستدروت، والتي سنفرد لها القسم الأكبر من هذا الفصل.

4.1 الهجرة الثانية: الصراع لاحتلال العمل

لا توجد معلومات دقيقة حول عدد العمال الصهيونيين عشية وصول مستوطني الهجرة الثانية في العام 1903-1904. لكن يمكن الاستناد الى معلومات متفرقة لتكوين صورة عامة. فمثلاً، في العام 1900 كان هناك 473 عاملاً أجيراً من بين المستوطنين اليهود[103]. وقد كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية أقل بكثير من المستوى الذي توقعوه، وعليه فإن بعضهم هاجر الى خارج فلسطين، والبعض الأخر استطاع أن يحصل على قروض من شركة يكا فتحول الى مالك أرض، وبالتالي الى مُزارع يبحث عن عمالة مأجورة. في العام 1904، وصل عدد هؤلاء المزارعين الى حوالي 1000 (بما يشمل أفراد عائلاتهم). وكان هؤلاء المزارعين قادرين على تشغيل ما بين 3000 الى 5000 عامل أجير بشكل يومي (بناء على الموسم الزراعي).

وعلى الرغم من أن هؤلاء المستوطنين تعاملوا مع أنفسهم على أنهم مختلفين عن يهود فلسطين الأصلانيين، إلا أنهم في المقابل سعوا الى الاستفادة من الوضع الراهن (لا تغييره) بهدف تثبيت أقدامهم في فلسطين. فالمستوطنين الذين استطاعوا الحصول على قطع أراضي لقاء قروض استفادوا من العلاقات الإنتاجية الرأسمالية من خلال تحويل مزارعهم الى مزارع ربحية تقوم على العمل المأجور. في المقابل، من لم يجد فرصة للعمل غادر البلاد على الفور. وأهم ما يميز هذه الفترة عن الفترة التي ستليها، هو غياب أي مؤسسة سياسية، تنظيمية، قادرة على تأطير المستوطنين الجدد (عمال ورأسماليين)، واحتضان تجربتهم الاستيطانية بهدف تحويلها الى مشروع سياسي[104].

وخلال الفترة 1904-1914، وصل الى فلسطين حوالي 35 ألف مستوطن جديد. معظمهم تحولوا الى عمال مأجورين يبحثون عن العمل في المستعمرات الزراعية اليهودية. وابتداء من العام 1904، قام صراع طويل بين المستوطنين الجدد والمشغلين اليهود الرأسماليين في

---

[103] دوف بن مائير، *الهستدروت* (القدس: كارتا، 1978)، 56. [بالعبرية]، والعدد 473 يشير الى عدد العمال الأجيرين، دون عائلاتهم وأطفالهم.

[104] في الحقيقة لم تكن الأحزاب العمالية التي أقامها مستوطنو الهجرة الثانية هي الأولى. فثمة محاولات لم يكتب لها الاستمرارية نجدها قبل. في العام 1887 حاول عمال في ريشون ليتسيون إقامة "رابطة العمال"؛ وفي رحوفوت حاول المستوطنين العمال تأسيس "رابطة الأخوة" أو "هستدروت العشرات". لكن هاتين المحاولتين كانتا مقتصرتين على مستوى مستوطنة واحدة، أو مكان جغرافي صغير. في العام 1900 كانت هناك محاولة لبناء منظمة عمالية تشمل كل المستوطنين العمال في كل فلسطين والذين وصل عددهم الى 473 عاملا، وحملت اسم "رابطة العمال العبريين في مستعمرات أرض إسرائيل" ولم تعمر الأخيرة سوى قليلاً، إذ سافر معظم أعضائها وتركوا مشروع الاستيطان، أم من تبقى منهم بحصل على قروض من شركة استعمار فلسطين وتجول من عامل الى مزارع يملك قطعة أرض. أنظر: بن مائير، *الهستدروت*، 56.

فلسطين، وكان عنوانه "احتلال العمل"[105]. وقد تركز هذا الصراع بالأساس في المستعمرات الزراعية التي كانت تستخدم العمالة العربية المأجورة الأكثر رخصاً ومهارةً وقدرة على تحمل ساعات العمل الطويلة.

وقد خاض المستوطنين الجدد صراعات مطولة مع أصحاب المزارع اليهود بهدف حثهم على طرد العمال العرب واستبدالهم بالمستوطنين أنفسهم. بيد أن المزارعين اليهود لم ينصاعوا الى مثل هذه النداءات لأسباب اقتصادية بحتة، ولغياب مؤسسة سياسية صهيونية قادرة على فرض رؤية وبرنامج عمل موحد على كل فئات المستوطنين في فلسطين[106].

وقد عكست الصحافة العبرية في ذلك الوقت طبيعة الصراع، ومواقف كلا الطرفين من قضية احتلال العمل. أحد أهم المصادر المتوفرة هي الصحف العبرية التي تعود في تأسيسها الى يهودا بن أليعازر[107]، مثل جريدة "هاشكافاه" (1989- 1908) و"هتسفي" (1884-1909)، و"ليومون" (1909-1910)، و"هاؤور" (1910-1915)[108]. بداية، حدد بن يهودا أن مصدر الصراع حول العمل العبري يكمن في المستعمرات، وليس في المدن. لكنه ربط بشكل واضح بين عدم تمكن المستوطنين العمال من إيجاد فرص عمل، وبين مغادرتهم البلاد، الأمر الذي يهدد المشروع القومي الصهيوني[109]. وكما هو واضح من الاقتباسات العديدة عن الصحف في تلك الفترة، فقد تذمر المشغلين اليهود من كسل المستوطنين العمال، وقلة خبراتهم. لكن الأهم هو أن هؤلاء العمال الصهيونيين الجدد كانوا يطالبون بمستوى عالي من الأجور الأمر الذي كان يهدد المشارع اليهودية في تلك الفترة في حال قامت باستيعابهم كقوة عاملة، ويحولها الى مشاريع خاسرة[110]. ففي إحدى المقالات المنشورة في صحيفة "هَحيروت" في العام 1913، قال أحد المشغلين بأن قوانين الاقتصاد أقوى من

---

[105] في العام 1920 تم إقامة أهم المؤسسات الصهيونية في فلسطين، كاستجابة لفشل الصراع لاحتلال العمل. بين أن الإشكالية لم تنتهي في هذا العام، إذ بقت المؤسسات الصهيونية، وعلى رأسها الهستدروت تصارع لأجل احتلال العمال حتى منتصف الثلاثينات.

[106] موشيه برسلفاسكي، *حركة العمال في أرض إسرائيل: السيرة والبدايات*. ج. 1 (تل أبيب: هاكيبوتس همؤحاد، 1966)، 85. [بالعبرية]

[107] أليعزر بين يهودا (1858-1922)، من ليتوانيا، ويعتبر من أهم مؤسسي اللغة العبرية الحديثة. كانت من المهتمين بإعادة احياء اللغة العبرية "المقدسة" وجعلها لغة عملية حديثة وصالحة لاستعمال العامة. وعليه، وفور قدومه الى فلسطين أسس وحرر عدة صحف.

[108] هذه الصحف كانت تحاكي التجربة المهنية للصحف الأوروبية، وحاولت نشر كافة وجهات النظر دون أن تتحيز حزبياً أو أيديولوجياً لأي طرف. وعليه، فإن الرجوع لصفحاتها قد يعكس المواقف الأقرب الى الموضوعية.

[109] يجال دروري، "وجهات نظر أبناء الهجرة الثانية والصراع لـ ' العمل العبري' في الصحف الإرتس يسرائيلية العامة" *كاتيدرا: لتاريخ أرض إسرائيل واستيطانها*، العدد 2 (1976): 71-72. [بالعبرية].

[110] أنظر المقتطفات الكثيرة التي اختارها دروري في مقالته: دروري، "وجهات نظر أبناء الهجرة الثانية" 69-80.

القوانين الأخلاقية والمتعلقة بالقومية الصهيونية، وأن اليهودي الذي لا ينصاع الى قوانين الاقتصاد إنما "مصيره الإفلاس"[111].

أما من جانب العمال، فقد نشرت صحافتهم العديد من المقالات التي تشرح الإشكالية من وجهة نظرهم. فمثلا، في صحيفة هأحدوت للعام 1911، كتب أحد العمال حول الفرق بين مستعمرات الجليل الأسفل ومستعمرات الوسط. في المستعمرات الأولى، كان هناك التزام بالعمل العبري، لأن المُشغلين لم يتحولوا بعد الى برجوازيين كبار، ولأن مؤسسات المنظمة الصهيونية كانت تشرف هناك على مستعمرات من نوع جديد لتدريب العمال الصهيونيين الجدد. وفي تلك المنطقة، كان الصهيونيين يتعرضون لهجمات متتالية من العرب لأن الأخيرين خسروا أراضيهم وفرص عملهم. أما في مستعمرات الوسط، فقد خسر العرب أراضيهم فقط لكنهم لم يخسوا فرص العمل، إذ كان المشغلين اليهود الكبار على استعداد دائم لتشغيلهم نظراً لقوة عملهم الأرخص، وعليه لم تشهد المستعمرات هناك هجمات ملموسة تجاهها. ويشرح هذا الكاتب الفرق بين "الطريقتين" (يقصد نمطي الاستيطان)، ويقول إنه على الرغم من أن مستعمرات الوسط تحافظ على السلم والهدوء، إلا أن بناء اليشوف ونجاح مشروع القومية الصهيونية يحتاج، بلا شك، الى الطريقة الثانية على الرغم من العداء الذي قد تولده بين القوميتين: الفلسطينيين والصهيونيين[112].

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الصراع هو بالفعل بين المستوطنين المُشغلين وأصحاب المشاريع، وبين المستوطنين العمال الذين يبحثون عن فرص عمل لتثبيت أقدامهم في فلسطين. بيد أن الصراع الحقيقي كان بين المستوطنين العمال والمجتمع الفلسطيني (خاصة طبقة العمال التي بدأت تتسع). فالصراع لم يكن مجرد صراع طبقي بين مُشغل صهيوني (أو صاحب المستعمرة الزراعية) وبين العمال الصهيونيين، وإنما صراع "قومي" بين المستوطنين العمال والفلسطينيين العمال. وبكلمات أخرى، أدركت الحركة الصهيونية أن تأسيس دولة يهودية في فلسطين لا يمكن أن يتم إلا باتباع أسلوب الاستعمار الاستيطاني، الذي يحول السكان الأصلانيين الى مشكلة بحد ذاتهم، ويسعى الى حل هذه المشكلة بطرق استعمارية بحته. وفي حالة فلسطين، فإن الطريقة الأمثل للاستعمار كانت في خلق آليات استيطانية جديدة، بموجبها لا تخضع استثمارات ومشاريع المستوطنين الى قوانين السوق

---

[111] دروري، "وجهات نظر أبناء الهجرة الثانية" 74.

[112] زربابيل، "طريقتين"، *هأحدوت*، تموز 14، 1911 [صحيفة عبرية]

المفتوح، والتنافس الرأسمالي الحر، وإنما تخضع الى متطلبات العمال الصهيونيين أنفسهم، عبر تفضيلهم على غيرهم من العمال ذوي الأيدي العاملة الأرخص. كان السياق التاريخي الذي تطورت فيه حركة العمل الصهيونية، وصولاً الى سيطرتها على كل المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين.

4.2 تأسيس حركة العمل الصهيونية

لقد كانت نتائج الصراع لاحتلال العمل فاشلة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. فمن بين المشغلين اليهود نجد ما بين 6 الى 12 مُشغل يستخدمون عمالة يهودية كاملة، ومعظم هؤلاء المشغلين كانوا في منطقة الجليل، ولم تتحول أشغالهم أو أراضيهم الى استثمارات متوسطة أو كبيرة. بيد أن المشغلين الباقين، وعددهم يصل الى عشرات كانوا يفضلون عمالة عربية، أو مختلطة باستمرار[113].

وفي تعقيبه على عدم النجاح في تطبيق شعار احتلال العمل، قال أهرونوفيتش[114] في العام 1910 أن أبناء الهجرة الثانية

> "لم يستطيعوا شحذ هممهم لخلق شيء ملموس، وذلك نتيجة لعددهم القليل، ونقصان العون والمساعدة من المنظمة الصهيونية، وتدريجيا انحطوا، وتدريجيا يئسوا، ...، الأمر كله ليس إلا شوكة علقت في حلقهم، فهم لا يستطيعون بلعها، ولا إخراجها: هم لا يستطيعون ترك البلاد لأنهم لا يملكون مكانا أخر، وهم لا يستطيعون البقاء لأنهم لا يجدون مصلحة في ذلك ..."[115].

لقد كان أهرونوفيتش يعكس حالة المشروع الصهيوني الذي وصل بالفعل الى مأزق في تلك الفترة. فالعمال المستوطنين الذين يعتبرون عماد المجتمع الصهيوني الجديد، لا يجدون أي مصلحة في القدوم الى فلسطين، كما أن العمال الموجودين فيها لا مصلحه لهم بالبقاء. وهذا

---

[113] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 62.

[114] يوسف أهرونوفيتش (1877-1937). روسي الأصل، هاجر كمستوطن الى فلسطين في العام 1906، ليتحول الى واحد من أبرز قادة حركة العمل الصهيونية. فهو من مؤسسي حزب هابوعيل هتساعير، ورئيس تحرير الجريدة الناطقة باسم الحزب والتي تحمل نفس الأسم بين 1907-1922. وهومن مؤسسي الهستدروت، وبنك العمال، حيث تربع في قيادة البنك حتى وفاته. ويعتبرأهرونوفيتش منظر أيديولوجي لحركة العمل، وأديبترك العديد من الكتابات والخطابات، واشترك في العديد من الهيئات والمنظمات التي أقامتها حركة العمل.

[115] Shafir, *Land, Labor, and the Origins*, 74.

يطرح الفائدة الملموسة التي سيجنيها المهاجرون أثناء الاستعمار الاستيطاني: فهم يتوقعون أن يحصلوا على منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية وايديولوجية توازي التكلفة المادية وغير المادية للتأقلم مع بيئة اجتماعية جديدة[116]. وهذا هو السبب في حدوث هجرات معاكسة بنسب عالية قبل العام 1920. بيد أن الجملة المفتاحية في كلمات أهرونوفيتش هي "المساعدة والعون من المنظمة الصهيونية".

في ظل الظروف التي واجهوها المستوطنين العمال الجدد (أبناء الهجرة الثانية)، والصراع الذي خاضوه مع المزارعين اليهود (معظمهم من أبناء الهجرة الأولى)، بدأت حركة العمل تتبلور داخل مجتمع اليشوف من خلال تشكيل أحزاب سياسية ومنظمات تعاونية تحاول أن يكون لها قدرة تأثيرية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين. في البداية تم تشكيل حزب هابوعيل هاتساعير[117] ثم حزب بوعالي تسيون[118] في العام 1905. وقد عمل الحزبين الى جانب أفراد أخرين غير حزبيين على تأمين شروط حياة تمكّن المستوطنين الجدد من الاستيطان الدائم والعمل داخل فلسطين. وقد اهتمت حركة العمل الصهيوني في هذه المرحلة بقضيتين أساسيتين: حث المُشغلين اليهود على استخدام عمالة صهيونية؛ وتأمين مؤسسات وجمعيات تعاونية تخفض تكاليف الحياة على المستوطنين من خلال إقامة مؤسسات استهلاكية بأسعار رخيصة، وصناديق مرضى، ومطابخ عامة، ونقابات عمالية تعنى بالتشبيك بين اليهود داخل مجتمع اليشوف، وغيرها. ويشرح شافير أهمية الجمعيات التعاونية، بحيث يصر على أن أساس المأزق الذي وقع فيه المستوطنين العمال هو غياب أجسام استيطانية كبرى، والتي من شأنها أن تؤطر العمال وتمنحهم الأراضي، وتوفر لهم مقومات الحياة الاستيطانية[119].

لقد كانت الفترة التي أعقبت وصول المستوطنين العمال، وصولا الى الحرب العالمية الثانية، هي فترة تبلور المؤسسات الأولى لحركة العمل. ويعود الفضل للمستوطنين غير الحزبيين في تأسيس أولى هذه المنظمات في الجليل وفي مناطق الوسط للعناية بالعمال الصهيونيين

---

[116] Metzer, *The Devided Economy*, 63.

[117] هابوعيل هاتساعير تعني العامل الشاب، وهو حزب أقامه مستوطنو الهجرة الثانية بهدف خلق مجتمع عبري عامل، وتأثر الحزب بتعاليم غوردون حول العمل اليدوي المقدس، وضرورة تعاون العمال الصهيونيين فيما بينهم لبناء الدولة.

[118] بوعالي تسيون تعني عمال صهيون، وهو حزب عمالي تأسس في روسيا في العام 1905، وافتتح له فرعاً في فلسطين في نفس العام. وتأثر الحرب كثيراً بكتابات المنظر الماركسي الصهيوني بوروخوف.

[119] Shafir, Land, Labor, and the Origins, 58

عبر تشكيل "هستدروت عمال المزارع"[120] الذي حاول تنظم حياة العمال في اليشوف وتحولها الى حياة قابلة للاستمرار في ظل الظروف المادية الصعبة. لاحقا قام هابوعيل هاتساعير وبوعالي تسيون بتأسيس منظمات مشابهة. لكن يجب أن نشير الى أن كل واحد من هذه الأطراف الثلاثة كان يضم مئات قليلة من العمال فقط، بحيث أن طاقاته وإمكانياته ظلت محدودة.

لقد بدأت هذه الأحزاب بتشكل نواة ما بات يعرف لاحقا بحركة العمل الصهيونية، والتي استطاعت أن تترك انطباعا لدى الحركة الصهيونية بشكل عام، ولدى العمال المستوطنين بشكل خاص، بأن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين لا يتحقق بالهجرات الواسعة وحسب، وإنما من خلال بناء مؤسسات اجتماعية واقتصادية ترعي المستوطنين وتسد احتياجاتهم.

بين العام 1918 والعام 1920 أدرك طرفان من أطراف المشروع الصهيوني بأن الاستعمار القائم على أسس رأسمالية، والمستند الى سوق عمل مفتوح من شأنه أن يحصّل أموالاً على المدى المنظور لكنه لا يستطيع أن يخلق مجتمعا استيطانيا. هؤلاء الطرفان هما: 1) المستوطنين الجدد العمال الذين وصلوا بعد العام 1904، والذين تبقى منهم بضعة ألاف؛ و2) المنظمة الصهيونية العالمية التي أدركت أن تحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاستيطان الواسع لا يمكن تحقيقه في ظل قوانين السوق الرأسمالية، وريادية المشغلين وأصحاب رأس المال. إن التحالف ما بين المنظمة الصهيونية العمالية (رأس المال الصهيوني) وبين حركة العمل الصهيونية (العمال المستوطنين) يمكن تلخيصه في أقوال وايزمان التي وجهها الى كل من رفض هذا التحالف: "أوضاع فلسطين تحتم علينا الاختيار بين مجتمع فيه يهود بدون أموال، وبين مجتمع فيه أموال لكن بدون يهود"[121]. بالطبع، كان يقصد بأوضاع فلسطين تلك المتعلقة بسوق العمل وسوق الأرض.

ومع وصول الحرب العالمية الأولى الى نهايتها، وصلت كل من المنظمة الصهيونية العالمية وحركة العمل الصهيونية الى الاستنتاجات التالية التي تحولت الى أسلوب للاستيطان الصهيوني في فلسطين:

---

[120] تسافي، روزينشتاين، "مراحل" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 15 [بالعبرية]

[121] Kimmerling, *Territory and Zionism*, 20.

4.3.1 أولاً: تأسيس منظمة الهستدروت

بعد الفشل في طرد العمال العرب من أماكن العمل التي يشرف عليها المزراعين اليهود، والشركات الصهيونية في فلسطين، كان أمام حركة العمل خياران. إما (1) تخفيض أجرة المستوطن العامل لتتساوى مع أجرة العمال العربي، وبالتالي يتساوى العمال داخل سوق العمل ولا يبقى لدى المزارعين اليهود ورأس المال الصهيوني حجة لتفضيل العامل العربي على المستوطن الصهيوني الاوروبي؛ وإما (2) تجاوز سوق العمل الفلسطيني عبر بناء مؤسسات وأطر اجتماعية واقتصادية تعطي مجتمع اليشوف استقلالية نسبية تمكنه من التطور والتراكم بعيدا عن الديناميات الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. وقد كان كل من فيتكين[122] و أوسشكين من أتباع الخيار الأول الداعي الى تخفيض أجور العمال اليهود "الأوروبيين"[123]. بيد أن هذا الخيار لم يكن قابل للتطبيق، لأن العمال الصهيونيين لم يستطيعوا تحمل تكاليف العيش حتى في ظل تلقيهم الأجور العالية مقارنة مع نظرائهم الفلسطينيين. وقد بدا ذلك واضحا من تأسيسهم لجمعيات تعاونية تخفف عنهم عبء الحياة في فلسطين مثل مطابخ مشتركة، وتعاونيات استهلاكية، وصناديق مرضى، وغيرها. هذه الجمعيات التي بدأت تظهر على مستوى المستعمرات والمدن، ولاحقا على مستوى أوسع يغضى أكثر من تجمع سكني، كانت تهدف الى سد حاجات المستوطنين اليومية التي لم يتمكنوا من تأمينها إذا ما تُركوا لوحدهم في السوق. أضف الى ذلك، إن تفضيل المشغلين اليهود للعمالة العربية يعود في جزء منه –مع أنه الجزء الأهم-لقوة عملهم الرخيصة، لكنه في أجزاء أخرى يعود الى الخبرات الأفضل للفلسطينيين، وقدرتهم على العمل البدني الشاق، وهذا ما لم يكن بمقدور اليهود الأوروبيين القيام به.

إن اعتماد الخيار الثاني من قبل مؤسسات حركة العمل، والمنظمة الصهيونية العالمية كان يعني تأسيس مؤسسة جامعة تقود كل مجتمع اليشوف وتعطيه وحدة اجتماعية واقتصادية مستقلة ومتمايزة عن المجتمع الفلسطيني المحيط، بحيث يتم خلق سوق عمل جديد، وسوق أرض جديد، وعلاقات انتاج بين العمال والمشغلين تكون مغلقة على مجتمع اليشوف نفسه

---

[122] يوسف فيتكين (1876-1912). من أصل روسي، هاجر الى فلسطين للاستيطان في العام 1898. وهو من الشخصيات المؤثرة في حركة العمل، وأحد مؤسسي حزب هابوعيل هاتساعير. وعمل في حياته مدير مدرسة، ورجل تربوي ألف العديد من الأعمال دعا فيها الشباب اليهود الأوروبيين للعودة الى صهيون على الرغم من الصعوبات المادية التي قد يجدونها.

[123] Shafir, *Land, Labor, and the Origins,* 124- 125.

ولا تتأثر بالمجتمع الفلسطيني المحيط. لقد تم تأسيس مثل هذه المؤسسة في العام 1920 تحت اسم الهستدروت.

4.3.2 ثانياً، المستوطنون العمال يقودون المشروع الاستعماري:

وحتى تضمن مؤسسة الهستدروت القيام بالدور المناط بها، فإنه يتوجب على العمال أن يقودوا مجتمع اليشوف، ويسيطرون عليه. لقد وصل العمال الى قناعة الى أن الرأسماليين والبرجوازيين الصهيونيين يفضلون مصالحهم المادية الضيقة على المصلحة القومية الأوسع. وبما أن العمال المستوطنين في فلسطين أنشأوا عدة أحزاب تختلف أيديولوجيا عن بعضها البعض، فإن جهودهم ومواردهم ستتفرق بدل من أن تتوحد في مؤسسة واحدة. وعليه، كان لا بد أن تتوحد كل أحزاب ومنظمات العمال الصهيونيين في فلسطين تحت مظلة واحد[124]. في العام 1919 توحد بوعالي تسيون مع فئات عمالية واسعة وغير محزبة ليؤسسوا حزب أحدوت هاعافوداة والذي تحول الى الحزب الأهم في مجتمع اليشوف. في العام 1930 أنضم إليهم حزب هابوعيل هاتساعير ليؤسسوا سوية حزب مباي[125] الذي بدأ يتزعم ليس فقط مجتمع اليشوف، بل كل المشروع الاستعماري الصهيوني. ففي العام 1933 تربعت حركة العمل الصهيوني على رأس المنظمة الصهيونية العالمية وسيطرت على كافة مؤسساتها في فلسطين والعالم.

4.3.3 ثالثا، "الاشتراكية البناءة":

لكن هذا لا يعني أن الاستعمار الصهيوني سيتحول الى استعمار للعمال، بل الى استعمار يقوده العمال. وقد عبر غوردون عن ذلك بقوله إن "الاشتراكية" و"الأممية" التي تفضل طبقة على أخرى من شأنها أن "تشطر حركتنا الى نصفين". وعليه، انتهت اليسارية "المفرطة" في تعاليم بورخوف والتي سيطرت على حزب بوعالي تسيون، وذلك من خلال "تدمير الحزب" وتأسيس أحدوت هاعافوداة كحزب بديل في العام 1919. أحد أهم إنجازات هذا الحزب الجديد هو، حسب ستيرنهل، أنه "أخضع الإشتراكية الى القومية"[126]: فإذا كان

---

[124] ليف لويس غرينبرغ، *الهستدروت فوق الجميع* (القدس: نافو للنشر، 1993)، 23-24 [بالعبرية].

[125] Lockman, "The Left in Israel" 5-7

[126] Zeʾev Sṭernhel, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State* (Princeton: Princeton University Press. 1998), 85.

العمال هم الذين سيقودون مشروع الاستعمار الاستيطاني ليضمنوا استيعابهم وتثبيت مواقعهم الاقتصادية في مجتمع اليشوف، فإن هذا لا يعني تأسيس مجتمع شيوعي لا طبقات فيه، وإنما مجتمع قومي تتعاون الطبقات فيه لصالح مستقبل الدولة القادمة. وقد لخص بن غوريون هذه "الاشتراكية البناء" في العام 1924 بقوله نحن "لا نريد أن يعمل العمال في مشاريع يديرها رأس المال الخاص، وإنما على العكس، نريد أن نجعل رأسمال الخاص يشترك في المشاريع التي يقوم بها العمال تحت إشراف الهستدروت"[127]، أما أهرونوفيتش فقد صرح بشكل واضح، وفي أثناء حديثه عن فترة 1920-1948 التي سيطرت عليها حركة العمل بأن "الاقتصاد اليهودي بطبيعته قد أصبح رأسمالياً منذ فترة، ومشابه في بنيته الاقتصادية للعديد من دول غرب أوروبا". لكن هذا الاقتصاد كان يخضع الى السيطرة السياسية لحركة العمل، وليس الى القوانين العامة للسوق الحر.

وفق هذه المبادئ العامة، تطور مشروع الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بعد العام 1920. فيما تبقى من هذا الفصل، سيتم التركيز على مؤسسة الهستدروت التي أسستها حركة العمل وتحولت الى مؤسسة شبه دولانية تشرف على كل حياة اليشوف، وتطبق هذه المبادئ. وفي الفصول التالية، سيتم تناول سياسات الهستدوت الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين بالتفصيل.

4.4 الهستدروت: مؤسسة لها دور الدولة

الهستدروت بالعبرية تعني المنظمة. وقد أطلق المستوطنون اليهود على العديد من منظماتهم قبل العام 1948 اسم الهستدروت، ليشيروا الى منظمات ومؤسسات مختلفة في سياق بناء المشروع الاستعماري الاستيطاني: أولاً، هناك "هستدروت تسيونيت" الذي يعني المنظمة الصهيونية العالمية (WZO)، وهناك "هستدروت المعلمين" الذي أقيم في زخرون يعكوب بمبادرة من أوسشكين في العام 1903، وهناك "هستدروت العمال الزراعيين في الجليل"، و"يهودا" و"شمرون" والذين أقيموا بمبادرة من أحزاب الهجرة الثانية في الأعوام 1911، 1911، 1916 على التوالي. هذه المنظمات الثلاثة الأخيرة تم توحيدها في إطار الهستدروت الزراعي الذي أقامه حزب "أحدوت هاعافوداة" في العام 1919. لكن، وبعد العام 1920،

[127] Kimmerling, *Zionism and Economy*, 28.

صار اسم الهستدروت يشير بشكل أساسي الى المنظمة الجديدة، التي أقيمت كفدرالية عامة، فوق-حزبية، جمعت بداخلها كل الأحزاب والعمال المستوطنين، ودمجت كل المنظمات الهستدروتية السابقة التي كانت تعمل في فلسطين (التي أشرنا إليها أعلاه باستثناء المنظمة الصهيونية العالمية)، في كيان واحد.

لقد تأسست الهستدروت في اجتماع لعموم العمال المستوطنين في فلسطين في كانون أول 1920.

صورة رقم (1): صورة تجمع 87 عاملاً، هم أعضاء مؤتمر الهستدروت التأسيسي في نهاية العام 1920، والذين كانوا يمثلون 4433 عاملاً صهيونياً في فلسطين[128].

هذا الاجتماع الذي بات يُعرف بالاجتماع التأسيسي، قرر إقامة "الهستدروت العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل"، وأقر دستور جديد، ومجموعة قرارات كان لها آثار بعيدة المدى على مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. فالهستدروت تعتبر المنظمة التي وضعت أساسات "الدولة القادمة"، وحولت الاستعمار الاستيطاني من مشروع وصل الى طريق مسدود وبات مهددا بالفشل، الى مشروع قادر على تجاوز الظروف الموضوعية في

[128] المصدر: تسابي، فايغين. *لجنة الإتحاد العام لعمال أرض-إسرائيل*، 1920، معهد بنحاس لافون لأبحاث حركة العمل، تل أبيب. الدخول بتاريخ تموز 4، 2018. https://lavonins.org.il.

فلسطين، وجذب المزيد من اليهود الأوروبيين، الذين وجدوا في مؤسسات الهستدروت كل ما يلزم لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[129].

تعود فكرة انشاء الهستدروت الى ظروف المواجهة التي تم شرحها في الصفحات السابقة. فالعمال الصهيونيين غير المفضلين داخل سوق العمل، قرروا تنظيم أنفسهم على المستوى السياسي، الأمر الذي سيسمح لهم بالتدخل بسوق العمل من خارجه، بحيث يتحكمون بـ "قواعد اللعبة" ويفرضون شروطاً جديدة تمنحهم أفضلية داخل سوق العمل[130]. إن تأسيس الهستدروت في هذا السياق كان يعني ثلاثة أمور:

أولا، بناء منظمة لها سلطة سياسية واسعة على مجتمع المستوطنين، سواء العمال أو المشغلين الصهيونيين بحيث تخلق سوق عمل، واقتصاد صهيوني لا يحتكم الى البنية الاقتصادية الفلسطينية، بل يتجاوز سوق العمل السائد فيها؛

ثانيا، لكي يكون لهذه المنظمة سلطة سياسية واسعة على كل اليشوف، يجب أن تكون القناة الوحيدة التي تتلقى التمويل الخارجي من المنظمة الصهيونية العالمية. فالأخيرة تقوم بجمع تبرعات من اليهود الصهيونيين في الخارج، وترسل الأموال الى الهستدروت الذي يقوم بدوره بوضع اساسات دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيونية، بحيث أنه يضمن استثمار الأموال شريطة عدم استخدام عمالة فلسطينية؛

و**ثالثاً،** حتى تضمن الهستدوت عدم استخدام عمالة عربية أثناء قيامها بدور الوسيط ما بين المنظمة الصهيونية العالمية وما بين اليشوف، فإن الفئة التي يجب أن تسيطر على مؤسساتها وتشرف على عملها في فلسطين هي العمال، وليس الرأسماليين، كون الأخيرين ينصاعون وراء منطق الربح، واستخدام العمالة الأرخص، وبالتالي سيتم تقويض فكرة الهستدروت التي قامت بهدف دمج المستوطنين العمال داخل اقتصاد اليشوف، وخلق فرص عمل لهم.

وعليه، أقر المستوطنون العمال في اجتماعهم التأسيسي بأن الهستدروت توحد كل العمال والمشتغلين[131] في البلاد، الذين يحيون من عرق جبينهم ولا يستغلون عمل الأخرين، بهدف

---

[129] Lockman, *Comrades and Enemies*, 41.

[130] غرينبرغ، *الهستدروت فوق الجميع*، 21.

[131] سأستخدم هنا كلمة عمال (بالعبرية "بوعيل"، وبالانجليزية "labor") مقابل كلمة مُشتغل (بالعبرية "عوفيد" وبالانجليزية "worker"). فالأولى هي مقولة اقتصادية تشمل كل من لا يملك وسائل انتاج، ويقوم ببيع قوة عمله داخل السوق. أما الثانية فهي تشمل الأولى بالإضافة الى كل الحرفين والمهنيين، والذين قد يتم تصنيفهم، وفق الاقتصاد السياسي الماركسي بالطبقة الوسطى. لكن في سياق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تغيرت مدلولات العمال والمُشتغلين باستمرار لتضم فئات عديدة كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

تنظيم كل شؤون اليشوف المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والتي تخص كل العاملين بالبلاد[132]. هذا التوصيف الذي ورد في مقدمة دستور الهستدروت في العام 1920 تحول الى الخط الناظم لعمل المنظمة التي أخذت دورا مركزيا في تأسيس مجتمع المستوطنين والبناء التحتي لدولة الاستعمار الاستيطاني القادمة. وقد راحت القاعدة الاجتماعية للهستدروت تتسع كل عام وصولا الى إقامة الدولة، بحيث تحول العمال الى الفئة الرئيسية التي تشرف على بناء الدولة. وكان الهستدروت يعقد مؤتمراته العامة بشكل دوري، ليعيد تقييم عمله، ووضع خطط توسعية مع تطور مجتمع المستوطنين. في المؤتمر الأول التأسيس في العام 1920 قام 4433 عاملا مستوطنا بانتداب 87 عضوا لعقد الاجتماع التأسيسي، وانتخاب هيئات الهستدروت. وبحلول العام 1946 كان عدد الأعضاء قد وصل الى ما ينيف عن 163 ألفا، والذين شكلوا حوالي 74% من قوة العمل الصهيونية. وحسب بن مائير، فإن العدد الكلي للمستوطنين الصهيونيين كان قد ارتفع بين 1920 و1946 بنسبة 9 أضعاف، بينما زاد أعضاء الهستدروت في نفس الفترة بنسبة 37 ضعفا[133] (أنظر الملحق رقم 1). وهذه يدل على قدرة الهستدروت على تجنيد المزيد من الأعضاء وتنظيمهم داخل مؤسساتها التي تحولت الى المؤسسات الأهم التي يوكل اليها مهمة بناء الدولة الاستعمارية القادمة.

ويجب ربط توسع القاعدة العمالية للهستدروت، بطبيعة الخدمات التي قدمتها، وأهمية المؤسسات التي تفرعت عنها ولعبت دوراً محورياً في حياة العمال المستوطنين بشكل خاص، والحياة الاجتماعية في اليشوف بشكل عام. ويمكن تقسيم مجالات عمل الهستدروت الى خمسة:

1) تأطير العمال من خلال نقابات مهنية وتخصصية؛

2) التحول الى المُشغل الأكبر في مجتمع اليشوف من خلال بناء "جمعية العمال" الضخمة والتي تعتبر بمثابة شركة أم قابضة؛

3) وتوفير خدمات تحاكي دولة الرفاه الاجتماعي مثل التأمين الصحي، والتعليم، وغيرها؛

4) الإطلاع بمهام ثقافية وتربوية وروحانية مثل الرياضة، والمسارح، ونشر الجرائد وتأسيس دور نشر وطباعة؛

---

[132] بن مائير، *الهستدروت*، 69.

[133] تسافي، روزينشتاين، "تطور الهستدروت وتركيبته" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 66 [بالعبرية]

5) وانشاء ميليشيات عسكرية، والاضطلاع بأعمال حربية.

ويمكن شرح هذه المهمات على النحو التالي:

4.4.1 أولا، نقابات العمال

في المادة الثانية من نظامها الداخلي لعام 1920 أقرت الهستدروت بأن بنيتها تقوم على نقابات مهنية وتخصصية، باعتبارها الوحدة التنظيمية الأساسية التي من خلالها يمكن للمستوطن الإنضمام الى مؤسسة الهستدروت. ومع تطور مجتمع المستوطنين بعد العام 1920، كان الهستدروت باستمرار يفتتح نقابات جديدة ويشملها ضمن هيكليته العامة. وفي العام 1947 قام بن مائير وهو أحد أهم المؤرخين الذي كتبوا عن الهستدروت في فترة اليشوف، بتسمية 29 نقابة مهنية وتخصصية وعمالية تؤطر معظم أعضاء الهستدروت[134].

وكانت بُنية الهستدروت تخضع الى هرمية مكونة من أربع مستويات: 1) لجنة العمال في مكان العمل والتي كانت بمثابة الخلية الأساسية في الهستدروت؛ ثم 2) النقابة التخصصية أو المهنية التي تجمع كل العمال والمهنيين التابعين لتخصص واحد، مثل المزارعين، عمال البناء، الأطباء، الصيادين... الخ؛ ثم 3) مجلس العمال على مستوى المدينة أو القرية، أو المستعمرة، وهو يضم كل أعضاء الهستدروت في المكان بغض النظر عن مهنتهم، ويُعنى بكل شؤون الأعضاء الاقتصادية والثقافية والتربوية، ويعتبر بمثابة المجلس المحلي أو البلدي لمجموع الأعضاء في تلك الوحدة الجغرافية؛ وأخيراً 4) هناك الهستدروتات القطرية التي تشكل هيئات بين النقابات التخصصية وبين قيادة الهستدروت العامة، وتشمل هستدروت المشغلين، وهستدروت المزارعين؛ وهستدروت النساء؛ وهستدروت الشباب.. الخ[135].

وتكمن أهمية النقابات في أنها الأداة التي من خلالها تسيطر الهستدروت على مجتمع المستوطنين العمال، وتتحكم في توزيعهم على سوق العمل، بما يخدم بناء الدولة الصهيونية. فحسب النظام الداخلي المعدل للهستدروت والذي أُقر في العام 1923، لا يمكن أن ينتمي أحد الى الهستدروت بدون انضمامه الى نقابة. كما أنه لا يمكن أن ينضم أحدهم الى نقابة بدون الانضمام الى الهستدروت[136]، بمعنى أن كل النقابات العمالية والمهنية أصبحت تابعة للهستدروت وتحتكم الى سياساته، وليس الى احتياجات العمال أنفسهم الذين يمكن أن لا

---

[134] بن مائير، *الهستدروت*، 300.

[135] تسافي، روزينشتاين، "كيف تتركب الهستدروت" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 46 [بالعبرية].

[136] Sumael Kurland, *Cooperative Palestine: The Story of Histadrut* (New York: Sharon Books, 1947), 266.

يكونوا أعضاء في الهستدروت. وقد أشار النظام الداخلي الى أن أي خلاف بين النقابة على المستوى المحلي وبين الهستدروت كمنظمة قطرية فإن القرار الأخير يعود الى قيادة الهستدروت[137]، الأمر الذي يعني أن المصلحة العامة لبناء الدولة والتي تحددها الهستدروت لها اليد العليا في مقابل مصلحة العمال في أماكن عملهم. فمثلا، نص النظام الداخلي بشكل صريح على أنه لا يمكن البدء بإضراب بدون موافقة الهيئات العليا للهستدروت[138]، الأمر الذي أدى الى خلافات متعددة بين العمال وبين قيادة الهستدروت سيتم ذكرها لاحقا.

باختصار، يحتاج العمال المستوطنون الى الهستدروت ليحظوا بمستوى معيشي تتوفر فيه كل مقومات الحياة بشكل شبه مجاني، الأمر الذي يحول الاستعمار الاستيطاني الى مشروع جاذب للمزيد من العمال. ومن جهة أخرى، تحتاج الهستدروت الى العمال المأطرين بداخلها لتعزيز مشروع الاستعمار الاستيطاني عبر توطينهم ودمجهم في اقتصاد اليشوف. وهذا يعني أن الهستدروت كمنظمة عامة ليست حاصل جمع النقابات العمالية، وإنما هي منظمة استعمارية تستخدم العمال باعتبارهم المادة البشرية التي تنفذ من خلالها سياساتها. وقد أوضح ستيرنهل كيف أن قيادة الهستدروت، وعلى رأسهم بن غوريون وكاتسنلسون[139]، لم يكونوا مصلحين اجتماعيين، ولم يولوا اهتماماً كثيراً الى أوضاع المجتمع ورفاهية الأفراد، خاصة العمال: بالنسبة لهم لم تكن الهستدروت مؤسسة تسعى وراء رفاهية العمال بقدر ما كانت ترى أن وجود العمال يخدم "الأمة"[140].

4.4.2 ثانيا، "جمعية العمال":

لم يكن الهدف من وراء بناء الهستدروت هو تأطير العمال الصهيونيين في نقابات مهنية لتحسين ظروفهم المعيشية في اقتصاد اليشوف. بل أن الهستدروت قامت بالأساس لتجاوز سوق العمل الفلسطيني، وتوفير فرص عمل للمستوطنين داخل ما يمكن تسميته جيب اقتصادي ذو استقلالية نسبية عن السوق الفلسطيني. لهذا الغرض أقامت الهستدروت جمعية العمال، أو شركة العمال، وهي شركة أم قابضة ضمت بداخلها مشاريع اقتصادية عديدة، ووفرت فرص عمل لآلاف المستوطنين العمال. وراحت جمعية العمال تتوسع وتبتلع

---

[137] Ibid., 267.

[138] Ibid., 271.

[139] بيرل كاتنيلسون (1887-1944). من روسيا البيضاء، هاجر الى فلسطين في العام 1909، ولعب دوراً مركزياً في تأسيس حركة العمل الصهيونية، والهستدروت. عمل محرراً لصحيفة دافار، وهي الناطق بلسان الهستدروت.

[140] Sṭernhel, *The Founding Myths of Israel*, 183

شركات ومصانع منذ اقامتها عام 1923 وحتى فترة ما بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948. وسيتم تفصيل عملها، وشركاتها الصغرى في الفصول اللاحقة.

4.4.3 ثالثا: خدمات اجتماعية:

لقد استطاعت الهستدروت أيضا ان تقدم خدمات عامة لكل أعضاءها، شبيهة بالخدمات التي تقدمها دول الرفاه الاجتماعي، من خلال إقامة شبكة من الخدمات التعاونية والمتبادلة التي تغطي معظم مجالات الحياة، وتجعل عملية الاستيطان في بلد جديد أقل تكلفة ووطأة على المهاجرين الجدد. وشملت هذه الخدمات "كوبات حوليم كلاليت" (1921) وهو صندوق المرضى العام الذي قررت الهستدروت اقامته في مؤتمرها التأسيسي من خلال توحيد كل مؤسسات التعاون المتبادل المتعلقة بتقديم خدمات طبية والتي كانت قد أقيمت في السابق؛ و"ميشعان" (1931) وهو مكتب للمحتاجين يقدم قروض مالية للعاطلين عن العمل، والمحتاجين ويوفر بيوت عجزة ومؤسسات للأطفال؛ و"دور ليدور" (1943) وهو صندوق يهدف الى توفير مخصصات لكبار السن والعجزة؛ و"متسيف" (1937) وهو صندوق مخصص للعمال المفصولين من العمل، ويؤمن رسوم الدفن والجنازات ويعتني بالعائلات التي فقدت المعيل الرئيسي لها؛ بالإضافة الى صناديق تقاعد ومطابخ مشتركة، ومكاتب عمل[141].

4.4.4 رابعاً: الثقافة والرياضة

في العام 1923، قررت الهستدروت إقامة "اللجنة الثقافية"، والتي كان لها دور كبير في تطوير الحياة الثقافية، والتربوية، وتعزيز استخدام اللغة العبرية، وغيرها. من أهم نشاطات اللجنة كانت: إصدار بينكاس (1921- 1938) وهي مجلة شهرية بدأت الهستدروت باصدارها قبل تأسيس اللجنة، ثم أصبحت تابعة لها؛ ومجلة "هاساديه" (1920) الشهرية والمتعلقة بشؤون المزارعين فقط؛ والمسرح الدرامي "آهيل" (1925) والذي تحول بعد عام الى مسرح لكل العمال في الهستدروت؛ وصحيفة "دافار" (1925) اليومية والتي تحولت الى الناطق بلسان الهستدروت، وتحظى بانتشار واسع بين العمال. لاحقاً بدأت "دافار"

---

[141] غرينبيرغ، *الهستدروت*، 25.

بإصدار نشرة خاصة تحت اسم "هاجاه" (1940) موجهة بشكل خاص للمستوطنين الجدد؛ ثم أقامت الفرق الرياضة "هابوعيل" (1926) والتي تحولت الى أهم إطار رياضي في مجتمع اليشوف؛ بالإضافة الى شبكة مدارس واسعة للتلاميذ وحضانات للأطفال ومراكز تأهيل وتطوير للمعلمين والعمال.

4.4.5 رابعاً، مهامات شبة دولانية:

فقد سمحت الحكومة البريطانية للهستدروت بالقيام بالعديد من الوظائف التي تعتبر حكرا على الحكومات، فاستطاعت الهستدروت أن تجمع ضرائب من الأعضاء، وتجنيد أموال من الخارج، وإدارة موازنة ضخمة، وإقامة علاقات سياسية دولية، والأهم هو تأسيس ميليشيات عسكرية وتدريبها وتسليحها، مثل "الهاجاناه" (1920) وهو تنظيم الدفاع العبري في أرض إسرائيل والذي أُقيم قبل تأسيس الهستدروت من قبل أحدوت هاعافوداة ثم اصبح تابعا للهستدروت بعد تأسيسها في العام 1920 قبل أن تحول في العام 1930 الى تنظيم عسكري ضخم يخدم كل مجتمع اليشوف، فانتقلت السيطرة عليه الى المؤسسات الصهيونية القومية الأخرى.

وعلى ضوء هذه المهمات الواسعة، قام ليف غرينبرغ (L. Grindberg) بتوضيح طبيعة الهستدروت على طريقته: عملياً، الهستدروت هو منظمة شبيهة بالدولة، والعضوية فيها بمثابة مواطنة داخل هذه الدولة. و"المواطنون" فيها ينتخبون "لجنة الهستدروت" مرة كل أربع سنوات. هذه اللجنة تقوم بانتخاب "مؤسسة برلمانية" من داخلها وتسمى اللجنة التنفيذية. ثم أن "البرلمان" ينتخب بدوره المؤسسة التنفيذية الأعلى في هذه الدولة، وهي اللجنة المركزية، والتي تقوم مقام "حكومة الهستدروت"[142].

هذه "الدولة" تقدم لـ "مواطنيها" (أي أعضائها) خدمات جلية، هي أقرب للخدمات التي تقدمها دولة الرفاه الاجتماعي، التي تتدخل في قوانين السوق وتوفر شروط حياة "كريمة" للمواطنين لأنهم غير قادرين على بلوغ هذه الشروط في ظل قوانين السوق.

ومع ذلك، فلا يمكن مقارنة هذه "المنظمة"، باعتبارها "الاتحاد العام للعمال" مع أي اتحاد نقابات أخر في الدول الأخرى. وقد أوضح بن غوريون في خطاب له أمام مجلس

---

[142] غرينبيرغ، *الهستدروت*، 24.

الهستدروت في العام 1940، بأن الهستدروت لا تتماثل مع أي تجربة نقابية أخرى في العالم، ولا تجتر أدواتها وطرق عملها منها، لأن لها أهداف "قومية" تتمثل في إقامة دولة للمستوطنين الصهيونيين.

4.5 الوظيفة الاستعمارية للهستدروت

في العام 1940، صرح بن غوريون بأن الهستدروت يستند الى وحدة ثلاثية: وحدة الطبقة، ووحدة الأمة، ووحدة الوسائل والأهداف[143].

فيما يخص **وحدة الطبقة**، فقد عمل الهستدروت على تأطير كل الأيدي العاملة الصهيونية في نقابات واتحادات تغطي كل أماكن تواجدهم في المدن الكبرى، والمستعمرات والتعاونيات الزراعية خارج المدن. ففي جلستها التأسيسية في العام 1920، ولاحقا في نظامها الداخلي، أوضحت الهستدروت أن عضويتها تقتصر على العمال والمهنيين الذين يعيشون من عرق جبينهم و"لا يستغلون الأخرين"[144].

لكن مفهوم الطبقة كان غير واضح في خطاب القادة الصهيونيين. فمثلاً، في برنامج الرملة الشهير (1906)، الذي رشح عن الاجتماع التأسيسي لحزب بوعالي تسيون الذي سيتحول لاحقا الى التيار الرئيسي في تشكيل الهستدروت، كان مفهوم الطبقة العاملة أقرب الى المفهوم الماركسي الذي يعني البروليتاريا التي لا تملك وسائل انتاج وتعيش من خلال بيع قوة عملها داخل السوق. ولأن هذا قد يشمل كل العمال، سواء المستوطنين الصهيونيين أو الفلسطينيين، فإن مفهوم الطبقة العاملة في الفكر الاستعماري الاستيطاني الصهيوني بدأ ينحرف تدريجيا نحو اليمين بين العام 1905-1919، الى ان تم "تطهير" الحزب من كل النزعات اليسارية، واقتصار عضويته على العمال المستوطنين فقط. وفي المؤتمر التأسيسي للهستدروت عام 1920، أشار النظام الداخلي في مادته الأولى، بأن المنظمة "توحد كل العمال (بوعاليم) والمشتغلين (عوبديم)... الذين لا يستغلون الأخرين"[145]. وهنا، نجد ضبابية في مفهوم العمال كطبقة، بحيث أنها تشمل أفراد وفئات من خارج البروليتاريا. وقد أوضح طبنكين، بأن حركة العمل الصهيونية التي أقامت الهستدروت "ليست إطار بروليتاري

---

[143] ديفيد بن غريون، "وحدة ثلاثية" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 35-36 [بالعبرية]

[144] غابريل برطيل، *الهستدروت: البنية والنشاطات* (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للهستدروت، 1991)، 25 [بالعبرية].

[145] بن مائير، *الهستدروت*، 69.

طاهر، ...، وهي تضم العامل الأجير في المدينة والقرية، وأفراد الاستيطان المشتغلين في الكيبوتساه والموشاف، والمزارع [الإيخاريم] الذي يعمل عملا مستقلاً، والمثقفين الذين يشتغلون، والشباب الذي يتعلم ثم يشتغل لاحقا"[146]. وبشكل عام، لم يكن بين يدي الهستدروت تعريفاً واضحاً لمفهوم طبقة العمال، وعليه سرعان ما اختفى مصطلح البروليتاريا من أدبيات الهستدروت[147].

ولم تكن وحدة الطبقة لتعني بأي شكل من الأشكال إعلاء مصالح الطبقة العاملة على الطبقات الأخرى. ففكرة الهستدروت لم تقوم بهدف الوصول الى مجتمع اشتراكي، أو تجاوز النظام الرأسمالي، وإنما السيطرة على النظام الرأسمالي من خلال وضع السلطة السياسية على مجتمع اليشوف واقتصاده بين يدي العمال الذين يعتبرون المادة البشرية الرئيسية للاستعمار الاستيطاني. في العام 1930 غيّر الهستدروت من خطابه، ولم يعد يتحدث عن قيادة "العمال" وإنما "الشعب الذي يشتغل" (هاعام هاعوفيد)، والذي يحمل بين طياته تسوية معينة بين العامل وبين المشغل الخاص الذي يستخدم العامل.

وهذا يقودنا مباشرة الى العبارة الثانية في خطاب بن غريون والمتعلقة بـ**وحدة الأمة**. صحيح أن الهستدروت أقرت في نظامها الداخلي بأن عضويتها مقتصرة على العمال والمشتغلين وكل مستوطن لا يقوم باستغلال الأخرين، إلا أن هدف الهستدروت لم يكن العمال وإنما "الأمة الصهيونية". وهنا، لا بد من توضيح ثلاثة أبعاد لمفهوم وحدة الامة:

1. كأي مشروع استعمار استيطاني، كانت المنظمة الصهيونية تسعى الى ادخال رأس المال الصهيوني جنبا الى جنب مع ادخال أفواج من العمال الصهيونيين، ليشكلوا نواة الدولة المستقبلية. وكانت هذه الإشكالية، التي يمكن فهمها على مستوى "الامة" الصهيونية، أو المشروع الصهيوني بشكل عام، تكمن في فشل الحركة الصهيونية في جذب العمال. لذا فإن الهستدروت في هذا السياق يعتبر المنظمة الشاملة التي اعتنت بكل حاجات العامل ابتداء من هجرته من بلده الأصلي، خاصة في أوروبا، مرورا بتوفير أرض له للاسيتطان، وصولا الى توفير نظام صحي واجتماعي وثقافي لاستيعابه وتحمل جزء كبير من نفقاته. إن الحاجة الى توفير مستوى معيشي عالي للعمال الصهيونيين هو الهدف

---

[146] بنحاس لوبيانيكر، "حركة العمال الأرض-إسرائيلية" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 34 [بالعبرية]

[147] Sṭernhel, *The Founding Myths of Israel*, 179.

من وراء بناء الهستدروت. وبما أن هذا الدور جاء لخدمة المشروع الصهيوني بشكل عام وليس لخدمة العمال بحد ذاتهم، فإن وحدة الامة تعني هنا وحدة المشروع الصهيوني.

2. من جانب أخر، فإن مفهوم الأمة يعني أن شروط العضوية في الهستدروت لا تقتصر على العامل باعتباره مقولة طبقية، وانما باعتباره مقولة قومية/اثنية، أي صهيونيً[148]. فالهستدروت لم تقم فقط على استيعاب العامل الصهيوني اليهودي، وتوفير كل شروط الحياة له، بل كانت أيضا تعمل على استبعاد العامل العربي من اقتصاد الشوف الي سيطرت عليه، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني.
3. ومن جانب ثالث، فإن مفهوم "وحدة الأمة" كان يعني أن المستوطنين الذين يشكلون القاعدة البشرية للهستدروت، لا يقتصرون على العمال والمهنيين والحرفيين في اليشوف، بل أن الكتلة البشرية التي تستهدفها الهستدروت تشمل كل اليهود الموجودين في أوروبا تحديدا، والعالم بشكل عام. فانطلاقا من فلسفتها في بناء العامل الصهيوني، وتشييد لبنات الدولة الصهيونية القادمة، أسست الهستدوت مكاتب خاصة للهجرة، ونشرت ممثليها في أماكن تجمع اليهود في العالم، وراحت تنتقي مجموعات من اليهود وتدربهم، وتعدهم للهجرة الى فلسطين. وكان انتقاء أفواج المستوطنين يتم بناء على حاجات الاقتصاد الصهيوني، وليس بناءا على كون الفرد مجرد عامل.

أما فيما يخص **وحدة الوسائل** التي استخدمتها الهستدروت، فإنها: اتحادات نقابية، وجمعية العمال، ومؤسسات الرفاه الاجتماعي والتعاون المتبادل، والتربية والثقافة، والتي تم تفصيلها أعلاه، والتي خدمت أعضاء الهستدروت بالدرجة الأولى، بهدف تحويل الاستعمار الاستيطاني الى مشروع جاذب للعمال.

وقد لخص غرينبيرغ استراتيجية حركة العمل أثناء اقدامها على تأسيس الهستدروت، فذكر أربعة نقاط، أثنتين على المستوى الداخلي، واثنتين على المستوى الخارجي[149]:

1. وسائل تنظيمية داخلية: أولاً، إقامة أحزاب على المستوى السياسي؛ وثانياً، تعاونيات على المستوى الاقتصادي.
2. علاقة مع أطراف خارجية: أولاً، تعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية؛ وثانياً، إبعاد العمالة العربية الى خارج الاقتصاد اليهودي.

---

[148] Ṣternhel, *The Founding Myths of Israel*, 182.

[149] غرينبيرغ، *الهستدروت*، 20.

وقبل الانتقال الى معالجة مسألة العمالة الفلسطينيية داخل الهستدروت، لا بد من التذكير بأن هناك العديد من الباحثين، خاصة الإسرائيليين، الذين بدأوا منذ الثمانينات بوضع رؤية بديلة عن الرواية الرسمية لحركة العمل الصهيونية، بل أنهم أبرزا الدور الاستعماري للهستدروت فيما يخص بناء مجتمع المستوطنيين[150]، أو فيما يخص بناء مؤسسات الدولة[151]، أو اشتراكية الهستدروت في سياق الاستعمار الاستيطاني[152]، وغيرها.

4.6 تطور مسألة العمال الفلسطينيين داخل الهستدروت

لقد شكل المجتمع الفلسطيني العائق الأهم أمام تحقيق المشروع الاستعماري الصهيوني. وبالتحديد، شكل الفلاحين الفلسطينيين الذي بدأوا يتركون قراهم ويتوجهوا الى المدن للبحث عن عمل، مشكلة بالنسبة للعمال المستوطنين القادمين من أوروبا. فكلا الفئتين كانتا تلتقيان في السوق العمل، بحيث أن المُشغلين (سواء الحكومة البريطانية أو المزارعين الصهيونيين الرأسماليين) كانوا يفضلون باستمرار العمالة الأرخص، الأمر الذي هدد مشروع الاستيطاني الصهيوني بالفشل في حال عدم تمكن المنظمة الصهيونية من استيعاب هؤلاء المستوطنين الجدد.

وقبل العام 1920 كان قادة حركة العمل الصهيونية يرون أن مسألة توفير أماكن عمل للمستوطنين الجدد في ظل وفرة الأيدي العاملة العربية الرخيصة، مرتبطة بثلاث أطراف رئيسية هي: المشغلين اليهود الرأسماليين، والعمال الصهيونيين الجدد، والعمال العرب، على أن الحل يتوفر بيد المشغلين اليهود، وأن سياسات التدخل يجب أن توجه صوبهم بالتحديد، وليس صوب العمال العرب.

وبكلمات أخرى، لم تتطور مسألة العمل العبري في تلك الفترة الى درجة صياغة سياسات تجاه العمال العرب أنفسهم، باعتبارهم منافسين للعمالة العبرية. وكان شعار العمل العبري في حينها يعني قضيتين فقط: الأولى، حث المُشغلين الرأسماليين وأصحاب المستعمرات اليهود على استيعاب العمال المستوطنين؛ الثانية، تأطير المهاجرين الصهيونيين الجدد داخل حركة العمل وتوفير متطلبات حياتهم من طعام رخيص، وعلاج، ومساكن، وثقافة. ومع أن

---

[150] Michael Shalev, *Labour and Political Economy in Israel*. (Oxford: Oxford press: 1992)

[151] غرينبيرغ، *الهستدروت*، 26-12.

[152] Ṣternhel, *The Founding Myths of Israel*

العمالة العربية كانت وفيرة، إلا أن هدف حركة العمل في هذه المرحلة لم يكن محاربتها بشكل واضح، وإنما تفضيل العمالة العبرية عليها أينما تسنى له ذلك، دون أن يعني الأمر اتخاذ خطوات واضحة وعملية تجاه العمالة العربية.

وقد كان الصراع لاحتلال العمل في تلك الفترة صراعاً فاشلاً من حيث النتائج التي حققها. فمع تأسيس بنية الاستعمار الاستيطاني في العام 1919-1920، فإن المنظمة الصهيونية العالمية من جهة، وحركة العمل الصهيونية من جهة أخرى، باتوا يدركون، شأنهم شأن أي مشروع استعمار استيطاني، بأن السكان الأصلانيين هم المشكلة الأساسية في تحويل الأرض الى وسيلة انتاج تخدم المستوطنين. إن انشاء الهستدروت كان النتيجة الأولى المترتبة على هذا الادراك. الهستدروت في هذا السياق كانت تعني خلق اقتصاد بديل، بحيث يُمنح العامل الصهيوني أولوية على العامل الفلسطيني. وقد كانت الفكرة من وراء انشاء "جمعية العمال"، وهي التوأم السيامي للهستدروت، هي تحويل حركة العمل الصهيونية الى مُشغل كبير ومالك لوسائل الإنتاج، بحيث يتحكم هذا المالك في طبيعة العمالة المستخدمة.

بيد أن الهستدروت كانت مضطرة للتعامل مع أعداد من المستوطنين الجدد تفوق قدرتها على استيعابهم في سوق العمل الذي خلقته، على الأقل خلال العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات. فمثلاً، فبين العام 1919 والعام 1923، وصل الى فلسطين ما ينيف عن 35 ألف مستوطن جديد. من بينهم، وصل عدد العمال الذي سيعتمدون على بيع قوة عملهم في السوق الى حوالي 40%، أي ما يقارب 15 الفاً. وفي العاشر من أيلول 1922 أجرت اللجنة التنفيذية للهستدروت إحصاء حول عدد العمال الصهيونيين، فتبيّن أنه من بين 14424 مستوطن عامل، كان 8986 عاملاً قد دخلوا البلاد أثناء الهجرة الثالثة، وأن قدرة الهستدروت على تشغيلهم كانت ما تزال محدودة[153]. وقد كان واضحاً في بداية عهد الهستدروت بأنها غير قادرة بعد على تشغيل أغلبية العمال الصهيونيين، وتوفير فرص عمل لهم، على الرغم من ارتفاع الطلب على العمالة المأجورة خاصة في فترات الانتعاش.

من هنا، تطورت مسألة العمالة الفلسطينية الرخيصة للتحول الى إشكالية بحد ذاتها، وتحتاج الى سياسات تدخل تجاه العمالة الفلسطينية نفسها، للحد من فرص وصول العامل الفلسطيني الى سوق العمل، وفي المقابل زيادة فرص العامل الصهيوني. في هذا السياق، استخدمت

---

[153] صبري جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الثاني: 'الوطن القومي اليهودي' في فلسطين (1918-1939)* (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 2015)، 124.

الهستدروت سياسات اقتصادية مختلفة تجاه العمال الفلسطينيين، وكانت هذه السياسات تختلف بناء أمرين:

1. المُشغل، أو صاحب العمل: فالعمال الفلسطينيين والصهيونيين كانوا يلتقون في سوق العمل في أكثر من مكان. وكانت الهستدروت باستمرار تهدف الى احتلال العمل في أكبر قدر ممكن من هذه الأماكن، عبر تقليل فرص تشغيل العمالة الفلسطينية. بيد أن قدرتها على المضي قدماً في هذا الهدف كان مشروط بمدى نجاحها في فرض نفوذها على صاحب العمل الذي يُفضل استئجار العمالة الأرخص. من جهة، مارست الهستدروت سياسات معينة تجاه العمال الفلسطينيين في **القطاعات الاقتصادية "القومية"** التي سيطرت عليها بشكل كامل مثل التعاونيات، ومرافق "جمعية العمال" من خلال فرض نفوذها السياسي المطلق على مشاريعها التي اعتبرتها "مغلقة" أمام العمال الفلسطينيين. (موضوع الفصل الخامس).

   ومن جهة ثانية، اختلفت السياسات التي استخدمتها الهستدروت عندما تعلق الأمر **بالقطاع الاقتصادي للحكومة الانتدابية**. هنا، لم تستطع الهستدروت أن تفرض أجندتها (سواء بالإقناع أو بالقوة) على الحكومة البريطانية، فلجأت الى تكتيكات من نوع أخر لتقليل حظوظ العمال الفلسطينيين. (موضوع الفصل السادس).

   ومن جهة ثالثة، مارست الهستدروت سياسات أخرى في **القطاع الصهيوني الخاص**، حيث المُشغلين هم الرأسماليين الصهيونيين الذين ينزعون باستمرار الى تشغيل العمالة الفلسطينية الرخيصة. في هذا القطاع، واجهت الهستدروت صعوبات في فرض أجندتها على المُشغلين، فلجأت أحياناً الى القوة سواء تجاه المُشغل الرأسمالي، أوتجاه العمال الفلسطينيين أنفسهم. (موضوع الفصل السابع).
2. من جانب أخر، اختلفت سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين بناء على طبيعة المرحلة. فبين العام 1920 والعام 1948، كانت الهستدروت تتطور، وتتحول الى مُشغل ضخم وله مؤسسات شبه دولانية. وأثناء هذا التطور، كانت الهستدروت تواجه أزمات اقتصادية[154]، وأحداث تاريخية سياسية مختلفة، تؤثر على سياساتها

[154] أهم السنوات التي شهدت أزمات أقتصادية قبل العام 1948 كانت: عام 1923، ثم بين 1926 و1929، ثم بين 1936-1940. في كل فترة كانتترتفع البطالة في صفوف المستوطنين العمال، وتضطر الهستدروت الى البحث عن حلول للجم الاحتجاجات التي تأتي من القاعدة. أنظر: دابورا بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين': تنظيم العمال العرب وسياسات 'العمل العبري'" *ميغاموت: مجلة علمية متعددة الاختصاصات في العلوم الاجتماعية* 37، العدد 3 (أذار 1996)،231 [بالعبرية].

تجاه العمال الفلسطينيين. فمثلاً، تركت الأزمة الاقتصادية الأهم في تاريخ اليشوف (1926-1927) أثراً كبيرا على سياسات الهستدروت الاقتصادية. فالبطالة بين صفوف المستوطنين التي وصلت الى مستويات غير مسبوقة، دفعت الهستدروت الى تغييرات حقيقية في سياساته تجاه العمال الفلسطينيين. كما أن الصدامات الكبرى بين الفلسطينيين والصهيونيين في العام 1929، ثم في العام 1933، ثم الإضراب الكبير، دفعت الهستدروت الى القيام بتغييرات أخرى في سياساتها.

فيما يلي، سأحاول تتبع سياسات الهستدروت المختلفة تجاه العمال الفلسطينيين بناء على المحور الأول، وهو اختلاف المُشغل، أو صاحب العمل، الذي استخدم/ أو لم يستخدم عمالة فلسطينية وصهيونية جنباً الى جنب في مواقع العمل. وأثناء تقسيم النقاش بناء على طبيعة المُشغل وصاحب العمل، سأقوم بالتطرق الى الاحداث التاريخية والأزمات الاقتصادية وتأثيرها على سياسات الهستدروت عندما تقتضي الحاجة.

4.7 **الخلاصة**:

ابتداءاً من العام 1920، كان هناك ثلاث أطراف ذات سلطة واسعة تعمل لصالح بناء المشروع الصهيوني في فلسطين، وكان بينها تقاسم وظيفي: **أولا**، الحكومة البريطانية "الكولونيالية" والتي "حافظت على النظام"، ومنعت قدر الإمكان اندلاع احتكاكات وعداوات بين الفلسطينيين والصهيونيين، واضطلعت بمهام الأمن العام، وإدارة الاقتصاد على المستوى الكلّي (Macro) من خلال فرض الضرائب والجمارك، والاهتمام بالنمو والازدهار الاقتصادي؛ **ثانياً**، المنظمة الصهيونية العالمية، ولاحقاً الوكالة اليهودية (1929) والتي اهتمت بتجنيد الأموال من يهود العالم وارسالها الى فلسطين، وتمثيل حركة العمل على المستوى الدولي (خاصة بعد العام 1933)؛ **وثالثاً**، الهستدروت التي اهتمت ببناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنين في فلسطين، من خلال تحكمها قدر الإمكان بالنشاط الاقتصادي مستخدمةً الموارد الصهيونية، وتحكمت في توزيع العمل بحيث منحت العامل الصهيوني فرصاً أكبر داخل فلسطين[155].

[155] نفس المصدر، 27.

ولعل أهم ما يميز الهستدروت هو اعتبارها أداة لتنفيذ مشروع استعمار استيطاني في مجتمع فلسطين المتطور نسبياً، والذي يحتوي على فائض من العمالة العربية المستعدة لتقديم قوة عملها بسعر أرخص من المستوطنين الصهيونيين الأوروبيين، الأمر الذي سيضع المستوطنين أنفسهم (تحديداً العمال) في موقع غير مرغوب داخل السوق. في هذا السياق، شكلت الهستدروت منظمة ذات سلطات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعملت على تحويل اليشوف الى ما يشبه الاقتصاد المنفصل الذي ينمو ويتطور وفق منطق وسوق عمل خاصين[156].

في هذه الفصل، تم التعمق في منظمة الهستدروت، وتحليل بنيتها، وهيكليتها، وأهم مؤسساتها، ودورها في بناء مروع الاستعمار الاستيطاني. فيما تبقى من هذه الرسالة، سيتم التركيز على سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين في أكثر من مكان عمل لتوضيح طبيعة الدور الاستعماري الذي اضطلعت به الهستدروت.

[156] Metzer, *The Divided Economy*, 6.

الفصل الخامس

سياسات الهستدروت في الاقتصاد الصهيوني الهستدروتي

5.1 المقدمة

أحد أهم الأدعاءات التي ساقتها أنيتا شابيرا (A. Shapira)، والتي تعتبر من أبرز مؤرخي حركة العمل الصهيونية، هي أن الصراع من أجل العمل العبري كان صراعاً فاشلاً[157]. حسب شابيرا، فإن معيار النجاح يجب أن يقاس في قدرة المستوطنين على طرد العمال العرب من سوق العمل في فلسطين، وبالتحديد من المشاريع الصهيونية كالمستعمرات المزارع، للحلول مكانهم. في هذا السياق كانت تقع مسؤولية تاريخية على المُشغل أو صاحب العمل الصهيوني من جهة، وعلى العامل الصهيوني من جهة أخرى: بالنسبة للمُشغل، كان يتوجب عليه أن يتخلى عن العمالة العربية الرخيصة، وأن يقوم بتشغيل عمال صهيونيين حتى لو اضطر الى التنازل عن قسم ليس بسيط من أرباحه التي ستغطى الأجرة العالية للعامل الصهيوني. وبالنسبة للعامل الصهيوني، كان عليه أن يتخلى عن مستوى المعيشة الأوروبي العالي، وأن يتكبد عناء الاستيطان في "أرض الميعاد" بحيث يتلقى أجرة أقل نسبياً مما كان يتوقعه.

لكن المُشغل الصهيوني الرأسمالي لم يستطع أن يستبدل العامل العربي الرخيص بالعامل الصهيوني الأغلى والذي لا يتحلى بالخبرة العملية الملائمة. ومن جهة ثانية، فإن العامل الصهيوني سرعان ما كان يتخلى عن "الحلم الصهيوني" ويهاجر عائداً الى خارج فلسطين لأنه لم يحصل على الأجرة التي كان يتوقعها، أو أنه حتى لم يحصل على فرصة عمل. في هذا السياق، ترى شابيرا بأن الصراع لاحتلال العمل كان صراعاً فاشلاً، ومن هنا حمل كتابها عنوان **الصراع المخيب للآمال**.

إن تأسيس الهستدروت عام 1920، كان يعني تجاوزاً لسوق العمل، ورداً على فشل الصهيونيين في احتلال العمل. وعليه، فإن شابيرا، ومن بعدها العديد من المؤرخين الصهيونيين، بدأوا بالفصل ما بين القطاع الصهيوني الرأسمالي الخاص، وهو عبارة عن

---

[157] وهذه أطروحة أنيتا شابيرا، أنظر: أنيتا شابيرا، *الصراع المخيب للآمال: العمل العبري، 1929-1939* (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1977) [بالعبرية].

مزارع ومنشئات تابعة لرأسماليين ومبادرين صهيونيين يختارون العمالة بناء على سوق عمل في ظل شروط رأسمالية، وبين القطاع الصهيوني "القومي" أو "العام"، وهو الذي يضم كل المشاريع والمستعمرات والمصانع التي أقامتها الهستدروت بتمويل من المنظمة الصهيونية العالمية، وبالتالي حاولت تجاوز منطق سوق العمل الرأسمالي وتشغيل عمالة عبرية حتى لو أدى الأمر الى خسارات مادية.

وبينما أن مصطلح "احتلال العمل" التصق أكثر بالقطاع الصهيوني الرأسمالي الخاص، لوجود منافسة مباشرة بين العامل الفلسطيني والعامل الصهيوني، فإن مصطلح "العمل العبري" التصق أكثر بالقطاع الصهيوني "العام"، والذي قام بتشغيل العمال الصهيونيين بالأساس، دون أن يعني الأمر منافسة مع العامل الفلسطيني الذي لا يُسمح له بعرض قوة عمله بداخله.

والافتراض الخفي الذي يكمن وراء التمييز ما بين القطاع الصهيوني الرأسمالي والقطاع الصهيوني "العام" أو بين "احتلال العمل" و"العمل العبري"، هو أن القطاع الصهيوني العام لم يكن جزء من سوق العمل المفتوح، وإنما ملكية خاصة للهستدروت. إن السوق الهستدروتي (هاميشك هاهيستدروتي) شكل "وحدة اقتصادية مغلقة، تعتمد بأقل قدر ممكن على السوق [الفلسطيني العام]، وذلك على العكس من سوق مستعمرات المزارع الصهيونية [الخاصة] ... والتي يحتاج الى السوق كمنتج [لتسويق المنتجات بناء على أسعار السوق] وكمستهلك [للعمالة الأرخص]"[158].

والنتيجة (الخاطئة) المترتبة على هذا الادعاء الخفي، هي أن العامل الفلسطيني يمكن أن يتضرر جراء سياسات "احتلال العمل" في القطاع الصهيوني الرأسمالي، لكنه بالتأكيد لن يتضرر من سياسات "العمل العبري الحصري" في القطاع الصهيوني "العام"، لأن الأخير هو خارج سوق العمل العام. وهي نتيجة خاطئة لأن التحليل هنا هو تحليل على المستوى الاقتصادي المنزوع من سياقه الاستعماري، والذي لا يربط ما بين الهجرة والاستيطان الصهيوني، وما بين الفلسطينيين، كسكان أصلانيين، وبالتالي يفصل ما بين تأثير الاستيطان وخلق فرص عمل للصهيونيين وما بين الآثار الاقتصادية (المباشرة وغير المباشرة) المترتبة على الفلسطينيين.

---

[158] شابيرا، *الصراع المخيب للآمال*، 28.

في هذا الفصل، سيتم وضع سياسات "العمل العبري" في السوق الهستدروتي، أو في القطاع الصهيوني "العام" في سياقها الاستعماري الاستيطاني، لتبيان كيف كان أثر تحول الهستدروت الى مُشغل ضخم على مصير العمالة الفلسطينية، سواء بشكل غير مباشر.

5.2 السياسية الأولى: السوق الهستدروتي

أثناء البحث عن أساليب استيطانية جديدة لإنجاح مشروع الاستعمار الاستيطاني، فإن المنظمة الصهيونية بدأت تدرك بأن جذر الإشكالية يكمن في، أولاً، وجود سكان فلسطينيين، بحيث أن قسم كبير منهم بدأ يتحول على عمالة مأجورة، سواء دائمة أو موسمية؛ وثانياً، اقتصاد السوق المفتوح، بحيث أن رأس المال اليهودي الخاص يعمل وفق منطق الربح ولا يستطيع أن يضحي في استثماراته "الخاصة" لإنجاح المشروع الاستعماري الذي يعتبر مشروع "عام". وبما أن المنظمة الصهيونية لم تكن تمتلك بعد الإمكانيات العسكرية أو السياسية التي تمكنها من معالجة المسألة الأولى، وهي العمالة الفلسطينية، فإنها اتجهت لنقاش المسألة الثانية، وهي من هو رأس المال الأنسب لقيادة المشروع الاستيطاني الصهيوني: رأس المال الخاص، أم رأس المال "العام" الذي تسيطر عليه المنظمة الصهيونية العالمية وهيئاتها المالية مثل الصندوق القومي اليهودي؟

وقد احتل هذا السؤال أهمية أساسية داخل المنظمة الصهيونية العالمية، واستمر منذ تأسيسها وحتى مؤتمر لندن في العام 1920. في البداية، كانت المنظمة الصهيونية ترى برأس المال الخاص رأس الحربة في قيادة المشروع الاستعماري، بحيث أن سعي المستثمرين الصهيونيين الى الأرباح سيدفعهم الى توفير أماكن عمل لمجموعات المستوطنين العمال من جهة، ومن جهة أخرى سيقوم هؤلاء المستثمرين ببناء بنية تحتية حديثة ومتطورة، كمقدمة لدولة المستوطنين المستقبلية. بيد أن الإشكالية الأهم كانت في الوجود المستمر للعمالة العربية الأرخص، المفضلة على رأس المال الصهيوني.

وحتى عندما بدأ أبناء الهجرة الثانية بالاستيطان في فلسطين، وراحوا (دون جدوى) يبحثون عن شواغر عمل في المزارع الصهيونية الرأسمالية، فإن المنظمة الصهيونية لم تغير فكرة اعتمادها على رأس المال الخاص، وإنما حاولت ايجاد طرق بديلة لحثه على تشغيل العمال المستوطنين. فمثلاً، خلال الحرب العالمية الأولى، قام الرأسماليون الصهيونيين باستبدال

العمال الفلسطينيين الأرخص بعمال صهيونيين، في بعض المستعمرات. لكنهم لم يفعلوا ذلك على حسابهم، وإنما قامت الصناديق المالية للمنظمة الصهيونية بتمويل العملية، ودفع الفرق الذي كان يمكن للمُشغل الصهيوني أن يتجنبه في حال قام بتشغيل عامل عربي. لكن بعد انتهاء الأعمال الحربية، ودخول البريطانيين الذي راحوا يشجعون التنافس الحر داخل السوق، فإن المزارعين الرأسماليين الصهيونيين عادوا وتخلوا عن العمال المستوطنين. فمثلاً، في العام 1919، كان هناك فقط 223 عامل صهيوني في ثلاث من أكبر المستعمرات الصهيونية: رحوفوت، بئر يعكوب، وريشون لتسيون[159].

ولم تكن المنظمة الصهيونية العالمية هي التي وضعت أسس الأسلوب الاستيطاني البديل عن رأس المال الخاص، وإنما كانت حركة العمل الصهوينية في فلسطين، والتي من خلال تجربتها أدركت بأن رأس المال الصهيوني الخاص لم يكن عند حسن ظن المنظمة، وإنما على العكس، كان يزيد من حضور العمال العرب داخل المستعمرات الصهيونية في الوقت الذي كان فيه العمال الصهيونيين العاطلون عن العمل يتركون فلسطين. في مؤتمر لندن في العام 1920، طالبت حركة العمل الصهيونية بأن يكون هناك طلاق كامل بين المنظمة الصهيونية العالمية ورأس المال الخاص، بحيث أن كل المستعمرات الزراعية، والمشاريع الصهيونية، يجب أن تُقام من الأن فصاعداً على أراضي تابعة للصندوق القومي اليهودي، وليس على أراضي تابعة لرأس المال الخاص[160]. ومع أن المنظمة الصهيونية كانت مقتنعة، بعد زيارة حاييم وايزمان الى فلسطين في العام 1918، بان رأس المال الخاص لا يصلح لاستيعاب مستوطنين جدد في ظل ظروف فلسطين ووفرة الأيدي العاملة العربية الأرخص، إلا أنها لم تقبل بتحييده بشكل مطلق. في المقابل، قامت المنظمة الصهيونية، وأثناء تحالفها مع حركة العمل في فلسطين، بخلق الاقتصاد الهستدروتي (هاميشيك هاهيستدروتي)، لينمو جنباً الى جنب، وبالتمفصل مع، الاقتصاد الصهيوني الرأسمالي الخاص.

وتقوم فكرة الاقتصاد الهستدروتي، على تحالف ما بين ثلاث أطراف:

1) المنظمة الصهيونية العالمية: والتي تشرف على تجنيد الأموال "العامة" من خلال الصناديق المالية، والبنوك التي شيدتها، ثم تقوم بضخ هذه الأموال الى فلسطين ليتم استخدامها في بناء مشاريع اقتصادية، ومستعمرات زراعية، تهدف الى استيعاب المزيد

---

[159] شابيرا، *الصراع المخيب للآمال*، 33.

[160] برسلفاسكي، *حركة العمال في أرض إسرائيل*، 169.

من المستوطنين الجدد. في الاقتصادي الهستدروتي، فإن الأموال "العامة" التي تجمعها المنظمة الصهيونية العالمية تُستثمر بشكل جماعي وضمن تخطيط مركزي يهدف بالدرجة الأولى الى استيعاب العمال المستوطنين في مشاريع مستقلة عن الاقتصادي الفلسطيني، ولا تخضع لشروطه.

2) المستوطنين العمال: وهم جيش المستوطنين الاحتياطي، الذين يهاجرون من بلدانهم الأم في أوروبا للعمل والاستيطان الدائم في فلسطين، على أن يشكلوا المادة الديموغرافية المطلوبة لبناء دولة الاستعمار الاستيطاني. وقد تم تأسيس الاقتصاد الهستدروتي بهدف إيجاد مشاريع وأماكن عمل تُفضل هؤلاء العمال ذو الأجور الأوروبية العالية على العمال الفلسطينيين الأرخص.

3) منظمة الهستدروت: والتي تقوم بدور المقاول الوسيط الذي يضمن للعمال المستوطنين العمل في الأماكن الشاغرة التي تتوفر بفضل أموال المنظمة الصهيونية، وفي المقابل، يضمن للمنظمة الصهيونية بأن أموالهم تقوم ببناء مجتمع مستوطنين وتستوعب باستمرار أعداد جديدة منهم.

ويعتبر تأسيس الاقتصاد الهستدروتي من أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الهستدروت لإقصاء العمال الفلسطينيين من سوق العمل، على الرغم من كونها سياسة غير مباشرة. إن تأسيس اقتصاد هستدروتي كان يعني تأسيس نمط انتاج جديد تكون وسائل الإنتاج فيه ملكية خاصة للمنظمة الصهيونية العالمية (ومن هنا جاءت تسميته برأس المال "القومي" في الأدبيات الصهيونية)، أما علاقات الإنتاج التي بموجبها يتم دمج قوة العمل الشغيلة مع وسائل الإنتاج المذكورة، فقد كانت علاقات انتاج عنصرية ومغلقة على العمال المستوطنين وحدهم. إن الصراع (الفاشل) لاحتلال العمل في المشاريع الرأسمالية الصهيونية في فلسطين قبل العام 1920، أدى الى تأسيس اقتصاد هستدروتي جديد، بحيث أن الأراضي التي يتم شرائها، والمزارع التي يتم حرثها، والمصانع التي يتم بنائها، كانت مفتوحة فقط أمام العمالة الصهيونية ومغلقة أمام العمالة العربية.

فيما يلي، سأقوم بتلخيص مرافق الاقتصاد الهستدروتي الذي كانت تديره جمعية العمال: "حفرات هاعوفديم".

5.2.1 حفرات هاعوفديم: الجمعية التعاونية العامة للعمال العبريين في أرض اسرائيل

أثناء كلمته في المؤتمر الثاني للهستدروت في العام 1923، قدم بن غريون خطته لبناء الاقتصاد الهستدروتي، وتحدث عن حفرات هاعوفديم باعتبارها الشركة الأم الأكبر التي ستقود الاقتصاد الهستدروتي، فقال: "**النشاط** الاقتصادي لجماهير العمال في البلاد [ويقصد الاقتصاد الهستدروتي] لم ينبع من ايديولوجيا اقتصادية، أو نظرية مسبقة، ...، وإنما من مستلزمات الحياة العملية، وحاجات العمل اليومي، وصراع البقاء القاسي، وبناء على حاجتنا بتوفير معيشة سهلة للعامل [الصهيوني]، واستيعابه في سوق العمل..."[161].

كانت الفكرة من وراء تشكيل حفرات هاعوفديم، هي خلق قطاع اقتصادي تحت السيطرة السياسية والقانونية لمنظمة الصهيونية العالمية، بحيث يتم ترسيم حدود بين هذا القطاع وبين أي اقتصاد أخر في فلسطين، بهدف التحكم في قوانين سوق العمل وتفضيل العمال المستوطنين ذوي الأيدي العاملة الأغلى، على العمال الفلسطينيين ذوي الأيدي العاملة الأرخص. وبدون ذلك لا يمكن أن يتحول مشروع الاستعمار الاستيطاني الى مشروع جاذب للمستوطنين العمال.

ولتحقيق هذه الغاية، تحول الهستدروت الى أكبر مشغل في اقتصاد اليشوف، بحيث أنه حظي بحصة الأسد من مساعدات المنظمة الصهيونية العالمية، وقام باستثمارها عبر تشييد شركات ومصانع وصناديق قروض، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة للعمال المستوطنين تحضيرا لاستيعاب أفواج جديدة باستمرار. في العام 1921 أقامت الهستدروت، بتوصية ومباركة من المنظمة الصهيونية العالمية، بنك العمال (بنك هابوعاليم) ليشكل رافعة تمكن العمال من بلوغ موقع اقتصادي أفضل داخل اليشوف. وحتى يقوم البنك بعمله بنجاح، تم عرض أسهمه داخل السوق، بحيث أن اللجنة التنفيذية للهستدروت سيطرت على 50% منها لتضمن سلطتها عليه. وقد قام البنك بتمويل كل شؤون العمال الاقتصادية، ابتداء من التعاونيات الزراعية وصولا الى التعاونيات الاستهلاكية وصناديق المرضى[162].

وبعد أن تسلم بن غريون زعامة الهستدروت، وضع خطته لتحويله الى أكبر مالك للمشاريع الاقتصادية، وأكبر مشغل للعمال، من خلال تأسيس شركة أم تقبض على كل المشاريع

---

[161] ديفيد بن غوريون، "جمعية العمال" محاضرة ألقاها بن غوريون أمام المؤتمر الثاني للهستدروت عام 1923، حركة *العمال في أرض إسرائيل: السيرة والبدايات*. ج. 1، تحرير موشيه برسلفاسكي (تل أبيب: هاكيبوتس همؤحاد، 1966)، 382. [بالعبرية]

[162] بن مائير، الهستدروت، 72.

الاقتصادية التي بحوزة العمال. في العام 1923 تم تشييد "الجمعية التعاونية العامة للعمال العبريين في أرض اسرائيل" (حفرات هاعوفديم[163])، والتي عرفت وظيفتها في دستورها على النحو التالي: "تنظيم، وتطوير وتقوية النشاط الاقتصادي والسوقي [من السوق] لمجموع العاملين في فروع الاستيطان والعمل في الريف والمدينة، على أساس التعاون والمصلحة المتبادلة". وبالرغم من الصعوبات التي اعترت عملها، والأزمات الاقتصادية التي كادت أن تقودها الى الإفلاس، إلا أن جمعية العمال تحولت بالفعل الى مالكة لكل المؤسسات المالية والتعاونية"[164].

ولابد من التوضيح بأن قيام "جمعية العمال" بتطوير مصانع وشركات فرعية، لم يأتي نتيجة تطور طبيعي لإقتصاد اليشوف الصهيوني، وإنما نتيجة تخطيط مركزي، ورؤية استعمارية ترى في توطيد البنية الاقتصادية أساس لتوطيد الوجود الاجتماعي للمستوطنين الجدد[165]. من جانب أخر، تعاملت الحكومة البريطانية مع "جمعية العمال" باعتبارها مجرد شركة أخرى تعمل داخل السوق الفلسطيني، وقامت بتسجيلها على هذا الأساس عام 1924. لكنها في الواقع، كانت عبارة عن بنية اقتصادية متكاملة، سيطرت على 25% من الاقتصاد الصهيوني، وكانت قادرة على فرض الكثير من القضايا على باقي فروع الاقتصاد. وهي بذلك انما تحولت الى بنية اقتصادية لها سوق عمل خاص، وتفرض اسعارا خاصة، وتتلقى تمويل خارجي خاص، وبالتالي نجحت في اخراج العمال المستوطنين من سوق العمل الفلسطيني، ووفرت لهم بنية اقتصادية خاصة بهم.

وكانت المؤسسات القيادية للهستدروت هي ذاتها المؤسسات القيادية لجمعية العمال، كما أن كل عضو من أعضاء الهستدروت كان يملك سهما واحدا من أسهم الجمعية.

---

[163] حفرات (أو حفراه) بالعبرية تعني شركة، أو جمعية، أو هيئة. أما هاعوفديم فتعني الشغيلة (workers)، وذلك لتمييزها عن كلمة هابوعاليم التي تعني العمال (proletarian).

[164] بن مائير، الهستدروت، 146.

[165] يتسحاق غرينبيرغ، "القيادة الصهيونية وجمعية العمال: المحاولة لبلورة أنماط سوقية وتنظيمية داخل مصانع العمال في سنوات العشرينات"، مجلة تسيونوت، العدد 11: 160 [بالعبرية].

5.2.2 أسواق حفرات هاعوفديم

وقد امتد نشاط شركات جمعية العمال الى أربعة أسواق هي[166]:

1. السوق الإداري: وضم "سوليل بونية" (1924) وهي شركة مقاولات للأشغال العامة والتشجير؛ بنك العمال (1921) وهو جهاز مالي أقيم بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية لتطوير سوق العمل، وتمويل نشاط الاستيطان، والبناء، والتعاونيات، والتصنيع واستيعاب المهاجرين الجدد؛ وشركة "كور" للصناعات المساهمة المحدودة (1944) وهي الذراع الصناعية الرئيسية لجمعية العمال والتي بدأت كدائرة بداخل شركة سوليل بونيه قبل أن تتحول الى شركة مستقلة في العام 1958؛ وشركة "هاساناه" (1927) وهي شركة التأمين المركزية للهستدروت والتي أقيمت كشركة خاصة في العام 1924 قبل أن تشتريها جمعية العمال؛ بالإضافة الى شركات أخرى أقامتها الجمعية أو اشترتها بعد العام 1948. كل هذه الشركات عملت بشكل مستقل من قبل مجلس إدارة عينته جمعية العمال.
2. السوق التعاوني: وضم كل التعاونيات الإنتاجية والخدماتية كتعاونيات النقل، مثل "إيغيد" (1933) وهي تعاونية حافلات نقل، و"دان" (1945) وهي تعاونية الحافلات الثانية من حيث الحجم والتي أقيمت في "غوش دان"، وشالاب" (1945) للنقليات، ومصانع مثل "هأرغاز" (1932) لصناعة الصناديق. ولكل هذه الشركات استقلالية في العمل تحت إشراف مجلس إدارة خاص، لكنه يضم عضو واحد فقط من جمعية العمال، بحيث أن هذا العضو لديه صلاحيات واسعة قد تصل الى حق الفيتو على بعض التوجهات التي لا تتناسب مع عقيدة الهستدروت.
3. السوق التعاوني المستقل: هذا الفرع يضم كل التعاونيات الزراعية وكل ما يتعلق بهذه التعاونيات من مؤسسات اقتصادية متنوعة مثل "تنوفا" (1926) وهي شركة تسويق المنتجات الزراعية، ومصانع محلية متعددة لمعالجة المنتجات الزراعية مثل، مصانع الخمر؛ والتبريد، ومعالجة الطعام؛ وتعاونيات الشاحنات وغيرها. ولأن هذا السوق يحظى بأهمية مركزية لدى حركة العمل كونه يتعلق بزراعة الأرض، فإن جمعية

---

[166] بن مائير، *الهستدروت*، 147 .

العمال قامت بتوكيل كل هذا القطاع الى شركة منفردة اسمها "نير" (1924)، على أن تودع هذه الشركة قسم كبير من أسهمها لدى جمعية العمال.

4. السوق المشترك: ويشمل كل المؤسسات الاقتصادية والمصانع التي كانت مشتركة بين الهستدروت وأطراف أخرى مثل الحكومة البريطانية، الوكالة اليهودية، ورأس المالي الخاص. وأهمها شركة "مكوروت" (1937) وهي شركة المياه الوطنية لإسرائيل والتي أُقيمت بشكل مشترك ما بين شركة "نير" والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي؛ وشركة "تسيم" (1945) وهي شركة سفن أقامها الهستدروت بالتعاون مع الوكالة اليهودية وشركة خاصة باسم "حيبيل يمي ليسرائيل".
5. بريتوت بيكواح: وهي مؤسسات مراقبة ومحاسبة مالية وتوجيه اقتصادي، قرر الهستدروت اقامتها على شكل شركات في العام 1927 لمراقبة الأداء الاقتصادي لكل مؤسسات وشركات جميعة العمال.

وقد شكلت هذه الشركات والتعاونيات بنية اقتصادية متكاملة، ووفرت أماكن عمل لآلاف العمال المستوطنين مقابل أجور عالية نسبيا مقارنة بالأجور في سوق العمل الفلسطيني. وقد كانت شركات حفرات هاعوفديم مغلقة أمام العمالة العربية بشكل شبه مطلق. وربما كان تأثير هذه السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الهستدروت على العمالة الفلسطينية كبيراً جداً، خاصة في المستعمرات "التعاونية": إذ استطاعت حفرات هاعوفديم استثناء العامل العربي من العمل على الأراضي التي تم تجريده منها.

فتاريخياً، كانت الأراضي الفلسطينية تنتقل من ملكية الى أخرى، دون أن يعني الأمر تغيير الفلاحين أو العمال الزراعيين الذين يعملون عليها. فالعديد من المؤرخين ميّزوا بين ملكية الأرض (ownership) وبين استخدام الأرض (tenant). حتى أن انتقال ملكية الأرض من الملاك الكبار الى شركة استعمار فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لم يكن يعني دائماً استبعاد الفلسطينيين الفلاحين الذين يستخدمون الأرض. لكن بعد تأسيس الاقتصاد الهستدروتي فإن انتقال ملكية الأرض من الفلسطينيين الى المنظمات الصهيونية كان يعني انتهاء علاقة الفلاحين الفلسطينيين مع الأرض، واستبدالهم بعمال زراعيين مستوطنين[167].

[167] Amos Nadan, *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling* (Cambridge: Harvard University Center for Middle Eastern Studies, 2006), 8.

وبسبب نشاط حفرات هاعوفديم، فإن المنظمة الصهيونية العالمية والهستدروت، قامتا بإدخال أفواج متتالية من المستوطنين، على أن الكمية الأكبر كانت من المستوطنين العمال المأجورين. إن استيعاب هؤلاء العمال المأجورين كان يتطلب العمل على محورين: الاستحواذ "قانونياً" وبشكل مستمر على مساحات من الأراضي الفلسطينية لتحويلها الى وسيلة انتاج توضع تحت تصرف العمال المستوطنين الجدد؛ والمحور الثاني، إغلاق إمكانية الاستفادة من وسائل الإنتاج هذه على العمال الفلسطينيين بحيث يحتكر المستوطنين أماكن العمل المتوفرة على الأراضي لتجنب المنافسة بين فئتي العمال، والتي ستكون منافسة خاسرة بالنسبة للعمال المستوطنين ذوي مستوى المعيشة الأوروبية.

لتحقيق هذه الغاية، ابتدعت حركة العمل الصهيونية أسلوب الاستيطان "التعاوني" والذي يشمل مستعمرات زراعية يتوزع العمل فيها على المستوطنين العمال. فعلى العكس من المستعمرات الزراعية الصهيونية الرأسمالية التي كانت تخضع لرأس المال وتنزع لتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، فإن التعاونيات الزراعية كانت تقوم على مبدأ التحكم بعلاقات الإنتاج من خلال ترسيم حدود عرقية-إثنية تمنع العامل الفلسطيني الذي كان يفلح الأرض من الاستفادة منها بعد الاستحواذ عليها من قبل الصندوق القومي اليهودي: وقد كانت الهستدروت هي المنظمة التي تحرص على صرامة هذه الحدود العرقية وتمنع اختراقها، وقد قامت بذلك من خلال شركة "نير": وهي شركة بنت تابعة لحفرات هاعوفديم، وتختص بتنظيم اقتصاد التعاونيات الزراعية على اختلاف أنواعها: كيبوتس[168]، ومشاف عوفديم[169]، وموشاف تعاوني[170].

في العام 1946، كان تحالف الكيبوتس الموحد الذي ضم في حينها 51 كيبوتساً يُشغل 10468 عاملاً صهيونياً، وتحالف الكيبوتس القطري الذي ضم 42 كيبوتساً يُشغل 5823

---

[168] الكسبوتس أو المستعمرة التعاونية تقوم على الملكية الجماعية لكل الأصول بالإضافة الى اشتراك كل أعضائها في العمل. ومبادئها الأساسية هي: 1) الأرض ملكية قومية تابعة للمؤسسات الصهيونية؛ 2) المستعمرة هي ملكية جماعية لكل أعضائها الذي يعملون فيها؛ 3) العمل الذاتي وعدم استئجار عمالة من خارجها؛ 4) المساعدات المتبادلة؛ 5) الإنتاج والاستهلاك بشكل جماعي؛ 6) التعليم وتربية الأطفال بشكل جماعي؛ 7) الزراعة المتنوعة؛ 8) العضوية في الهستدروت. أنظر: Kurland, *Cooperative Palestine* , 66

[169] نوع من المستعمرات التعاونية، تقوم على الاسرة باعتبارها الوحدات الاجتماعية التي تكون منها الوشاف. كل المشتريات والمبيعات تتم بشكل تعاوني، بحيث أن المنتجات تُعرض في السوق من خلال "تنوفا" باعتبارها المنتج المركزي الوحيد. وتختلف عن الكيبوتس في أن كل مستوطن (وأسرته) يحصل على قطعة أرض، تتحدد بناء على طاقاته وعدد افراد اسرته، بحيث أنه يستطيع أن ينبي عليها ويدير مشاريعه بشكل حر، ضمن شروط المستوطنة. فالموشاف عوفديم يقوم على التعاون على مستوى المستوطنة، وعلى تطوير القيم الفردية على مستوى المنزل أو الأسرة. أنظر: Kurland, *Cooperative Palestine*, 70-73.

[170] نوع أخر من المستعمرات التعاونية، والتي لا تختلف عن الموشاف عوفديم إلا في كونها تحترم أكثر مبادئ الكيبوتس الجامعية، الأمر الذي يضعها في مكانة ما بين الكيبوتس والموشاف عوفديم من حيث التخلي عن القيم الفردانية. أنظر: Kurland, *Cooperative Palestine*, 75

عاملاً، وتحالف صديق الكيبوتسات الصغيرة الذي يضم 33 كيبوتساً يُشغل 3904 عاملاً، وحركة الموشافيم التي تضم 55 موشاف تضم 6520 عاملاً[171].

والى جانب الاقتصادي الهستدروتي الذي قام على دمج وسائل الإنتاج (وأهمها الأرض) مع عمالة عبري خالصة باستخدام رأس مال صهيوني، فإن الهستدروت استطاعت أيضاً الاستفادة من وسائل انتاج تابعة للحكومة البريطانية أو للقطاع الخاص، بحيث أنها أخذت على عاتقها تنفيذ مشاريع بالنيابة لتطرد العمالة العربية منها: وقد فعت ذلك من خلال سياسة التعاقد.

5.3 السياسة الثانية: التعاقد

لقد قامت الهستدروت، وحفرات هاعوفديم، بالتعاقد مع الحكومة البريطانية للحصول على امتيازات معينة للقيام بمشاريع نيابة عن الحكومة، على أن توفر هذه المشاريع فرص عمل لمئات، وأحيانا للآلاف، العاملين المستوطنين. ولو تُركت هذه المشاريع للحكومة البريطانية نفسها، لكي تقوم بتنفيذها تحت اشراف الإدارة المدنية البريطانية أو شركات خاصة، فإنها كانت (على الأرجح) ستنزع الى استخدام العمالة الفلسطينية الأرخص، وبالتالي ستترك أعداد كبيرة من العمال الصهيونيين خارج خياراتها عند البحث عن العمالة. أحد أهم الأمثلة على ذلك كان قطاع الانشاءات والبناء.

شرعت الحكومية البريطانية، وبمجرد انتهاء الأعمال الحربية في العام 1918، ببناء شبكات طرق ومرافئ وسكك حديد. وتشير الاحصائيات الى أن حجم الاستثمارات في شق الطرق لوحدها وصلت الى أن أكثر من 1.25 مليون جنيه فلسطيني بين العام 1920-1928. وقد وفرت هذه الاستثمارات فرص عمل لمئات العمال (أنظر الفصل القادم). بيد أن العامل الصهيوني ما كان ليرضى بالحصول على نفس الأجرة التي يقبل بها العامل الفلسطيني في هذه الأشغال التي تعتبر غير مهنية ولا تحتاج الى خبرات. في المقابل، وعلى الرغم من المطالبات المتكررة من قبل الهستدروت لزيادة حجم الأيدي العاملة الصهيونية في هذا القطاع، إلا أن الحكومة البريطانية أيضاً ما كانت لتقبل بمنح العامل الصهيوني أجرة عالية في الوقت الذي تستطيع أن توفر عمالة فلسطينية بأسعار أرخص.

---

[171] تسافي، روزينشتاين، "الملاحق" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 503-507 [بالعبرية]

وبالتالي، أقامت الأحزاب الصهيونية (أحدوت هاعافوداة، وهابوعيل هاتساعير) مكاتب عمال (ليشكوت عافوداه) لتشغيل المستوطنين الجدد، قبل العام 1920، في قطاع الانشاء الذي شيدته الحكومة البريطانية. أحد أهم السبل لتحقيق ذلك كان في قيام المكاتب التشغيلية بالتعاون مع الحكومة البريطانية لإدخال عمالة صهيونية الى قطاع الانشاءات على أن تتحمل هذه المكاتب الفروق بين الأجرة المنخفضة التي توفرها الحكومة البريطانية للعامل، وبين الأجرة العالية التي بفضلها يستطيع المستوطن الاستيطان في فلسطين وتحمل تكاليف المعيشة وفق مستواه الأوروبي.

كما أن هذه المكاتب تحولت، في الكثير من الأحيان، الى مقاول يأخذ على عاتقه تنفيذ المشروع الانشائي برمته وعلى حسابه. فمثلاً، في العام 1920 وقبل قيام الهستدروت، قام حزب أحدوت هاعافوداة ومن خلال مكتبة التشغيلي بالتعاقد مع الحكومة البريطانية لشق طرق على طول بحيرة طبريا (لتصل بين سمخ وطبريا والمجدل)، بحيث استطاع تشغيل مئات العمال الصهيونيين الجدد، معظمهم من أبناء الهجرة الثالثة، محققا بذلك ربحاً وصل الى حوالي 5000 جنيه[172].

ولأن تعدد المكاتب التشغيلية أرهق المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تمولها، فإن الهستدروت دفعت باتجاه توحيد هذه المكاتب العمالية، لتقيم في العام 1924 شركة سوليل بونيه، والتي أصبحت المقاول الأكبر في فلسطين لتنفيذ مشاريع البناء والانشاء. وقد عملت سوليل بونيه طيلة الفترة ما بين 1924-1927 لتنفيذ أكبر قدر ممكن من التعاقدات مع الحكومة البريطانية، بحيث تقوم بتنفيذ الأعمال الانشائية على عاتقهما مقابل قيام الحكومة البريطانية بالسماح لها بالتحكم في طبيعة العمالة المستخدمة.

في العام 1927، وأمام مؤتمر الهستدروت العام الثالث، دافع ديفيد راميز[173] عن شركة سوليل بونيه التي كانت تتهاوى بسبب إصرارها على تجاهل قوانين السوق، ومنطق الربح والخسارة، مفضلة تشغيل أكبر قدر ممكن من المستوطنين العمال حتى لو أدى بها الأمر الى الإفلاس. في هذا المؤتمر أوضح راميز بأن سوليل بونيه هي "مقاول الضعفاء، وجماعات

---

[172] Jewish Socialist Labor Confedaration, *The Jewish Labour Movement in Palestine: Its Aims and Achievements* (Berline: Verbandsburg, 1928), 44.

[173] ديفيد راميز (1886-1951) من القادة العماليين في اليشوف، وأمين عام الهستدروت في تلك الفترة.

الحالوتسيم... إنها المقاول الذي أخذ على عاتقه توزيع العمل وتوزيع الخبز على الجائعين [الصهيونيين]"[174].

لقد أصرت الهستدروت على التعاقد مع الحكومة البريطانية في قطاع الانشاء خلال الفترة 1924-1927 لتنفذ أعمالاً بالنيابة عن الحكومة البريطانية، بالإضافة الى أعمال انشائية أخرى تتعلق بتشييد البنية التحتية لدولة الاستعمار الاستيطاني القادمة. ففي القدس وتل أبيب وحيفا وطبريا، قامت سوليل بونيه ببناء أحياء كاملة، ووصل حجم أعمالها الى حوالي 1.455 مليون جنيه: شملت بناء 1481 منشأة (843 منزل، 14 مصنع، 3 مسارح، 56 بنايات عامة، وغيرها)، وشقت حاولي 100 ميل من الطرقات، و45 ميل من سكك الحديد. ومن بين أعمالها، فإن 18.4% كانت عبارة عن تعاقدات لصالح الحكومة البريطانية، بالإضافة الى 25.4% كانت لصالح شركات ورأس مال خاص. أما الباقي فكانت لصالح المؤسسات الصهيونية القومية (بناء الجامعة العبرية مثلاً). وقد حرصت سوليل بونية، التي تحولت الى شركة فرعية لحفرات هاعوفديم، على تشغيل عمالة صهيونية بشكل شبه حصري. وهي بذلك شغلت مستوطنين صهيونيين يتراوح عددهم بين 1300 و3077 عاملاً، وهو عدد كبير مقارنة بحجم الأيدي العاملة الصهيونية في الفترة ما بين 1924-1927. والى جانب تشغيلهم، فإنها عمدت على تدريب أعداد كبيرة من المستوطنين ليتحولوا الى عمال مهرة في قطاع الإنشاءات والبناء الحديث، الأمر الذي سيجعلهم مُفضلين داخل سوق العمل مقارنة بالعمالة الفلسطينية في نفس القطاع، والتي لم تخبر طرق البناء العمراني الحديث[175].

لقد هدفت الهستدروت من وراء هذه التعاقدات الى طرد العمال الفلسطينيين من سوق العمل، لكنه كان، إن صح القول، طرداً غير مباشراً. فالهستدروت لم تواجه العامل الفلسطيني بشكل مباشر أثناء استبعاده من أكبر المشاريع الإنشائية. فلو لم تقم سوليل بوينه، لفضّل سوق العمل العمالة العربية الأرخص. بيد أن التعاقد جعل الهستدروت تسيطر "قانونياً" على سوق العمل فيما يخص المشاريع التي أخذت على عاتقها تنفيذها، الأمر دفع البعض، مخطئا، الى اعتبار أن أشغال سوليل بونيه لم تنطوي على منافسة بين العامل الفلسطيني والعامل الصهيوني[176].

---

[174] برسلفاسكي، *حركة العمال في أرض إسرائيل*، 275.

[175] Jewish Socialist Labor Confedaration, *The Jewish Labour Movement*, 42-43.

[176] برسلفاسكي، *حركة العمال في أرض إسرائيل*، 274-275.

ولأن هدف سوليل بونيه هو تفضيل العامل الصهيوني بالأساس، فإنها تكبدت تكاليف ضخمه أدت الى افلاسها في العام 1927، فتفككت لتعود مرة أخرى الى العمل في العام 1935 بعد دخول رؤوس أموال جديدة الى مجتمع اليشوف نتيجة هجرات يهود ألمانيا. في العام 1935 تأسست شركة سوليل بونيه، كشركة تابعة مرة أخرى لحفرات هاعوفديم، تحت أسم "سوليل بوينه- مركز مقاولات تابع لهستدروت العاملين المساهمة المحدودة. وفي الفترة الممتدة ما بين 1935 و1948، قامت سوليل بونيه بالتعاقد لتنفيذ مشاريع ضخمة لصالح الحكومة البريطانية ومجتمع اليشوف، وامتد عملها الى دول محيطة مثل العراق وايران حيث أقامت مهابط طائرات وموانئ، ومعسكرات جيش وغيرها، وشغّلت مئات المستوطنين[177].

وللتدليل على أن التعاقد هدف الى توسيع العمالة الصهيونية في فلسطين على حساب العمالة الفلسطينية، فإنه لا بد من الإشارة بشكل سريع الى "فضيحة" التعاون ما بين الهستدروت والعمال العرب في بعض المشاريع التابعة الى سوليل بوينه. وتعتبر هذه فضيحة، لأن وظيفة سوليل بونيه كانت ادخال أكبر قدر ممكن من العمال المستوطنين الى سوق العمل، على حساب العامل الفلسطيني. لكن هذه التعاون الاستثنائي (وهو استثناء يدل على القاعدة)، دفع المستوطنين، وصحافتهم الى مهاجمة هذا التعاون. لكن في حقيقة الأمر، لم يكن هذا تعاوناً حقيقياً، وإنما كان الهدف منه ادخال عمالة صهيونية الى مشاريع ما كان للعامل الصهيوني أن يدخلها لولا هذا التعاون التكتيكي.

لقد حدث هذا التعاون في مقالع (كسارات حجارة) "أبان وسيد" (وتعني الحجر والشيد). لقد كانت أراضي المقالع تابعة الى الحكومة البريطانية والوقف الإسلامي، وكان رأسمالي فلسطيني باسم كارامان هو المقاول الذي يقوم بالاستفادة من هذه الأراضي لاستخراج حجارة البناء[178].

إن الشراكة بين كرامان والهستدروت (من خلال سوليل بوينه) كانت تهدف الى ادخال العمال العبريين الى مشاريع تكسير الحجارة والتي كانت تتطلب عملاً شاقاً لم يكن يناسب العمال الصهيونيين. إن دخول سوليل بونيه كشريك الى هذا القطاع كان مؤقتاً، وهدف الى توفير أجور عالية للعمال الصهيونيين لإغرائهم بالدخول الى هذا القطاع، الأمر الذي رافقه توفير أجور عالية للعمال العرب ايضاً. لكن سرعان ما استطاعت الهستدروت تدريب عمال

---

[177] برسلفاسكي، *حركة العمال في أرض إسرائيل*، 276.
[178] شابيرا، *الصراع المخيب للآمال*، *288*.

صهيونيين على هذا العمل الشاق، بحيث أنه في العام 1936 تم افتتاح مقالع حجارة عبرية تقوم على "حصرية" العمل العبري[179].

واخيراً، لم تقتصر مشاريع التعاقد على قطاع البناء وحده، بل امتدت لتشمل العديد من القطاعات التي كانت تُشغل عمالة عربية رخيصة، مثل المستعمرات الزراعية، وبعض الصناعات. فمثلاً، كان "مكتب التعاقدات" التابع للشركة الأم حفرات هاعوفديم، يُشغل ما يقرب من 1200 عامل صهيوني في العام 1937 في مناطف تل أبيب، وحيفا والقدس[180].

وكان الهستدروت يهدف الى تحقيق هدف رئيسي من هذه التعاقدات: المساهمة في استيعاب الأيدي العاملة الصهيونية التي تهاجر الى فلسطين للاستيطان، بحيث أن التعاقد يضمن للهستدروت السيطرة الكاملة على آلية توزيع العمل، واختيار الشغلية، ويحرص على الدوام على "احتلال العمل". إن استيعاب العمالة الصهيونية في سوق عمل مغلق على الفلسطينيين يعتبر من أهم سياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الرامية الى إزالة الفلسطينيين بشكل عام عبر تطوير اقتصاد متطور لا مكان لهم فيه.

5.4 الخلاصة

إن المنافسة بين العامل الفلسطيني والعامل الصهيوني في سوق العمل، كانت تصب في صالح الأول، لأن المُشغلين، سواء كانوا صهيونيين أو غير صهيونيين، كانوا ينزعون الى تفضيل العمالة الأرخص. لتجاوز هذا المأزق، قامت الهستدروت بالاستفادة من الأموال الصهيونية التي ترد إليها من الخارج، لتنفيذ سياستين من شأنهما تفضيل العامل الصهيوني الأغلى على العامل الفلسطيني الأرخص: 1) جمعية العمال، وهي شركة أم قابضة على عشرات الشركات والمعامل والمستعمرات الزراعية التعاونية، والتي هدفت الى تشغيل العامل الصهيوني بشكل حصري في أسواقها التي راحت تتوسع؛ 2) التعاقد الذي مكّن الهستدروت من تنفيذ مشاريع ضخمة عوضاً عن أصحابها الرأسماليين، بحيث أن سيطرة الهستدروت عليها كانت الضمانة لعدم تشغيل عمال فلسطينيين.

---

[179] "يوجد حجارة عبرية للبناء في القدس"، *دافار*، تشرين ثاني 17، 1936 [بالعبرية].

[180] Abraham Ruvesky, *The Histadrut: A Labor Commenwealth in Making* (New York: League for Labor in Palestine, 1938), 95.

وبينما أن هذه السياستين هدفتا الى تحسين موقع العمال المستوطنين على حساب العمال الفلسطينيين في فلسطين، إلا أنها كانت سياسات غير مباشرة، ولم تنطوي على تعامل (سلبي) مباشر مع العامل الفلسطيني كونها لم تفتح المجال الى مواجهة مباشرة وحرة داخل سوق العمل نتيجة السيطرة السياسية الكاملة للهستدروت عليها.

في المقابل، حدثت المواجهة المباشرة بين فئتي العمال في القطاع الحكومي الانتدابي، وفي المشاريع الرأسمالية في فلسطين، حيث كانت سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين تختلف اختلافاً نوعياً عنها في السوق الهستدروتي.

الفصل السادس

سياسات الهستدروت في القطاع الحكومي الانتدابي

6 المقدمة

مع دخول الجيوش البريطانية الى فلسطين ابتداء من العام 1917، شرعت بريطانيا بتطوير البنية التحتية. وبحلول العام 1923، تعاظمت أهمية فلسطين الاستراتيجية، بعد أن تبلور مشروع نقل النفط من العراق الى ميناء حيفا. وإذا ما أضفنا الاعتبارات العسكرية لسلاح الجو البريطاني الذي اعتبر فلسطين محطة ضرورية للتزود بالوقود، ناهيك عن أنها قاعدة ارتكاز لحماية طريق الهند، تبين لنا طبيعة الاستثمارات التي قامت بها بريطانيا في فلسطين والتي تركزت في البنية التحتية التي شملت الطرق، وسكك الحديد، والموانئ، والبريد[181].

ويورد غروس اعتبارين وضعتهما الحكومة البريطانية نصب أعينها عند الاستثمار في فلسطين: من جهة، قامت بتطوير واسع في البنية التحتية؛ ومن جهة ثانية أرادت الحصول على نظام حكم مستقر[182]. وعليه، فإن القطاع الاقتصادي الحكومي شمل الى جانب البنية التحتية، قطاع التعليم، والقضاء، والشرطة، والحكم المحلي.

وقد ساهم "الانتعاش الاقتصادي" الذي سببه الاستعمار البريطاني الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة بشكل كبير، الأمر الذي أدى الى تدفق المزيد من العمالة العربية الرخيصة الى سوق العمل الحكومي ليجدوا نفسهم في منافسة مباشرة مع العمال الصهيونيين[183]. ومع أن القطاع الاقتصادي الذي أنشأته الحكومة البريطانية كان أصغر من القطاع الاقتصادي العربي أو القطاع الصهيوني، إلا أنه كان أكبر مُشغل يقوم بتوفير فرص عمل[184]. فهذا القطاع يقوم على العمل المختلط الذي يجمع العامل العربي جنباً الى جنب مع العامل الصهيوني.

---

[181] ناحوم غروس، "السياسيات الاقتصادية للحكومة البريطانية الانتدابية في أرتس-يسرائيل" *كاتيدرا: لتاريخ أرض إسرائيل واستيطانه*، عدد 24: 155 [بالعبرية].

[182] نفس المصدر، 156.

[183] Shulamit Carmi and Henry Rosenfeld, "The Origins of the Process of Proletarianization and Urbanization of Arab Peasants in Palestine" *ANNALS of the New York Academy of Sciences* 220, no. 6 (March 1973): 476.

[184] Daborah S. Bernstein, *Construction boundaries: Jewish and Arab works in Mandatory Palestine* (Albany: State University of NewYork Press, 2000), 35.

ويشير تقرير اللجنة الأنجلو-أمريكية بأن الحكومة البريطانية وفرت فرص عمل تتسع لأكثر من 13000 شخص، لكنها في سنوات الحرب العالمية الثانية، مثلاً، كانت ترتفع لتصل الى حوالي 55000 عامل[185]. وقد أدركت الهستدروت التي قامت بعمل مسح لرصد نسبة العمالة العربية مقابل العمالة الصهيونية في كل القطاعات، بأن الحكومة البريطانية تعتبر من أكبر المُشغلين في فلسطين، وأن المستوطنين الجدد الوافدين الى البلاد بحثاً عن عمل يجب أن يجدون ضالتهم في هذا القطاع. فمثلاً، خلال الأعوام 1919-1923 وصل الى فلسطين أكثر من 14000 عامل صهيوني، بحيث أنه لولا القطاع الحكومي الضخم لما تمكنوا من البقاء في فلسطين بلا عمل، سيما وأن الهستدروت في حينها لم تتحول بعد الى مُشغل كبير قادر على خلق فرص العمل. وبين العام 1922 والعام 1935 كانت نسبة الزيادة في الأيدي العاملة الصهيونية تصل الى حوالي 14.6% بينما أن نسبة الزيادة في السكان الصهيونيين بشكل عام كانت تصل فقط الى 11.5%[186] (أنظر: الملحق رقم 1). إن إيجاد أماكن عمل لكل هؤلاء المستوطنين العمال كان أحد الأهداف الرئيسية للهستدروت.

وعلى الرغم من أن المصالح السياسية بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين البريطانيين كانت تتلاقى، إذ أن الأخيرين تعهدوا بإقامة الوطن القومي اليهودي، ومساعدة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، إلا أن المصالح الاقتصادية للطرفين قلما كانت تتلاقى. ففي احدى رسائل اللجنة التنفيذية للهستدروت والمرسلة الى المندوب السامي بتاريخ 12 حزيران 1931، اتهمت الهستدروت الحكومة البريطانية بأنها تولي "اهتماماً قليلاً فقط في تأمين معيشة العامل العبري، مواطن الدولة، بما يتلاءم ومتطلباته كإنسان متحضر. فالحكومة تبدو غير مبالية لمصيره ومستعدة لإخضاعه بغية استغلال قوة العمل [العربية] الرخيصة، سواء في فلسطين أو خارجها"[187]. في المقابل، كانت العمالة العربية الرخيصة تسيطر على هذا القطاع الحكومي بشكل شبه كامل نظراً لأجرة العامل الفلسطيني المنخفضة مقارنة بالمستوطن الصهيوني. فمثلا، كتب رئيس قسم الوظائف والأعمال العمومية في الإدارة البريطانية في أيلول 1926 بأنه تم دفع أجرة ما يقارب 19000 يوم عمل في

---

[185] Anglo-American Committee of Inquiry on Jewish Problems in Palestine and Europe, *A Survey of Palestine: prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry*, vol. 2 (Palestine: the Government of Palestine, 1946), 731.

[186] Bernstein, Construction boundries, 22.

[187] رسالة من اللجنة التنفيذية للهستدروت الى المندوب السامي، بتاريخ 21 حزيران 1931. في *أرشيف الدولة*: CO 733/203.

فلسطين. وتوزعت أيام العمل تلك الى 2000 يوم للعمال المهنيين، الى جانب 17000 يوم عمل للعمال اللامهنيين. فيما يخص الأخيرين، فقد اشتملوا على 87.5% من العمالة العربية[188]، وهي نسبة ضخمة جداً، تعكس حجم الإشكالية التي حاولت الهستدروت التصدي لها، سيما مع تزايد أعداد العمال الصهيونيين في أعقاب وعد بلفور.

وقد كانت نسب العمال الفلسطينيين العالية في أماكن العمل التابعة للحكومة الانتدابية أمراً طبيعياً ومتوقعاً. فالحكومة البريطانية التي حرصت على تقليل نفقاتها قدر الإمكان في المستعمرات، استغلت الأيدي العاملة الفلسطينية كون الأخيرة تبيع قوة عملها بأسعار منخفضة. ففي التقرير الختامي الذي لخص أعمال اللجنة الحكومية البريطانية حول الأجور، بينت الأرقام الفجوة الكبيرة بين أجور العمال العرب والعمال الصهيونيين، كما هو واضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(1): الأجرة اليومية للعامل العربي واليهودي[189]

فئة العامل	الأجرة اليومية للعامل (بالميليم)
عامل عربي من القرية	150 -120
عامل عربي من المدينة	170 -140
عامل عبري غير مُنظم	200-150
عامل عبري منظم	300 -250

أما كتاب إحصاء فلسطين الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق الأنجلو أمريكية في العام 1946 فيوضح أن أجرة العامل اليومي العربي قد وصلت الى حوالي نصف أو ثلث أجرة العامل الصهيوني بين الأعوام 1939 و1944[190].

إن فشل الهستدروت في رفع نسبة العمالة العبرية في القطاع الحكومي كان يعود الى قدرتها المحدودة في التأثير على صناع القرار البريطانيين في فلسطين، والذين رغم التزامهم برعاية المشروع الصهيوني، إلا أن مشروعهم الاستعماري الخاص بهم كان يدفعهم الى

---

[188] رسالة من دائرة الأعمال الحكومية الى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 27 أيلول 1926، في الأرشيف الصهيوني، ملف رقم S9/1842.

[189] حكومة فلسطين (1928). "التقرير النهائي للجنة الأجور"، في *أرشيف الدولة*، ملف رقم CO 733/152

[190] Anglo-American Committee of Inquiry on Jewish Problems in Palestine and Europe, *A Survey of Palestine*, 774-780.

تفضيل العمالة العربية الأرخص. فالسياسات الاقتصادية البريطانية في المستعمرات كانت تخضع أكثر لوزير المالية ووزير المستعمرات البريطانيين، والذين حرصوا على أن تقوم كل مستعمرة من المستعمرات البريطانية باستخراج نفقاتها من داخلها، وعدم الإثقال على المملكة من خلال اللجوء الى دافعي الضرائب البريطانيين[191].

وقد سعت الهستدروت الى زيادة عدد العمال المستوطنين في القطاع الاقتصادي البريطاني، على أن تأتي هذه الزيادة على حساب العمال الفلسطينيين. ولأن الهستدروت لم تكن تمتلك سيطرة سياسية على مرافق العمل التابعة للبريطانيين، فإنها لم تتمكن من فرض أجندتها بشكل واضح ومباشر وحازم. فمبدأ "احتلال العمل" لازم سياسات الهستدروت الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين حتى في مرافق العمل البريطانية، بيد أن الطريقة التي سلكتها الهستدروت لتحقيقها في هذا القطاع كانت مختلفة.

وبشكل عام، استخدمت الهستدروت طريقتين للحد من الأفضلية التي يتحلى بها العامل الفلسطيني في مرافق العمل التابعة للحكومة البريطانية:

1) الضغط على الحكومة البريطانية لتوزيع العمل في القطاع الحكومي بحيث يحصل الصهيونيين على حصة أكبر مقارنة بحجمهم. وقد سعت القيادة الصهيونية طيلة فترة الانتداب، وخاصة بعد العام 1923 الى التدخل لدى السلطات البريطانية والمطالبة بـ "حصة عادلة" من التوظيف في أعمال الحكومة، وإضافة بند خاص بالـ "الحصة العادلة" في كل العقود والمراسلات بين الطرفين[192]. أحد أهم المحاولات الصهيونية، كانت بتاريخ 9 تشرين أول 1928 عندما توجه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان الى نائب وزير المستعمرات البريطاني متحدثاً باسم الهستدروت والعمال المستوطنين. لقد ادعى وايزمان حينها، بأن الاقتصاد الصهيوني في فلسطين يساهم بحوالي 40% من دخل الحكومة البريطاني في فلسطين، وعليه يتوجب على الحكومة أن ترفع نسبة العمال الصهيونيين في مرافقها الى نسبة مماثلة، وأن تدفع لهؤلاء العمال أجرة تتناسب مع مستواهم "الثقافي

---

[191] غروس، "السياسيات الاقتصادية للحكومة البريطانية، 154؛ دابورا بيرنشتاين، "عندما يسقط 'العمل العبري' عن جدول الأعمال: هستدروت العمال أمام القطاع الحكومي الانتدابي" في *دراسات في إقامة إسرائيل: الاقتصاد والمجتمع في فترة الانتداب 1918-1948*، تحرير آبي برالي وناحوم كارينسكي (النقب: جامعة بن غوريون، 2003)، 88 [بالعبرية].

[192] Deborah S. Bernstein, "Strategies of equalization, a neglected aspect of the split labour market theory: Jews and Arabs in the split labour market of mandatory Palestine," *Ethnic and Racial Studies* 21, no. 3. (1998): 459

والحضاري والمعيشي"[193]. وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل، إذ أن الإدارة المدنية البريطانية استمرت في تفضيل العمالة العربية الأرخص في مرافق علمها، الأمر الي استدعى الهستدروت الى البحث عن تكتيكات أخرى لدخول القطاع الاقتصادي الحكومي الانتدابي، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالاقتصادي الصهيوني بين 1926-1927.

2) التكتيك الثاني الذي اتبعته الهستدروت كان في السعي الى رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلسطيني. وربما كانت هذه من أولى السياسات التي اتبعتها الهستدروت ومست العامل العربي بشكل مباشر. في الواقع، فإن الأفضلية التي يحظى بها العامل العربي داخل سوق العمل، والتي تبدو واضحة جداً في القطاع الاقتصادي الحكومي الانتدابي، إنما تنبع من قوة عمله الرخيصة مقارنة بقوة عمل الصهيوني المرتفعة. وعليه، فإن أي تكتيك من شأنه أن يجسر الهوة بين قيمتي قوة العمل (الفلسطينية والصهيونية) قد يجعل حظوظ كلا الفئتين متقاربة، إن لم تكن متساوية، أثناء عرض قوة عملهم في السوق. وهذا التكتيك (جسر الهوة) من شأنه أن يأخذ شكلين، فإما تقليل أجرة العامل الصهيوني، وإما رفع اجرة العامل الفلسطيني. وقد كان واضحاً بأن الحد الأدنى للأجور التي حددتها الهستدروت للعمال الصهيونيين (300 ميليم يومياً) لا يمكن النزول عنه، لأنه الحد الأدنى المقبول على المستوطن الاوروبي لتحمل تكلفة الهجرة والاستيطان في فلسطين[194]. من هنا، مارست الهستدروت واحدة من أكثر سياساتها غرابة تجاه العمال الفلسطينيين: ففي الوقت الذي كانت الهستدروت تسعى الى التخلص من العمالة العربية، واحتلال كل مواقع العمل، فإنها كانت في ذات الوقت تسعى الى رفع الحد الأدنى لأجرة العامل الفلسطينيفي بعض أماكن العمل.

وقد سعت الهستدروت الى رفع الحد الأدنى من أجرة العامل العربي من خلال عدة طرق، شملت التوسط لدى الحكومة البريطانية، ثم تأطير العمال الفلسطينيين داخل منظمات واتحادات ونوادي لرفع وعيهم النقابي وجعلهم هم أنفسهم يطالبون بتحسين أجورهم، وقيادة بعض الاضرابات التي باشر لها العمال الفلسطينيين، وإصدار جرائد ونشرات بالعربية، وغيرها.

---

[193] أنظر البند 15 من رسالة حاييم وايزمان الى نائب وزير المستعمرات البريطاني بتاريخ 9 تشرين ثاني 1928، في *أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل*، ملف رقم IV208-1-128

[194] أنظر، مذكرة مرسلة من اللجنة التوجيهية للهستدروت الى لجنة الأجور البريطانية في العام 1928، في *أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل*، ملف رقم IV208-1-128

6.1 السياسة الثالثة: التوسط لدى الحكومة البريطانية

ثمة محاولتين رئيسيتين لدى قيادة الهستدروت لحث الحكومة البريطانية على رفع أجور العمال العرب. الأولى، عام 1928، والثانية نهاية عام 1942 أثناء الحرب العالمية الثانية. كلتا المحاولتين تم رفضهما من قبل السلطات البريطانية، خوفاً من هجرات واسعة للعمالة العربية من الريف الى المدينة في حال تم رفع الحد الأدنى للأجور[195].

في المحاولة الأولى، قام بن تسفي، باعتباره المتحدث باسم الهستدروت أمام لجنة الأجور، بتقديم عرض برفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلسطيني، على أن تتحدد الأجور من الأن فصاعداً بناء على "متطلبات الحياة" وبناء على مكان سكن العامل. لقد رفضت معظم الأطراف هذا المقترح: بالنسبة للبريطانيين وبالنسبة للمُشغلين الفلسطينيين (الذين كانوا أعضاء في اللجنة)، فإن تعيين حد أدنى من الأجرة للعامل الفلسطيني سيعود عليهم بخسائر مباشرة كبيرة[196].

المحاولة الثانية التي قامت بها الهستدروت بشكل رسمي كانت في العام 1942-1943. ففي خضم الحرب العالمية الثانية، شهدت فلسطين هجرات واسعة للفلاحين من الريف الى المدينة نظراً لانتعاش الاقتصاد الحربي. وأمام موجات "البلترة" المتتالية، حاولت الهستدروت الحد من المنافسة داخل سوق العمل، والتي تصب دائما في صالح العامل الفلسطيني. لكن البريطانيين رفضوا مرة أخرى مقترحات الهستدروت خوفاً من حصول ارتفعات في اعداد المهاجرين من الريف الى المدينة[197].

بموجب هذه السياسية، حاولت الهستدروت احتلال العمل في المرافق التي تسيطر عليها الحكومة البريطانية. وهي حاولت القيام بذلك من خلال رفع أجرة العمال العرب الأمر الذي من شأنه أن يقلل من الأفضلية التي يحظى بها في سوق العمل، وبالتالي، كانت الهستدروت تعتقد بأن هذه السياسة ستدفع السوق الى طلب أيدي عاملة عربية وصهيونية بنسب متقاربة، وهو أمر إن نجح سيعنى احتلال العمال الصهيونيين مواقع عمل أكثر من ذي قبل. ومع أن هذه السياسية كانت تمس العامل العربي بشكل مباشر، إلا أنها كانت موجهة أكثر تجاه

---

[195] بيرنشتاين، "عندما يسقط 'العمل العبري'" 94- 96.

[196] Bernstein, "Strategies of equalization", 460.

[197] Ibid. 461.

الحكومة البريطانية وليس تجاه العامل العربي نفسه كما هو الحال في السياسات الأخرى التي سنأتي عليها في الحال.

6.2 السياسة الرابعة: تأطير العمال العرب

لقد عملت الهستدوت على استخدام سياسات أخرى لرفع أجور العمالة العربية، مثل استمالة العمال العرب لمنظمات ونقابات تابعة للهستدوت بهدف تنظيم نضالهم المطلبي ودفعهم، هم أنفسهم، للمطالبة برفع أجورهم تحقيقاً لغاية الهستدروت: جسر الهوة بين أجرة العرب واليهود، لاستيعاب أعداد أكبر من المستوطنين في سوق العمل.

بداية، لا بد من التأكيد على أن تأطير العمال العرب تحت رعاية الهستدروت لم يكن بأي شكل من الأشكال يعني تنسيبهم كأعضاء لهم كافة الحقوق. فالاجتماع التأسيسي للهستدروت والذي حضره 87 عاملاً صهيونياً يمثلون 4433 عاملاً وعائلته لم يشمل أي عامل غير صهيوني. ولأن الهدف كان منذ البداية دعم وتطوير المشروع الاستعماري الاستيطاني، عبر زيادة عدة العمال الصهيونيين الذين يرغبون بالاستيطان الدائم في فلسطين، فإن تأسيس الهستدروت وتطورها تطلب أن تكون [وتبقى] منظمة للعمال اليهود الصهيونيين بشكل حصري، وليس منظمة مفتوحة على كل العمال في فلسطين.

وبالرغم من ذلك، قامت الهستدروت بالتوجه الى العمال العرب في مؤتمرها التأسيسي عام 1920 لبناء أشكال من التعاون. وقد تم مناقشة الأمر بشكل مفصل داخل مجلس الهستدروت بعد المؤتمر، بحيث أن الأخير قدم توصياته ومقترحاته للمؤتمر الثاني عام 1923، وتم إقرار مبادئ وخطوط عمل للتعاون مع العمال العرب. في هذه المؤتمر الأخير، تم التأكيد على أن "بناء علاقات أخوية مع العمال العرب من شأنها أن تشكل من الأن فصاعداً إحدى المهام الأساسية للعمال اليهود"[198]. وفي اجتماع اللجنة الرابعة لحزب أحدوت هاعافوداة في عين حارود في العام 1924، قال بن غوريون أنه "لا يمكن للعامل العبري أن يعمل 8 ساعات يومياً إذا **اضطر** العامل العربي أن يعمل 10-12 ساعة، والعامل العبري لن يتقاضى 30 قرشاً [أي 300ميليم] إذ اكتفى العامل العربي بـ 15 قرشاً فقط"[199] [التشديد تم إضافته لغرض هذه الرسالة]. وهو استخدم كلمة "اضطر" لتضليل العمال الصهيونيين الذين خاطبهم

---

[198] Kurland, Cooperative Palestine, 160.

[199] بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين'" 236.

في الاجتماع، إذ أن اضطرار العامل العربي (حسب بن غوريون) يأتي كنتيجة لجهله وعدم تنظيمه، بينما أن الهستدروت يمكنها أن تساعده في رفع أجرته وتحسين شروط عمله وتقليل ساعات العمل الطويلة.

ثمة أكثر من محاولة قامت بها الهستدروت لتنظيم العمال الفلسطينيين وتأطيرهم. وداخل الهستدروت عُرفت هذه المسألة باسم "التنظيم المشترك" (هإرغون هاميشوتاف)، وهي تسمية تضليلية لا تعكس طبيعة العلاقة التي تشكلت بين العمال العبريين والعمال الفلسطينيين. ويمكن القول بأن أسس "التنظيم المشترك" تم تحديدها في المؤتمر الثاني للهستدروت في العام 1923، وتم تحويلها الى برنامج عمل في المؤتمر الثالث في العام 1927. وفي اجتماعات الهستدروت ومجالس العمال الصهيونيين، فإن مسألة تنظيم العامل العربي لم تُطرح من الناجية المبدئية أو كنظرية فلسفية، وإنما طُرحت من الناحية العملية التي تخص المنافسة اليومية بين العامل الصهيوني والعامل الفلسطيني. فإذا لم تواجه حركة العمل الصهيونية مشكلة العامل العربي الذي تلتقي به يوميا في سوق العمل، فإنها قد تهدد وجودها بالكامل، وربما تُقوض مشروعها الاستيطاني[200].

بداية، أرادت قيادة حركة العمل أن تقيم وحدتان قوميتان مستقلتان من العمال داخل كل نقابة، على أن تتعاون الوحدتان فيما بينهما في كل ما يتعلق بشؤون النقابات المهنية، والمجتمع والاقتصاد. في كل نقابة، سيكون العمال الصهيونيين في الأقسام اليهودية أعضاء طبيعيين في الهستدروت ويعملون على تحقيق الحلم الصهيوني بجلب أكبر عدد من المهاجرين الجدد. ويمكن للأقسام العربية أيضا أن تقيم منظمة خاصة بها إن رغبت، لكن تحت اشراف الهستدروت الصهيونية. إن المنظمتان (الهستدروت الصهيونية والمنظمة العمالية العربية) ستشكلان بعد ذلك عصبة أممية تجمع كل عمال "أرض إسرائيل"[201]. لكن هذا السيناريو لم يرى النور، بسبب التردد الكبير بداخل الهستدروت، والخوف من تعاظم النفوذ السياسي للعمال الفلسطينيين في حال تم تنظيمهم. في المقابل، قامت الهستدروت بالعمل وفق تكتيكات أخرى لا تختلف كثيراً من حيث الجوهر، لكنها تؤدي نفس الغرض.

فيما يلي سأعرض أهم التكتيكات التي استخدمتها الهستدروت لتأطير العمال الفلسطينيين تحت مظلتها، وهي: 1) اللجنة المشتركة لنقابتي عمال سكك الحديد؛ 2) ونادي العمال العام؛

---

[200] تقرير مجلس عمال حيفا عن السنوات 1920-1927، في *أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل*، ملف رقم IV

[201] بن مائير، *الهستدروت*، 274.

3) وجريدة "اتحاد العمال" التي أصدرتها الهستدروت؛ وأخيرا، 4) تأسيس اتحاد عمال أرض-إسرائيل.

6.2.1 العمل المشترك في سكك الحديد

بعد الحرب العالمية الأولى ودخول الجيوش البريطانية الى فلسطين، بدأت الحكومة البريطانية بتطوير سكك الحديد. وابتداء من العام 1919 كان هناك عمال عرب وعمال صهيونيين يعملون جنباً الى جنب في مرافق سكك الحديد. وتعتبر سكك الحديد أكبر مكان عمل كان متوفراً طيلة فترة الانتداب، وكانت تسمى "أم العمال": وتبين المعطيات أن عدد عمال سكك الحديد كان في ارتفاع مستمر ابتداء من العشرينات ليصل الى حوالي 7800 عامل إبان الحرب العالمية الثانية[202]. وقد كانت سكك الحديد مكان عمل مغري بالنسبة للهستدروت لأنها تقوم على آلاف الأماكن المتاحة لتشغيل العمال.

وينقسم العمال في سكك الحديد الى نوعين: عمال مهنيين وعمال لا مهنيين. بالنسبة للمهنيين فقد كان يتراوح عددهم ما بين 500-800 طوال فترة الانتداب، وكانوا يتمركزون في حيفا حيث تكثر الورشات الميكانيكية وكراجات تصليح العربات والقاطرات. أما بالنسبة للعمال اللامهنيين، فكانوا منتشرين في كل مواقع عمل سكك الحديد والمرافق المرتبطة بها. وقد كان قسم كبير من العمال المهنيين من الصهيونيين. فالأخيرين كانوا يميلون الى العمل المهني في سكك الحديد كونه يمنحهم أجراً أعلى من الأعمال اللامهنية. إما بالنسبة للأعمال اللامهنية، فإن الأجرة المنخفضة التي كانت الحكومة البريطانية تمنحها جعلت سكك الحديد مكان عمل "وضيع" بالنسبة للقاعدة العمالية الصهيونية، على الرغم من كونه مكان عمل ضخم وقادر على استيعاب آلاف العمال.

وقد وصلت نسبة العمال الصهيونيين في سكك الحديد عام 1925 الى 14.81%[203]، ثم في العام العام 1929 الى حوالي 12.8%[204]، ثم الى حوالي 8.4% في العام 1936[205]، وحافظت على مستوى قريب حتى نهاية الانتداب[206].

---

[202] Lockman, *Comrades and Enemies*, 67.

[203] محضر اجتماع لمجلس عمال حيفا بتاريخ 12 تموز 1925. لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم: IV250-27-1-658b

[204] قائمة الأجور والوظائف في سكك الحديد بتاريخ 23 حزيران 1929. لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم: IV104-49-238

وقد أدركت قيادة الهستدروت أهمية القطاع الحكومي بشكل عام، وسكك الحديد بشكل خاص، كونها توفر فرص عمل كثيرة للمستوطنين الصهيونيين الوافدين لتوهم الى فلسطين ويبحثون عن عمل، معتبرة أن هذا القطاع ليس سوى حيز أخر لتطبيق العمل العبري. وقد وقفت الهستدروت منذ البداية أمام مشكلتين فيما يخص سكك الحديد:

1) صعوبة احتلال العمل داخل سكك الحديد، لأن الهستدروت لا تمتلك سلطة تنفيذية على الحكومة البريطانية بحيث تجبرها على استبدال العمال الأقل أجراً بالعمال الأعلى أجراً. وإذا ما ترك الأمر للمنافسة الحرة ضمن سوق العمل المفتوح، فإن حظوظ العمال المستوطنين اللامهنيين تكاد تكون معدومة إلا إذا قبلوا بتلقي أجر منخفض جدا؛

2) فيما يخص العمال المهنيين، فبالرغم من أنه كان هناك بضعة مئات من العمال المهنيين الصهيونيين في حيفا، إلا أن اجرهم كان أقل من الحد الأدنى الذي يتلقاه رفاقهم المهنيين في قطاعات أخرى. وإذا ما أراد الهستدروت أن تقود نضالات "نقابية" لتحسين ظروف عملهم، فإنهم سيخسرون وظائفهم لأن سوق العمل يوفر دائما عمالة عربية رخيصة.

من هنا، فإن الحل الوحيد المتاح أمام الهستدروت لممارسة سياسة احتلال العمل كانت من خلال "التعاون النقابي والنضالي" مع العمال الفلسطينيين في نقابة سكك الحديد، بحيث يتم خوض إضرابات أو نضالات ضد الحكومة البريطانية (باعتبارها المُشغل) دون أن يعني الأمر خسارة الصهيونيين لأعمالهم لصالح الفلسطينيين.

عند تأسيس الهستدروت، لم تكن نقابة عمال سكك الحديد والبريد والتلغراف تضم كل عمال السكك، ومع ذلك كان العمال الصهيونيين، رغم قلة عددهم، يسطرون على النقابة التي انضمت بالفعل الى الهستدروت في العام 1920، وحظيت بمكانة شبه مستقلة. فعندما انضمت النقابة الى الهستدروت، تحول كل العمال الصهيونيين فيها الى أعضاء طبيعيين، بينما بقي العمال العرب أعضاء في النقابة لكن دون عضوية الهستدروت[207]. وقد أدرك العمال الفلسطينيون أن نقابة سكك الحديد باتت خاضعة للصهيونيين، وأنهم مجرد مادة تسيطر عليها الهستدروت لتحقيق أهداف صهيونية خاصة بها. ففي العام 1924، كان هناك 529 عامل عربي ويهودي أعضاء في نقابة عمال سكك الحديد التي تسيطر عليها

---

[205] معلومات للاجتماع برئيس سكك الحديد في نيسان 1936. لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم IV208-1-13-mm

[206] في الحقيقة، فإن عدد العمال الصهيونيين في سكك الحديد لم يكن يهبط، بل حافظ على مجموع 400-500 عامل في معظم سنوات الانتداب، بيد أن الزيادات الكبيرة في عدد العمال الفلسطينيين هو ما جعل نسب الصهيونيين في هبوط.

[207] Bernstein, "Strategies of equalization" 466.

الهستدروت، من بين 2400 عاملاً. ويمكن القول بأن معظم العمال اليهود كانوا أعضاء في النقابة، بينما أن العمال العرب الأعضاء كانوا يشكلون ما بين 10-15% من مجموع العرب العاملين في سكك الحديد[208]. وقد حاولت الهستدروت استمالة المزيد من العمال العرب للانضمام الى النقابة التي تسيطر عليها، سيما وأن الحكومة البريطانية كانت تدعي باستمرار بأن نقابة عمال سكك الحديد لا تُعبر عن أغلبية عمال سكك الحديد. وحاولت الهستدروت عقد مؤتمرات وتشكيل لجان مركزية لادارة النقابة، بحيث تتشكل من العرب واليهود على حد سواء. ويشير بولس فرح في مذكراته الى أن العمال العرب كان يدركون أن هدف الهستدروت من كل هذه المحاولات هو زيادة حصة العمال اليهود في سكك الحديد، وهذا يفسر عدم انضمام الكثير من الفلسطينيين اليها[209].

وقد خرج العمال العرب من النقابة ليشكلوا نقابة فلسطينية مستقلة وهي اتحاد عمال سكك الحديد العرب في العام 1925. وبعد العام 1925 كان هناك نقابتين لعمال سكك الحديد، الأولى تابعة للهستدروت والثانية تابعة لجمعية العمال العرب. وقد برزت هنا تباينات حادة بين قيادات الهستدروت، واللجنة التنفيذية لنقابة سكك الحديد الصهيونية من جهة، وبين قاعدة عمال سكك الحديد الصهيونيين من جهة ثانية، خاصة أولئك العاملين في مدينة حيفا، والذين كانوا يلتقون يوميا مع العمال الفلسطينيين وينظرون الى أهمية النضال الطبقي المشترك بطريقة تختلف عن رؤية قيادة الهستدروت[210]. بالنسبة لتلك القاعدة العمالية، فإن العمل المشترك ما بين الفلسطينيين والصهيونيين يعتبر هام جداً لتحسين ظروف عملهم. لكن بالنسبة لقيادة الهستدروت، فإن التعاون لا يجب أن يتم من خلال التنسيق مع نقابة عمال فلسطينية مستقلة عن الهستدروت، وإنما من خلال نقابة تابعة لها.

وقد دفعت القاعدة العمالية من كلا الجانبين الى تشكيل لجنة عمل مشتركة للتنسيق ما بين النقابتين، وذلك على الرغم من السياسات العامة للهستدروت والتي بقيت ترفض التعاون مع نقابة عمال فلسطينية وتفضل التعاون مع أفراد من العمال العرب. على الرغم من ذلك، تم

---

[208] Lockman, *Comrades and Enemies*, 78.
[209] Lockman, *Comrades and Enemies*, 82.
[210] Bernstein, *Construction boundries*, 194-195.

تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمل بين نقابتي عمال سكك الحديد في العام 1928، وتم وضع لائحة داخلية لتنظيم عملها وأهدافها[211].

وقد أُجبرت الهستدروت على التعاون مع النقابة الفلسطينية باعتبارها أمر واقع في نهاية المطاف. وأحد اهم الأسباب التي دفعت الهستدروت الى ذلك هو رغبتها في الاستفادة من التعاون لاستمالة العمال الفلسطينيين وإرجاعهم الى نقابة سكك الحديد الصهيونية. فالهستدروت رأت في نقابة عمال فلسطينية خطرا على مشروعها في احتلال العمل، وأرادت أن تمرر كل المعارك النضالية لتحسين ظروف العمل من تحت مظلتها.

وعلى ما يبدو فإن تحكم الهستدروت في قرارات اللجنة التنفيذية لنقابة سكك الحديد الصهيونية، كان يعرقل أعمال اللجنة المشتركة دون أن يؤدي الأمر الى إلغائها. فمن جهة، اعتبرت الهستدروت بأن أي نجاح لأعمال اللجنة المشتركة من شأنه أن يقوي جمعية العمال العرب، ونقابة عمال سكك الحديد العرب؛ لكن من جهة ثانية فإن رفض التعاون معها من شأنه أن يؤلب عليها العمال المستوطنين الذين رأوا حاجة ملحة في التعاون مع العمال الفلسطينيين في سكك الحديد.

ورغم أن العلاقة بين النقابتين كانت تتراوح بين المقاطعة والتعاون، بناء على تطور الأحداث السياسية بعد العام 1929، إلا أن التعاون بينهما في أطار اللجنة المشتركة كان هو الخط السائد وصولا الى العام 1936، عندما انحلت اللجنة تحت وطأة العداوات المتزايدة بين الفلسطينيين والصهيونيين[212]. وأثناءالثورة العربية الكبرى، وإضراب العمال الفلسطينيين، مارست الوكالة اليهودية والهستدروت ضغوطاً على الحكومة البريطانية لزيادة عدد العمال الصهيونيين مستغلة انسحاب العديد من العمال العرب من سوق العمل. بيد ان الحكومة رفضت خوفا من تفاقم العداوة العربية ضدها[213].

وفيما يتعلق بالتعاون الخجول بين الهستدروت والعمال الفلسطينين، في إطار اللجنة المشتركة، فإن بعض الباحثين يرون بأن الهستدروت قد نجحت نجاحاً متواضعاً في زيادة عدد العمال الصهيونيين في سكك الحديد، خاصة في النصف الأول من عقد الثلاثينات،

---

[211] اللائحة الناظمة للجنة المشتركة لعمال سكك الحديد، 1928، لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم IV208-1-143a

[212] Bernstein, *Construction boundries*, 196.

[213] Bernstein, *Construction boundries*, 173.

عندما قادت إضرابات جنبا الى جنب مع العمال العرب، بحيث أنها نجت في توظيف حوالي 120-150 عامل صهيوني جديد بين العام 1934-1936[214].

ومهما يكن من أمر، فإن العمل المشترك ما بين العمال الفلسطنيين والعمال الصهيونيين توقف في أثناء الثورة العربية الكبرى، ليعود ويتجدد في بداية الأربعينات مع تردي الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة. ومرة أخرى، كانت القاعدة العمالية من الفلسطينيين والصهيونيين، خاصة في حيفا، هي التي دفعت نحو إعادة تنسيق العمل بين نقابتي سكك الحديد. بيد أن الهستدروت وقفت هذه المرة بكل حزم ضد التعاون مع العمال العرب بعد أن تحولت الى قوة سياسية واقتصادية ولم تعد بحاجة لاستغلال العمال العرب لتحسين أوضاع الصهيونيين.

وعلى كل حال، فإن العمال الفلسطينيين والصهيونيين في القاعدة، خاضوا عدة إضرابات مشتركة في العام 1942، ثم عام 1944 ثم عام 1946، لتحسين ظروف العمل[215]. وقد وقفت الهسدروت بشكل حازم الى جانب الحكومة البريطانية في رفض هذه الإضرابات، لما فد تحققه من منفعة على العمال الفلسطينيين.

وباختصار، فإن العمل داخل سكك الحديد يعتبر ظاهرة نادرة من حيث طول المدة التي جمعت عمالاً من كلا الفئتين في مكان عمل واحد في ظل تعاون نقابي. ولأن الهستدروت لم تستطع أن تؤثر على ظروف العمل داخل هذا القطاع من خلال تشكيل نقابة عمال صهيونية مغلقة على الصهيونيين أنفسهم وقادرة على احتلال العمل، فإنها قبلت مرغمة التعاون مع العمال العرب. لقد كان التعاون يجري من خلال نقابة سكك الحديد الوحيدة التي تضم كلا الطرفين قبل العام 1925. لكن بعد انفصال العمال العرب، استمر التعاون من خلال اللجنة المشتركة (1928-1936) التي أسسها العمال من كلا الطرفين، واضطرت الهستدروت الى تبنيها على مضض، بحيث سمحت للعمال العرب بقيادة إضرابات ونضالات هامة. والهستدروت بقيامها بذلك إنما كانت تغض النظر، مؤقتاً، عن العداء القومي تجاه العمال العرب، وتستبدله بتعاون قد يعود عليها بمنافع آنية[216]. وبينما أن الهستدروت لم تجني الكثير

---

[214] Lockman, *Comrades and Enemies*, 95.

[215] Bernstein, "Strategies of equalization" 467.

[216] Deborah S. Bernstein, "Expanding the Split Labor Market Theory: Between and within Sectors of the Split Labor Market of Mandatory Palestine" *Comparative Studies in Society and History* 38, no. 2. (Apr. 1996): 265.

من هذا "التعاون"، إلا أنه ظل ظاهرة جديرة بالإهتمام استمرت حتى انسحاب البريطانيين وقيام دولة إسرائيل.

6.2.2 نادي العمال العام

لقد أدركت الهستدروت أن العمل العبري في المدن الكبرى والمختلطة هو إشكالية كبرى، لأن هذه الأماكن هي ملتقى للعمال العرب والصهيونيين، وتسود فيها قوانين السوق الرأسمالية. وحتى العام 1924، كانت الهستدروت تعتقد بأنه يمكن اغلاق الاقتصاد الصهيوني أمام العمالة العربية بكل سهولة، لكن ليس في المدن الكبرى، مثل حيفا ويافا. فهذه المدن شهدت انتعاشا مع وصول الهجرة الرابعة ووفرت فرص عمل جديدة وكثيرة.

في المقابل، شهدت حركة العمل الفلسطينية تطورا ملحوظا كميا وكيفيا، اذ بدأت تنظم صفوفها، وأسست في العام 1925 جمعية العمال العرب، التي بدأت تأطر العمال الفلسطينيين. وتحولت الجمعية سريعا الى منافس للهستدروت، خاصة في حيفا حيث أطرت العديد من عمال سكك الحديد العرب. وقد استشعرت الهستدروت الخطر الكامن في تنظيم العمال العرب لأنفسهم على أساس قومي ونقابي، الأمر الذي يهدد مشروع احتلال العمل. فالنضالات المطلبية يجب أن تمر من تحت مظلة الهستدروت التي تضع نصب أعينها هدفا واحدا فقط وهو زيادة عمل نسبة المستوطنين في سوق العمل، سواء القطاع الخاص في المدن، أو السوق الهستدروتي "العام" في كل انحاء فلسطين.

في العام 1925 قررت الهستدروت انشاء نادي عمال في مدينة حيفا، تحت اشراف مجلس عمال حيفا، وهو أعلى سلطة تنظيمية للهستدروت على مستوى المدينة. وكان ثمة ثلاثة أهداف من وراء انشاء النادي: أولاً، ابعاد العمال العرب في حيفا عن النقابات والاتحادات العمالية العربية المنافسة؛ وثانياً، السيطرة على النضالات المطلبية للعمال العرب وتجييرها لخدمة الهستدروت؛ وثالثاً، رفع وعي العمال العرب في أماكن العمل المختلطة للمطالبة برفع أجورهم وبالتالي تتساوى أجرة العامل الفلسطيني والعامل الصهيوني داخل سوق العمل، ولا تعود هناك أفضليه للفلسطينيين.

في تموز 1925 بدأ نادي العمال العام عمله تحت اشراف عضو بارز في الهستدروت يدعى "خلفون"، ومساعد عربي يعمل كخياط يدعى فيليب حسون. وسرعان ما جذب النادي اهتمام

بعض النجارين والخياطين العرب من خلال فتحه لصفوف مسائية لتعليم اللغة العبرية والعربية، ومحاضرات يقمها يساريون حول العمل النقابي، بالإضافة الى جرائد وصحف فلسطينية وعربية. كما أن العضوية في النادي منحت العامل الفلسطينية القدرة على الحصول على تدريبات مهنية في معهد التخنيون في حيفا. وأخيرا، قام النادي بتنظيم العمال الفلسطينيين في نقابات واتحادات، لعل أهمها نقابة النجارين والخياطين[217]. وساهم النادي في الاشراف على نضالات مطلبية، لعل أهمها اضراب النجارين والخياطين العرب في تشرين أول 1925، والذين حظي بنجاح نسبي تحت اشراف الهستدروت.

وكان من شأن النادي أن يتحول الى ملتقى للعمال العرب، بحيث يشرف الهستدوت عليهم دون أن ينسبهم بداخله. ومع ذلك، فقد أدرك بن غريون أنه يقوم بعمل خطر: فهذا سلاح ذو حدين، إذ أن السيطرة على العمال العرب وتجيير كافة نضالاتهم لخدمة الهستدروت، من شأنه أن يحول العمال العرب الى حركة واعية لأهدافها القومية أيضا، سيما وأن العرب سيكتشفون عاجلا أم اجلا إصرار الهستدروت على عدم تنسيبهم. ففي اجتماع بين بن غوريون وبين خلفون، قال الأول للثاني: حذار، "لا تذهب في الأمر بعيداً" إذ أننا قد ننظمهم ونعلمهم ليأتي "الحاج أمين الحسيني ويجني الثمار"[218].

ومع ذلك، قام النادي بتبني عدة إضرابات قام بها العمال الفلسطينيين المنتسبين الى النادي. ولعل الأضراب الوحيد الذي حظي بنجاح نسبي كان في تشرين أول 1925 عندما ذهب النجارين والخياطين الى اضراب مفتوح عن العمل تحت رعاية النادي، وباشراف اللجنة التنفيذية للهستدروت. وبغض النظر عن نتائج الإضراب، والتي اعتبرت إيجابية، فإننا يجب أن ننظر الى هذه التجربة بعيون نقدية. ويرى لوكمان، بأن أحد أهم دوافع الهستدروت لمساعدة العمال العرب وتنظيمهم في إطار النادي كانت السعي لاحتلال المزيد من مواقع العمل من خلال رفع أجرة العمال العرب وبالتالي التقليل من المكانة المفضلة للفلسطيني في سوق العمل.[219]

---

[217] Lockman, *Comrades and Enemies*, 54-55.

[218] مقابلة مع أبراهام خلفون، في العام 1976، أجرى المقابلة ديفيد ناتيف. لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف صوتي رقم NT-364

[219] Lockman, *Comrades and Enemies*, 55.

ويمكن اعتبار النادي تجربة مارقة في محاولات الهستدروت لتنظيم العمالة العربية، إذ أنه لم يستمر سوى لعامين فقط. في العام 1927 بدأ النادي يفقد قدرته على الاستمرار، إذ أنه بات واضحاً أنه لا يمكن تكرار التجربة الناجحة جزئيا لإضراب تشرين الأول 1925.

6.2.3 صحافة الهستدروت العربية

والى جانب النادي، قامت الهستدروت أيضا بنشر جرائد عربية موجهة للعمال العرب على وجه الخصوص، ولعل أهمها هي: "أتحاد العمال"، و"حقيقة الأمر".

كانت "اتحاد العمال" جريدة تابعة للهستدروت، وأشرف على تحريرها يتسحاق بن تسيفي الذي أجاد العربية بطلاقة. وربما كان هدف هذه الجريدة، التي ظهر عددها الأول في نيسان 1925، هو تجميل صورة الهستدروت في أوساط العمال العرب، وأيضاً، وهذا الأهم، رفع الوعي الطبقي للعمال العرب بهدف حثهم لاحقا على المطالبة برفع أجورهم، وهي غاية الهستدروت من التعاون مع العرب[220]. ويؤكد لوكمان أن الجريدة كانت مشروع فاشل، بحيث أن استمرارها المؤقت لم يكن بفضل حضورها القوي، وانما بفضل المساعدات التي خصصتها الهستدروت لهذه الغاية. وفي بداية العام 1928 توقفت الجريدة عن الصدور.

أما جريدة "حقيقة الأمر" الأسبوعية فقد بدأت تظهر في العام 1937 واستمرت الى ما بعد العام 1948. وقد استهدفت الجريدة القرّاء العرب بهدف رفع وعيهم السياسي بما يتلائم والمشروع الصهيوني، ودفعهم الى تقبل سياسات الهستدروت الاقتصادية[221]. وكمثال، نشرت الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ 1 آب 1945 مقالة بعنوان "كيف ضمت نقابة الموظفين آلاف العمال إليها؟". في هذه المقالة، استخدمت الهستدروت لغة بسيطة جداً لكنها فوقية، ترى في العمال والموظفين العرب جهلة، لا يدركون مصلحتهم، وليس لديهم أدني معرفة في العمل النقابي. أما الهستدروت بدت وكأنها المنقذ الذي لا مفر إلا من اللجوء إليه، وأن اللجوء إليه في كل مرة كان يؤدي الى نتائج إيجابية فورية[222].

---

[220] Ibid, 54.

[221] انظر أهداف الجريدة لدى ارشيف الجرائد الصهيونية على موقع "جرايد":
http://web.nli.org.il/sites/nlis/en/jrayed/Pages/Haqiqat_al-Amr.aspx؛ تم الدخول بتاريخ 1 حزيران 2018.

[222] "العمل والعمال: كيف ضمت نقابة الموظفين آلاف الأعضاء إليها؟"، *حقيقة الامر*، آب 1، 1945.

6.2.4 اتحاد عمال أرض إسرائيل

وقد كان نادي العمال العام واللجنة المشتركة لنقابتي سكك الحديد ثمرة نقاشات واسعة داخل الهستدروت حول مسألة العمالة العربية، والحسنات والسيئات التي قد تنجم عن تنظيمها تحت رعاية الهستدروت. بيد هذه المحاولات كانت محدودة في قطاع محدد أو مدينة معينة، ولم تكن لترتقي الى سياسة شاملة تُعنى بالعلاقة الكلية بين العامل العربي والعامل الصهيوني في كل المواقع المختلطة. ومع وصول الهجرة الرابعة، وتوسع الاقتصاد البريطاني ومرافق عمله، أصبحت قضية العمالة العربية أكثر الحاحا داخل الهستدروت لدرجة أن المؤتمر الثالث عام 1927 طرح القضية بشكل أوضح، وصاغ خطط للتعامل معها.

الى جانب نقابة عمال سكك الحديد ونادي العمال العام والصحف، التي كان تأثيرها على العمال العرب محدوداً ويقتصر على منطقة (مثل حيفا) أو قطاع عمل (مثل سكك الحديد)، فإن الهستدروت اتخذت قرارا تكتيكيا في مؤتمرها العام الثالث العام 1927 بإقامة "اتحاد عمال أرض إسرائيل" والذي بدأ نشاطاته العملية في العام 1932[223].

في المؤتمر الثالث للهستدروت، تم طرح مسألة العمالة العربية اللامهنية، واللامنظمة بشكل أوسع، وتم ربط البطالة التي عانى منها الصهيونيين أثناء الأزمة الاقتصادية (1926-1927) بالتدفق المستمر للعمال العرب الى أماكن العمل المختلطة. وقد طرح حزب أحدوت هاعافوداة مقترحا، لاقى استحسانا وتم اقراره بأغلبية كبيرة، وهو تشكيل اتحاد مشترك للعمال العرب واليهود في أرض إسرائيل. ويمكن تلخيص الخطوط العامة لهذا المقترح على النحو التالي:

1) ضرورة البدء الفعلي بالعمل المشترك ما بين العمال اليهود والعمال العرب في كل الشؤون المشتركة فيما بينهم. وقد كان واضحا أن الشؤون المشتركة انما تكمن في الجانب الاقتصادي المعيشي المتعلق بظروف العمل، ومستوى الأجور وحسب؛

2) كل نقابة ستشمل من الأن فصاعدا قسمين، الأول عبري ويعتبر أعضاءه أعضاء طبيعيين بداخل الهستدروت الذي لن يغير من نظامه الداخلي أو لوائحه الناظمة نتيجة لهذا التجديد، والثاني عربي وينضوي تحته كل العمال العرب الذي يمكن لهم أن يشكلوا، إن

---

[223] بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين'" 233..

أرادوا، "هستدروتاً" خاصاً بهم. إن العمل المشترك ما بين القسمين لا يلغي الاستقلالية النسبية لكل قسم[224].

بشكل عام، سيتم الترويج للاتحاد باعتباره هيئة عليا تجمع بداخلها نقابتين قوميتين للعرب واليهود، تكونان متساويتان ومتماثلتان. بيد أن اشراف الهستدروت الصهيوني على الأمر، جعل المساواة الحقيقية أمراً مستحيلا منذ البداية. فلم تكن في نية الهستدروت الاهتمام بمشاكل العامل العربي وانما هدفت الى تعزيز مواقع الطبقة العاملة الصهيونية داخل سوق العمل الذي لا تستطيع أن تسيطر عليه سياسياً. فمثلا، أصرت أحدوت هاعافوداة أن تضيف بندا على مقترحها، وهو أن "اساسات بناء الاتحاد تقوم على الاعتراف الواضح بحق الهجرة العبرية الى ارض إسرائيل، وبقيمتها الإيجابية" على سوق العمل وبناء الاقتصاد.

ولأن هدف الاتحاد هو تحسين ظروف العمل بشكل عام لاستيعاب المزيد من المستوطنين الصهيونيين داخل السوق، فإن الأمر كان يعني عدم وجود نية لمساعدة العمال العرب في إيجاد أماكن عمل لهم في حال فقدوها. فمثلا، رفض الاتحاد قبول عضوية ثلاث فئات من العمال العرب: العاطلين، والأفراد غير المأطرين في نقابات مهنية والذين ينضمون الى الإتحاد كأفراد؛ والشباب ما دون سن العشرين عاما. وسبب رفض هذه الفئات إما كونهم عاطلين ويحتاجون الى مساعدة الهستدروت في إيجاد أماكن عمل، أو أن إمكانية فقدانهم لعملهم واردة في المستقبل المنظور وبالتالي سيحتاجون لمساعدة مكاتب التشغيل التابعة للهستدروت، التي تفرد خدماتها لمساعدة العمال اليهود حصراً[225].

ومع ذلك، كانت قيادة الهستدروت مدركة لوضعية العمال العرب بداخل الاتحاد، والتي انطوت على تناقض لا يمكن حله: من جهة، لا يمكنها ان تضع خدماتها في متناول العمال العرب، ولا يمكنها ادخالهم الى سوق العمل العبري، أو رعايتهم في أثناء فترات البطالة. ومن جهة أخرى، عليها أن تحول الاتحاد الى إطار جاذب للعمال العرب لعدة أسباب أهمها، سحب البساط من تحت اقدام جمعية العمال العربية، والسيطرة على النضالات المطلبية للعرب بحيث تضمن أن نتائج الأضراب، في حال نجاحه، ستشمل ادخال المزيد من العمالة العبرية الى أماكن العمل المختلطة التي تشهد منافسة.

---

[224] وربما يشكل هذا اعاة نظر في المقترح القديم عن الارغون المشترك بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين'" 236. 238.

[225] بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين'" 238-239.

مع بداية النمو الاقتصادي وتوسع سوق العمل في العام 1932، بدأ العمال العرب ينهلون بشكل متزايد على اتحاد عمال ارض إسرائيل للمطالبة بالحصول على مساعدات. وبالفعل، قام الاتحاد بالاشراف على العديد من الإضرابات، لعل أهمها: اضراب عمال شركة النفط فاكوم (Vacuum Oil Co.)، ومخابز منتسنمناي الألمانية (Mintzenmai)، وشركة "شيل" (Shell) ومصانع التبغ، وغيرها، وجميعها حصلت عام 1932[226]. وقد كان العمال العرب هم المبادرين في طلب مساعدة الاتحاد، وأحيانا كانوا يتأثرون بنصائح العمال اليهود الذين حثوهم باستمرار على التوجه وطلب المساعدة من الاتحاد[227].

كان هدف الاتحاد هو تنظيم العمال العرب تحت رعاية الهستدوت، ووفق خطوطه الناظمة، دون أن يعني الأمر زيادة العمالة العربية في القطاع الاقتصادي الصهيوني. ولا يهمنا هنا النتائج التي خلصت اليها هذه الإضرابات العديد والمشتركة. فمعظمها آلت الى الفشل تحت رعاية الهستدروت. لكن المهم هنا، السياسة التي اتبعتها الهستدروت في المزاوجة بين احتلال العمل وطرد العرب من السوق، وبين تنظيم العمال العرب في الاتحاد كتكنيك مؤقت.

6.3 الخلاصة

إن هذه السياسة التي اتبعتها الهستدروت في تنظيم العمال العرب نشأت بفضل الحضور القوي للعمال الفلسطينيين في اقتصاد السوق الذي لا تستطيع الحركة الصهيونية السيطرة عليه. وطالما أن الأمر كذلك، فإن ممارسة سياسة احتلال العمل ستكون غير مجدية لأن المُشغل عادة ما يفضل الاحتكام الى قانون السوق، وتشغيل العمالة الأرخص. وعليه، يمكن فهم سياسة الهستدروت في هذا القطاع، على أنها محاولة للتدخل في قوانين السوق الرأسمالية من خلال تقليل الفجوة بين أجور العمال العرب الموجودين بكثرة داخل السوق، وبين أجور العمال اليهود الذين إذا لم يجدوا فرص عمل مناسبة فإنهم سيغادرون البلاد. في هذا السياق، فإن سياسة الهستدروت بدأت في مطالبة الحكومة البريطانية وضع حد أدني للأجور. وعندما فشلت هذه المساعي، قررت الهستدروت عدم الانتظار وتنظيم العمال العرب لدفعهم هم

[226] مسح قام به أغاسي حول النشاطات والفعاليات في السنتين 1932-1933. لدي لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم IV104-193-27

[227] بيرنشتاين، "'اتحاد عمال فلسطين'" 241.

أنفسهم بالمطالبة بأجور أعلى. في كلا الحالتين، فإن أجراً أعلى للعامل العربي في بعض أماكن العمل، سيخدم سياسات الهستدروت بشكل مؤقت.

وقد كانت الهستدروت تمضي قدما في سياساتها للعمل العبري من جهة (أنظر الفصل الخامس والسابع)، ومن جهة أخرى تروج لنفسها على أنها ترعى العمال العرب وتحسن من ظروف عملهم. وكانت حجتها في ذلك أن نضالات العمال اليهود أثرت إيجابا على العمال العرب[228].

وأخيراً، فإن الهستدروت كانت واضحة، ومنذ البداية، في حدود علاقتها مع العمال العرب، خاصة إذا ما تعلق الأمر في منح الأخيرين عضوية كاملة داخل الهستدروت. فمثلا، قام بعض العمال العرب بالاجتماع مع بن غوريون في العام 1925 وتحدث باسمهم جورج نصار. لقد أراد هؤلاء العمال الانضمام بالفعل الى الهستدروت والاستفادة من كافة خدماتها. وربما كان ذلك خطأً أحمراً لدى قادة الهستدروت لأن الأمر قد يتيح للعمال العرب إمكانية دخول كل أماكن العمل التي تسطر عليها الهستدروت. وعليه، كان رد بن غوريون واضحاً بالرفض[229]. من جانب أخر، قام العديد من المثقفين الفلسطينيين بالتحذير من مساعي الهستدروت التضليلية تجاه العمال العرب، وتم نشر العديد من المقالات التي تكشف حقيقة العلاقة التي أرادت الهستدروت بناءها مع العمال العرب[230].

---

[228] أنظر مثلا: "من برنامج اتحاد عمال فلسطين المقدم الى المؤتمر الدولي في باريس" *حقيقة الأمر*، أيلول 12، 1945.

[229] سكريتارية اللجنة التنفيذية للهستدروت، محضر اجتماع بتاريخ 11 كانون أول 1925. لدى أرشيف مركز بنحاس لافون لدراسات حركة العمل، ملف رقم IV-208-1

[230] على سبيل المثال، أنظر: "اعتصاب في حيفا" [خطأ مطبعي في العنوان، والمقصود اعتصام في حيفا]، *الكرمل*، تشرين أول 10، 1925؛ "عمالنا يتنبهون: النقابات اليهودية تستغل قوى العمال الوطنيين"، *فلسطين*، آب 19، 1927.

الفصل السابع

سياسات الهستدروت في الاقتصاد اليهودي الخاص

7 مقدمة

منذ العام 1920 احتلت الهستدروت مكانة مركزية في قيادة مشروع الاستعمار الاستيطاني، وإدارة مجتمع اليشوف. وبعد العام 1933 استطاعت حركة العمل أن تقود المنظمة الصهيونية العالمية. لذا، فإن الأدبيات الصهيونية، خاصة تلك التي وضعها قادة حركة العمل، تحاول أن تصور مجتمع اليشوف على أنه مجتمعاً تعاونيا[231]، وتولي اهتماما خاصاً للمؤسسات "القومية" كالصندوق التأسيسي، والصندوق القومي، والهستدروت، وكل أشكال التنظيم الاجتماعي الاقتصادي التي رافقتها كالكيبوتسات والمستوطنات التعاونية.

لكن، هذا لا يعني أن كل الاقتصاد الصهيوني ما بين العام 1920-1948، كان اقتصادا تعاونيا تحت سيطرة الهستدروت. فحسب تقديرات أوليزور (Olitzur)، فإنه ما بين العام 1918 والعام 1937 كان تدفق رأس المال اليهودي الى فلسطين ينقسم الى 21% رأس مال "قومي" أو "عام" (تشرف عليه المنظمة الصهيونية وأذرعها)، مقابل 79% رأس مال خاص، أما وفق تقديرات غلعادي (Giladi)، فإن النسب هي 30% مقابل 70 %، على التوالي[232]. أن سيطرة رأس المال الخاص على جزء كبير من اقتصاد اليشوف، كان يعني أن ثمة مرافق اقتصادية عديدة لا تخضع لسيطرة الهستدروت، وانما تعمل وفق منطق السوق الرأسمالي. وفيما يخص موضوع هذا البحث، فإننا سوف نركز على الصراع ما بين العمال الصهيونيين والعمالة العربية الرخيصة، في القطاع الصهيوني الرأسمالي، لدراسة دور الهستدروت والتي اختلفت سياساتها اختلافاً جوهرياً عنها في القطاع الحكومي الانتدابي، أو القطاع الاقتصادي الهستدروتي التابع لها.

7.1 الموقف من رأس المال والقطاع الخاص

كانت مواقف قادة حركة العمل من رأس المال اليهودي الخاص هي مواقف متضاربة، ومرتبطة بالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، حيث كان الرأسماليين اليهود، حينها،

---

[231] موشيه ليسك، *تاريخ اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل منذ الهجرة الأولى* (القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلماء، 2002)، 270 [بالعبرية].

[232] Kimmerling, *Zionism and Economy*, 30.

يُفضلون العمالة العربية على المستوطنين الصهيونيين، لأسباب عديدة تم ذكرها أعلاه. وقد ظلت هذه الصورة النمطية مستمرة حتى بعد قيام الهستدروت. ففي العام 1923، كان ثمة من يعتقد بأن "رأس المال الخاص لا يفضي الى اقتصاد قوي، كونه لا يترك مكاناً للمهاجرين الجدد. وضمن هذا الاعتبار فإنه [رأس مال] لاقومي"[233]. ومع ذلك، فإن العديد من أعضاء حركة العمل كانوا مستعدين للسماح لرأس المال الخاص بأن يشارك في بناء مجتمع اليشوف، لأنهم كانوا على دراية، على الأقل قبل العام 1933، بأن قدرات الهستدروت، وحفرات هاعوفديم لم تتطور بعد لدرجة مناسبة لامتصاص كل العمالة الصهيونية الجديدة الوافدة.

لكن بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت اليشوف (1926-1927)، والتحالف الذي نجم عنها بين أهم الأحزاب العمالية (1930) ثم التحالف بين العمال والطبقة الوسطى (1933)، تحول الهستدروت الى مُشغل كبير للعمل، وظهرت لديه قدرات على استيعاب أعداد متزايدة من العمال. لذا فإن قضية رأس المال اليهودي الخاص كانت قضية خلافية، على الأقل بين العام 1920-1930، لكنها لم تعالج بشكل كافي ولم يستطع الهستدروت أن ينسج منها سياسات عمل واضحة. أما بعد العام 1930، فقد انتقلت مسألة الصراع بين العمال الفلسطينيين والصهيونيين في القطاع اليهودي الخاص من كونها قضية خلافية تُثار في جلسات الهستدروت الى صراع حقيقي على الأرض، وانطوت على سياسات تدخل كانت عنيفة في كثير من الأحيان.

وفيما يخص القطاع الرأسمالي الخاص، فإن الصراع تطور ليشمل خمسة أطراف تتداخل أدوارها وتؤثر على بعضها البعض: العمال الصهيونيين (باعتبارهم مهاجرين جدد يبحثون عن عمل)؛ والعمال الفلسطينيين والعرب (باعتبارهم قوة عمل أرخص)؛ والرأسماليين اليهود (باعتبارهم مُشغلين)؛ والسلطات البريطانية (باعتبارها المُشرع والحاكم)، بالإضافة الى الهستدروت باعتبار أن أهم شعاراتها هي "العمل العبري". أما الميدان الرئيسي للصراع فكان في الأساس المزارع الرأسمالية (فيما يلي: الموشفوت[234])، خاصة مزارع الحمضيات، ليمتد بعد ذلك ويطال البناء والانشاء في المدن.

---

[233] Kimmerling, *Zionism and Economy*, 27.

[234] الموشفوت (Moshavot)، وهي بالعبرية جمع موشفاة (Moshva)، لنميزها عن الموشافيم (Moshavim) وهي بالعبرية جمع موشاف (Moshav). الموشفوت هي مشاريع رأسمالية ريبحة تقوم على الملكية الخاصة. وكانت معظم الموشفوت تقوم على الزراعة الرأسمالية المعتمدة على العمل المأجور. بداية الموشفوت تعود الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع وصول

7.2 الموشفات

لقد انتشرت زراعة الحمضيات بشكل سريع في عقد العشرينات والثلاثينات، بسبب ارتفاع الطلب في السوق العالمي، والتطورات في أساليب الزراعة. في العام 1921، كانت زراعة الحمضيات تمتد على مساحة تصل الى 1385 ألف دونم (37% يهودية مقابل 63% عربية)، وبدأت مساحتها تتسع الى أن وصلت في العام 1939 الى حوالي 12 ضعفاً، أو 16960 ألف دونم (65% يهودية مقابل 35% عربية). وبينما أن مساحة مزارع الحمضيات العربية ارتفعت بما نسبته 6.8 ضعفا لتصل الى 5936.3 ألف دونمً، فإن مساحة مزارع الحمضيات اليهودية ازدادت، خلال نفس الفترة، بـ 21.5 ضعفا، لتصل الى حوالي 11024.6 ألف دونم، أي ضعف مساحة الأراضي العربية المزروعة[235].

ولم تكن الأراضي التي بحوزة اليهود تابعة، في معظمها، للمؤسسات الصهيونية "القومية". فمن مجموع الأراضي التي امتلكها اليهود في فلسطين (سواء الزراعية أو غير الزراعية) في العام 1929، كانت 23% فقط تابعة للصندوق القومي اليهودي، ومعظمها تحت تصرف الهستدروت، في مقابل 46% تابعة لرأس المال الخاص. وحتى العام 1936 ظلت حصة الأراضي اليهودية "القومية" تتراوح حول الربع فقط. أضف الى ذلك، فأنه من بين 203 مستعمرة زراعية تم احصائها في العام 1936، تبين أن 58% منها مقامة على أراضي خاصة، وتتبع الى رأس المال الخاص، ويسكن فيها 76 ألف مستوطن صهيوني، بالإضافة الى عشرات الألاف من العمال الوافدين للعمل بشكل يومي[236].

وقد عمد أصحاب المزارع اليهود الى زيادة ارباحهم عن طريق تشغيل عمالة عربية، دون أن يروا في ذلك تناقضاً مع الأهداف القومية لحركة العمل الصهيونية ومشروع الاستعمار الاستيطاني. فكما أسلفنا، فإن التحالف ما بين حركة العمل والمنظمة الصهيونية جاء بعد الإيقان بأن إنجاح مشروع الاستعمار الاستيطاني يتطلب ضمان تدفق المهاجرين الجدد خاصة العمال الذين سيبنون اقتصادا صهيونيا متقدماُ. لكن هذا كان يتطلب وجود مؤسسة صهيونية تتبع سياسات اقتصادية اجتماعية من نوع معين يضمن استيعاب الأيدي العاملة

أفواج أحباء صهيون ومساعدات البارون دي روتشيلد. وتقوم الأدبيات الصهيونية بإطلاق اسم موشفاة عليها، أو مستعمرة زراعية (Colony).

[235] Metzer, *The Devided Economy*, 221.

[236] ناحوم كارلينسكي"'دغانيا لن تفدي البلاد طالما أن بيتاح تيكفا رأسمالية': المبادرات الرأسمالية الخاصة من وجهة نظر المزارعين العبريين ومعارضيهم، 1904- 1939"، في *دراسات في إقامة إسرائيل: مجموعة مقالات لمشاكل الصهيونية، اليشوف ودولة إسرائيل، المجلد 7*، تحرير بنحاس غونوزار (النقب: جامعة بن غوريون، 1997)، 328 [بالعبرية].

الصهيونية. من هنا، كان على الهستدروت التدخل سياسياً في اقتصاد اليشوف، وفرض العمالة العبرية على مرافقه. وقد نجح الهستدروت الى حد بعيد في تطبيق هذه السياسة في مرافق الاقتصاد الهستدروتي. لكن هذا النجاح لم يمتد ليطال قطاع الاقتصاد الخاص، الذي يسطر عليه الرأسماليين، والذي يفوق في وزنه الاقتصاد "القومي" التابعة لحركة العمل الصهيونية.

أما من وجهة نظر الصهيونيين الرأسماليين في منتصف العشرينات، وبداية الثلاثينات، فإن بناء اقتصاد رأسمالي قوي يعتبر في سلم الأولويات بغض النظر عن طبيعة العمالة المستخدمة. وقد قام أهم الرأسماليين المسيطرين على الموشفوت بالمقارنة ما بين الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتجارب أخرى: فالاستعمار الاستيطاني الإنجليزي نجح لأن مستعمراته كانت خاضعة لرأس المال الخاص، بينما أن فرنسا والبرتغال وهولندا فشلت في مستعمراتها الاستيطانية لأنها لم تطلق العنان للمبادرات الرأسمالية لتعمل بحريتها. وفقط في العشرينات والثلاثينات راح اقتصاد الجزائر يزدهر لأن الفرنسيين استطاعوا جذب رأس المال الى هناك[237]. من هنا، إدعى موشيه سميلانسكي (M. Smilansky)، وهو من زعماء المزارعين الرأسماليين في اليشوف، ورئيس "اتحاد مزارعي أرض إسرائيل"، بأنه كلما ازدادت حرية رأس المال في اليشوف كلما ازداد ازدهاره الاقتصادي، والعكس صحيح[238].

ومهما يكن من أمر، فقد كانت الهستدروت على دراية بأن الكم الأعظم من العمالة الفلسطينية المستخدمة من قبل اليهود لا تتواجد في المدن، وإنما في المناطق الريفية. ففي 2 تشرين أول 1929، قال بن غوريون بأنه يجب أن ينهض الصهيوني بكل قوته ضد النقابات المشتركة ما بين العرب واليهود. ولئن كان في ذات الوقت يشرف على بناء اتحاد عمال أرض إسرائيل في المدن (أنظر الفصل السابق)، إلا أنه كان يتحدث هنا عن المستعمرات في المناطق الريفية. في هذه المستعمرات، دافع بن غوريون عن شعار "مئة بالمئة عمل عبري"[239]. وربما كانت المحاججة الأقوى التي ساقها بن غوريون وغيره من قادة الهستدروت، هي أنه في حال تم عبرنة كل العمل في الموشفوت، فإن حركة العمل ستكون قادرة على حث السلطات البريطانية لتغيير مواقفها من تحديد عدد المهاجرين المسموح دخولهم الى فلسطين

---

[237] نفس المصدر، 347.

[238] نفس المصدر، 345.

[239] Steven A. Glazer, "Picketing for Hebrew Labor: A Window on Histadrut Tactics and Strategy" *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4. (Summer 2001): 41-42.

كل عام، والسماح بهجرة أعداد أكبر بشكل قانوني. فالحكومة البريطانية، كانت قد أشارت في الكتاب الأبيض لعام 1930 بأن الهجرات الصهيونية الى فلسطين "لا يمكن أن تكون كبيرة الى حد يزيد... على مقدرة البلاد الاقتصادية... [و] ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم أية فئة من السكان الحاليين من أشغالها"[240].

ويمكن العودة الى العام 1921 لدراسة دور الهستدروت في تطبيق العمل العبري في الاقتصاد الصهيوني الخاص، كالموشفوت. ففي أعقاب أحداث عام 1921، ومقتل العديد من المستوطنين الصهيونيين، حاولت حركة العمل إثارة قضية العمل العربي الرخيص هناك، ونجحت في دفع المزارعين وأصحاب الأراضي اليهود بالقَسَم على قبور "شهداء المستوطنين" بأن لا يوظفوا عمالة عربية لديهم. بيد أن هذا الاتفاق سرعان ما ذهب أدراج الريح[241]. فأصحاب الموشفوت وجدوا أنفسهم ينساقون وراء زيادة الأرباح من خلال البحث عن قوة العمل العربية الأرخص. وقد استمر الحال على ما هو عليه، الى أن ضربت الأزمة الاقتصادية مجتمع اليشوف في 1926-1927، حيث وجد ألاف العمال الصهيونيين أنفسهم عاطلين عن العمل، وبدأوا يتذمرون من أداء الهستدروت ومؤسساته[242]. فمن بين عدد العمال الذي وصل الى حوالي 26 ألفاً حسب تقديرات عام 1927، وصلت البطالة الى حوالي 35%[243].

وقد كان لهذه الأزمة انعكاسات هامة على العمل العبري في الموشفوت، والتي يمكن تلمسها من خلال كلمات كابلانسكي. ففي الجلسة التاسعة من أعمال المؤتمر الثالث للهستدروت، والتي عُقدت في تموز 1927، ألقى كابلانسكي خطبة حول الاستيطان في المزارع الرأسمالية، ومكانة العامل الصهيوني فيها. في هذه الخطبة، اعتبر كابلانسكي أنه "في البدء كان العامل الزراعي"، في إشارة الى أهمية العامل الأجير بالنسبة للحركة الصهيونية،

---

[240] جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الثاني*، 426.

[241] نيطع هاربيز، "حول تاريخ الصراع لأجل العمل العبري في الموشفوت"، في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين (تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946)، 98 [بالعبرية].

[242] تُعتبر الأزمة التي سببتها "الهجرة الرابعة" من أهم الأزمات التي دفعت الهستدروت الى اعادة الاعتبار للعديد من القضايا الأساسية، وكانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت أحزاب حركة العمل للتحالف وتأسيس حزب مباي عام 1930، ثم التحالف مع الطبقة الوسطى في العام 1933 ومن ثم قيادة كل الحركة الصهيونية. وقد كان لدخول أعداد غير كبيرة من المستوطنين الجدد بدون اعتبار للتوازنات الطبقية (عمال، طبقة وسطى، أصحاب رؤوس أمال) دوراً كبيراً في حدوث الأزمة. فمثلاً، في منتصف عام 1925لميكن هناك بطالة صهيونية في المدينة. لكن في تشرين أول، وصل عدد العاطلين في تل أبيب وحدها الى 1000 عامل، ثم الى 2000 في كانون أول. ثم حدث تراجع كبير في قطاع البناء، وأفلست العديد من الشركات، وترافق الأمر مع هروب رأس المال الصهيوني الى الخارج. أما الهستدروت فوجدت نفسها مضطرة الى التعامل مع مشلكة تشغيل العاطلين عن العمل في ظروف صعبة للغاية. أنظر: دان جلعادي، "الأزمة الاقتصادية في أيام الهجرة الرابعة (1926-1927)" *الصهيونية*، العدد 2 (1971):121-122.

[243] نفس المصدر، 128.

ومشروع الاستيطاني الجماعي. لكن من جهة ثانية، ولئن كان العامل الزراعي الصهيوني الأجير هو "غايتنا" في بناء المشروع الاستيطاني، إلا أنه تبين أنه "لا توجد إمكانية للحياة والعمل ... في السوق الرأسمالي... ولا يمكن الإعتماد على رأس المال الخاص". وقد كرر أكثر من مرة الظروف الصعبة التي يمر بها العامل الزراعي الأجير في المزارع الرأسمالية، بحيث أنه لا يمكن له الاستمرار في استيطانه في ظل الارتهان الى الاستيطان القائم على قوانين السوق الرأسمالية[244].

وقد كان موقع العامل الزراعي الصهيوني الأجير في المزارع الصهيونية الرأسمالية متردي لعدة أسباب. بداية، كان العامل الصهيوني الأجير في المدن يتلقى أجراً يومياً يصل الى ما معدله 250 ميليم، وهو أدنى من الحد الأدنى المتفق عليه داخل الهستدروت للعامل الأجير من أصول أوروبية (300 ميليم). لكن في الموشفوت، كان الأجر يهبط الى ما معدله 200 ميليم فقط[245]. ولئن كان العامل العربي الأجير يتلقي ما بين 80-150 ميليم، إلا أنه يختلف عن العمال الصهيوني الأوروبي في أنه لم يقطع صلاته بقريته الفلسطينية، حيث يتوفر له مسكن وأساسيات حياة أخرى بحكم العلاقات الاجتماعية وارتباطاته بالعائلة. في المقابل، فإن العامل الصهيوني عليه أن يعتمد على أجره فقط لتوفير كل مكونات الحياة.

وربما كان هذا السبب الرئيسي الذي دفع العامل الصهيوني الى الهجرة الى المدينة كلما كان هناك انتعاش اقتصادي، وطلب على الأيدي العاملة. وكلما كان هناك أزمة تشغيل، أو انكماش اقتصادي، فإن العامل الصهيوني يتوجه الى خارج المدن حيث الموشفوت كخيار ثاني، غير مرغوب، في ظل انتشار البطالة[246]. وقد كانت أزمة العام 1927 قاسية على مجتمع اليشوف لدرجة أن الهستدروت وجدت أنه من الضروري حالياً التدخل في كل القطاعات الاقتصادية اليهودية، سواء تلك التابعة للهستدروت والمؤسسات "القومية"، أو تلك التابعة لرأس المال اليهودي الخاص، لاستيعاب كل العمال الصهيونيين العاطلين عن العمل.

---

[244] شلومو كابلانسكي، "مسائل الإستيطان"، خطاب في الجلسة التاسعة للمؤتمر الثالث للهستدروت بتاريخ 16 تموز 1927، *دافار*، تموز 18، 1927 [بالعبرية].

[245] Bernstein, Construction boundries, 30.

[246] لكن هذه لم تكن المشكلة الوحيدة التي تواجه العامل الصهيوني. فمعظم المزارع اليهودية الرأسمالية تقوم على عمل موسمي، خاصة أثناء زراعة الحمضيات. وعليه، فإن العمل لن يكون متوفراً طيلة فصول السنة. فبينما أن العامل العربي يعود الى قريته عندما ينتهي موسم الزراعة، والقطف، ويستطيع أن يكمل حياته في أعمال زراعية أخرة تتوفر له بحكم معيشته في القرية، إلا أن العامل الصهيوني سيتحول على الفور الى عاطل عن العمل، أنظر: Kimmerling, *Zionism and Economy*, 40.

من هذا المنطلق، اقترح كابلانسكي أمرين: الأول، تعزيز العمل العبري في الموشفوت من خلال أساليب جديدة، مثل تحويل مجالس الهستدروت في هذه المستعمرات الى غرف عمليات هدفها القيام باحصائيات حول العمالة، وحث الرأسماليين اليهود على قبول المزيد من العمال الصهيونيين، وتحول مسألة العمل العبري في القطاع الصهيوني الخاص الى رأي عام داخل اليشوف. والثاني، تحسين ظروف المعيشة للعامل الصهيوني في الموشفوت، وهذه تشمل، توفير كل متطلبات الحياة الأساسية للعامل بحيث أن الخدمات التي ستوفرها الهستدروت هناك من شأنها أن تعوض عمال المزارع عن فارق الأجر بينهم وبين عمال المدن. وفي هذا السياق، يقترح كابلانسكي على الهستدروت أن تجد "أسلوب لاستيطان العمال الى جانب المستعمرات الزراعية التي تؤمن سوق عمل للعامل الزراعي العبري... [لأنه] أتضح لنا أن الاستيطان الجماعي لليهود المعدومين لا يمكن أن يقوم إذا كان متعلقاً بالاستيطان الزراعي [الرأسمالي]"[247].

وقد تجسدت هذه السياسات من خلال قيام الهستدروت ببناء مستعمرات تعاونية الى جانب الموشفوت الكبيرة، توفر للعمال مساكن ومرافق خدماتية، ويمكن أن تجذب العامل الصهيوني من المدينة الى الريف. ويمكن أن نعتبر أن هذه السياسة نجحت في جذب عمال صهيونيين للاستيطان في المستوطنات التعاونية الجديدة التابعة للهستدروت، على أن يظلوا عمالاً أجيرين في الموشفوت. وبالفعل، ظل العمال الصهيونيين يعملون بالأجرة في الموشفوت، لكنهم في المقابل أصبحوا يسكنون في مستوطنات تعاونية تحيط بالمزارع الخاصة، وبدأوا يتلقوا خدمات كثيرة من الهستدروت للتعويض عن أجرتهم المنخفظة وعملهم الموسمي[248]. بيد أن نسبتهم بقيت دون المتوقع، إذ أن الهستدروت فشلت في التأثير على أصحاب المزارع واقناعهم بالتخلي عن العامل العربي الذي يتقاضى ما بين 80-150 ميليم يومياً واستبداله بعامل صهيوني يتقاضى 200 ميليم يومياً.

وقد تفاقمت القضية في نهاية العام 1927. ففي كانون أول من هذا العام توجهت أنظار الهستدروت الى مستعمرة بتاح تيكفا التي ضمت عشرات الحقول المزروعة بالبرتقال. وقبيل موسم القطيف، قام اليهوديان بيسكل وأنجل ببيع محصول الحمضيات الى تجار عرب وهم إبراهيم الشعراوي، وعبد المحسن حجازي وعلي العجوز، على أن البيع تم "على الشجر".

---

[247] كابلانسكي، "مسائل الإستيطان".

[248] هاربيز، "حول تاريخ الصراع لأجل العمل العبري" 99.

وهذا كان يعني أن التجار العرب هم من سيتدبر أمر العمال الذين سيقطفون المحصول. وقد طلب الهستدروت من خلال مجلس العمال في الموشفوت أن يقوم أصحاب المزارع اليهود بالطلب من التجار الفلسطينيين بأن يمنحوا العمال اليهود نصف أعمال القطيف، لكن الأمر لم يتم[249].

وعندما بدأ القطف، كان هناك حوالي 70 عامل عربي يعملون في مزارع بيسكل وأنجل، ولم يكن هناك عاملا صهيونياً واحداً[250]. وفي صباح يوم الجمعة 16 كانون أول 1927، توجه مئات من العمال الصهيونيين العاطلين عن العمل، الى المكان وقاموا بتنظيم أنفسهم على شكل "حاميات": فرق حماية لمنع العمال العرب من دخول المزارع. وقد أشارت صحيفة فلسطين قبل هذا الحدث الى أن هناك اعتداءات متزايدة على العمال العرب، الذين يتعرضون لمضايقات من العمال الصهيويين، دون أن تكترث الحكومة البريطانية للأمر[251]. بيد أن ما حدث في صباح يوم الجمعة المذكور شكل نقلة نوعية في هذه الاعتداءات الى درجة أن الحركة الصهيونية أطلقت عليه "اليوم الدامي"، حيث ضمت الحاميات في هذا اليوم أكثر من 500 عامل وعاملة صهيونيين، واستخدموا القوة لمنع العمال العرب من دخول المزارع، الأمر الذي أدى الى استدعاء قوات بريطانية للتدخل. وقد أسفر الأمر عن إصابة 15 عامل صهيوني، واعتقال أخرين.

وقد أدرك الفلسطينيون بأن الاعتداءات اليهودية المستمرة على العمال العرب لمنعهم من قطف البرتقال لا يمكن أن تتوقف إلا بإيقاف الهجرة الصهيونية الى البلاد. فسوق العمل لا يتسع الى المزيد من المهاجرين الجدد الذين يطمحون الى "احتلال العمل". وفي المقابل، كان هدف حملة الهستدروت المتمثلة بتنظيم حاميات في الموشفوت هي دمج المزيد من العمال اليهود في الاقتصاد اليهودي الرأسمالي ومن ثم التوجه الى السلطات البريطانية لإقناعها بالعدول عن قراراتها بتحديد عدد المهاجرين الصهيونيين المسموح دخولهم "قانونيا" طالما أنه بالإمكان استيعابهم وتشغليهم.

وقد جرت العديد من المباحثات بين العمال الصهيونيين الغاضبين وبين المزارعين اليهود الرأسماليين بهدف استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الصهيونية في الموشفوت. في نهاية

---

[249] ليسك، *تاريخ اليشوف اليهودي*، 272.
[250] "الوضع في بتاح تيكفا"، *دافار*، كانون أول 20، 1927 [بالعبرية].
[251] "اعتداء جديد! في ملبس"، *فلسطين*، كانون أول 16، 1927.

العام، تم التوصل الى اتفاق، بحضور بن غوريون، يضمن تخصيص 50% من أماكن عمل القطيف لصالح العمال الصهيونيين العاطلين عن العمل، حتى لو تم التعاقد مع تجار عرب للقيام بهذا الأمر[252]. بيد أن الاتفاقات والتفاهمات مع المزارعين الرأسماليين اليهود كانت لها صفة أخلاقية أكثر منها قانونية، الأمر الذي لم يلزم الكثير من المزارعين الرأسماليين.

ففي العام 1928 قامت الوكالة اليهودية باجراء إحصاء حول العمالة العربية والعبرية في المشوفات، فحصت خمس مستعمرات زراعية رأسمالية هي بيتاح تكفا، رحوفوت، نس-تسيونا، الخضيرة، وبنيامينا، والتي ضمت حوالي 39 ألف دونم من الأراضي المزروعة، فوجدت التالي: حوالي 11000 دونم (أو 30%) تقوم على العمالة العربية بشكل مطلق، ولا يعمل بها أي عامل صهيوني، بالإضافة الى حوالي 10000 دونم (23أو %) تضم عمالة مختلطة في غالبيتها العظمى عربية، إضافة الى 4700 دونم (أو 12%) تضم عمالة مختلطة بنسب متساوية، واخيراً حوالي 3300 دونم (8.5%) تضم عمالة عربية بنسب قليلة[253]. وأمام هذه النسب العالية من العمالة العربية، فإن الهستدروت بدأت تصعد من خطواتها تجاه العمال العرب تارة، وتجاه المزارعين الرأسماليين تارة أخرى، بحيث أنها وضعت إشكالية العمل العبري في الموشفات على رأس سلم أولوياتها، سيما وأنه سوق عمل مزدهر وقد يوفر فرص تشغيل كثيرة للمهاجرين الجدد.

ومع ذلك، فإن عدد العمال الصهيونيين في أكبر ثمانية موشفوت في نهاية العام 1928 وصل الى حوالي 3705 عاملاً، وهي زيادة تقدر بحاولي 500 عامل عن العام السابق[254]. ومع أن عدد العمال العرب كان ما يزال يفوق هذه العدد بكثير إلا أن الارتفاع في عدد العمال الصهيونيين يمكن ربطه بشكل مباشر بحملات الهستدروت لاستبدال العمال العرب من خلال التأثير على المُشغلين اليهود، وتنظيم حاميات لطرد العرب من المزارع.

ويقوم العديد من الباحثين، ومن بينهم ستيفين غلازير (S. Glazer)، بتقسيم سياسة الحاميات التي نظتمها الهستدروت الى فترتين: الأولى من العام 1927 وحتى العام 1932؛ والثانية من العام 1933 حتى العام 1936[255]. ويشير غلازير الى أن الحاميات في الفترة الأولى كان متقطعة وغير منتظمة، وتركزت في الموشفوت. في هذه الفترة ركزت الهستدروت على

---

[252] "أحداث يوم الجمعة في بتاح تيكفا"، *دافار*، كانون أول 18، 1927 [بالعبرية].

[253] ليسك، *تاريخ اليشوف اليهودي*، 273.

[254] "العامل في الموشفاه: مسح احصائي"، *دافرا*، تشرين ثاني 12، 1928.

[255] Glazer, "Picketing for Hebrew Labor" 39.

البطالة العبرية، وربطتها جيداً بالأزمة الاقتصادية وإمكانية استيعاب المهاجرين الجدد العاطلين عن العمل. فالحاميات اليهودية بين العام 1927 والعام 1932، ركزت بالأساس على استبدال العامل العربي تحت شعار "لن نسكت على حقنا بعد اليوم"، خاصة بعد أن تم "إراقة الدماء اليهودية في أم المستوطنات [بتاح تيكفا] في عيد تأسيسها". وقد انطوت الحاميات في تلك الفترة الى مشاجرات بالأيدي، وملاكمات، واستخدم لألفاظ نابية، ضد العمال العرب[256].

وربما كانت الحاميات في هذه المرحلة تتشكل من قبل القاعدة العمالية العاطلة عن العمل، ليقوم الهستدروت بعد ذلك بتبنيها ودعمها. ولهذا بقيت عشوائية ومتقطعة، واستمرت على هذا النحو حتى بداية الثلاثينات عندما تحولت الى سياسة رسمية لدى الهستدروت، وأصبح تنظيمها يتم من قبل الهيئات القيادية في الهستدروت وليس من قبل القاعدة العمالية.

وقد ارتبط هذا التحول بعاملين أثنين: من جهة، انتهت آثار الأزمة الاقتصادية التي ضربت المدن في العام 1926-1927، وبدأت مرحلة انتعاش اقتصادي، بحيث أن الكثير من العمال الصهيونيين وجدوا أعمالاً في المدن فتركوا المزارع الرأسمالية في الريف التي توفر لهم أجراً أقل نسبياً من المدينة. ومن جهة أخرى، بدأت الحركة العمالية بقيادة الهستدوت بالتحالف مع الطبقة الوسطى الصهيونية، والرأسماليين الصغار، في محاولة للسيطرة بشكل كامل على كل اقتصاد اليشوف. وفي ظل العامل الأخير، ارتأت الهستدروت أنه لا بد من فرض سياساتها في العمل العبري حتى على الموشفوت. ولأن القاعدة العمالية العبرية التي كانت تبادر لتنظيم الحاميات منذ العام 1927 قد تحولت للعمل في المدن الكبرى، فإن الهستدروت أخذت على عاتقها مهمة تشكيل حاميات، لكن بشكل منظم ومستمر.

وقد وصلت المرحلة الثانية من تنظيم الحاميات أوجها في العام 1934 لكن هذه المرة في مزارع كفار سابا. في هذه الفترة، بدأت الهستدروت بتنظيم حاميات بشكل منتظم ومتصاعد، لمنع العمال العرب من دخول المزارع. شملت هذه الحاميات اعتداءات بالضرب على العمال العرب، وتراشق بالحجارة، وتدمير للمزارع اليهودية التي لا تنصاع للشعار العمل العبري، بالإضافة الى حملة إعلامية في الصحافة الصهيونية ضد تشغيل العمال العرب، وللتشهير بالرأسماليين اليهود "اللاوطنيين".

---

[256] Steven A. Glazer, "Language of Propaganda: The Histadrut, Hebrew Labor, and the Palestinian Worker" *Journal of Palestine Studies* 36. No. 2 (Winter 2007): 27-28.

وقد كانت الهستدروت تركز حامياتها في نقاط محددة، أو مزارع معينة بشكل متواصل. وكان القرار بالهجوم على حقل معين داخل المستعمرة (مثل كفار سابا) يتم في الهيئات العليا للهستدروت، مثل اللجنة التنفيذية، على أن يتم تمرير القرار بعد ذلك الى لجنة الهستدروت في المستعمرة للشروع بالتنفيذ. أما اللجان في المواقع، فيُلقى على عاتقها مهمة تشكيل "لجان عمل" لتنفيذ قرارات الهيئات العليا، وضمان نجاحها. من مهام هذه اللجنة، استقطاب عمال صهيونيين للقيام بالحاميات، وتوزيعهم على الحقول للتأكد من أن كل موقع يتوفر على عدد مناسب، كمياً وكيفياً، للقيام بالهجمات أو الحراسة، أو لحماية منازل العمال الصهيونيين أعضاء الحاميات من أي هجمات انتقامية لاحقة، وطباعة ونشر ملصقات ويافطات، وارسال نشرات إخبارية لجرائد الهستدروت أو الصحافة العبرية الأخرى[257].

وقد استطاعت الهستدروت أن تجند في هذه الحملة الضخمة ليس فقط العمال الصهيونيين، وإنما أيضا الطبقة الوسطى والمثقفين والكتّاب والشعراء والأطباء والمعلمين الصهيونيين الذين اشتركوا بشكل منتظم في معظم المظاهرات والمسيرات، وساهموا في تحويل الحاميات اليهودية الى عمل بطولي.

وكلما كانت الحاميات تفشل في اقناع المُشغل اليهودي بعدم تشغيل عمالة عربية، فإنها كانت تعتدي على العمال العرب وتبعدهم بالقوة عن أمكان العمل التي يملكها الرأسماليين يهود. وبعد العام 1934، اتسع عمل الحاميات ليشمل، بالإضافة الى الموشفوت، المدن الكبرى خاصة قطاع البناء والإنشاء[258].

ومع أن غلازير يشير الى أهمية العمال العرب باعتبارهم أيضا أحد الأسباب المركزية في تنظيم الحاميات، إلا أنه يوضح مرارا وتكرارا الى أن تنظيمها كان ينطوي أيضاً على أهداف أخرى، مثل احكام سيطرة الهستدروت على اليشوف ككل، من خلال تجييش كل المتعلمين والمثقفين والطبقة الوسطى الى جانب العمال اليهود لصالح سياساتها العامة، باعتبارها المنظمة الأكبر التي بدأت تتحول الى منظمة مقاتلة[259]. وقد شكلت الثورة العربية الكبرى التي بدأت عام 1936 نهاية الحملات الطويلة والمنظمة التي بدأت في العام 1927" ضد العمال العرب[260]. والسبب في ذلك أن أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين اشتركوا بالفعل في

---

257 Glazer, "Picketing for Hebrew Labor" 48

258 Ibid. 47.

259 Ibid. 47.

260 Ibid. 50.

الإضراب الكبير عن العمل، وتركوا أماكن عملهم شاغرة ليملأها العمال الصهيونيين، الأمر الذي أدى الى إيقاف الحاميات، لانتهاء مبررات ظهورها.

7.4 الخلاصة

لقد شكلت المستعمرات الزراعية الصهيونية ميداناً أخر للممارسة سياسات العمل العبري. فبعد أن فشلت الهستدروت في فرض سيطرتها السياسية على القطاع الرأسمالي الصهيوني الذي ينزع باستمرار الى زيادة أرباحه عن طريق تشغيل عمالة عربية رخيصة، فإنها نزعت الى بلورة سياسات تدخل من طراز عنيف من خلال تشكيل حاميات تعتدي على العمال الفلسطينيين، واحياناً تقوم بتدمير المزارع نفسها. ولم تقتصر الحاميات العنيفة على المستعمرات الزراعية، رغم أن الأخير شهدت الأحداث الأكثر عنفاً. فالقطاع الرأسمالي في المدن، خاصة مشاريع البناء شهدت أيضاً أشكال متنوعة من الحاميات التي انتهت بالاعتداء على العمال العرب.

تعتبر الحاميات اليهودية واحدة من أهم أشكال الإعتداء على العمال العرب أثناء تطبيق سياسات العمل العبري، لكنها في المقابل من أقل الظواهر التي حظيت باهتمام وتدقيق من قبل الباحثين الفلسطينيين. فمعظم المؤرخين الفلسطينيين ذكروا الحاميات اليهودية دون أن يتعمقوا في دراسة أشكالها، وطرق عملها، وأماكن تمركزها، ونتائجها على العمالة العربية[261].

[261] أهم هؤلاء الباحثين، موسى البديري، *تطور الحركة العمالة العربية في فلسطين* ()؛ بولس فرح، *الحركة العمالية العربية في فلسطين: جدلية بعثها وسقوطها* (حيفا: دار المشرق، 1987)؛ فتحي نصار، *تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية 1922-1946* (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985)؛ سليم الجندي، *الحركة العمالية العربية في فلسطين* (عمان: دارالجليل، 1988).

الفصل الأخير: الخاتمة

تعتبر "الإزالة" مفهوم رئيسي في دراسة علاقة المستعمِر بالمستعمَر في سياق الاستعمار الاستيطاني. و"الإزالة" تعني أن دولة المستوطنين لا يمكن أن تُعبر عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان الأصلانيين. وللوصول الى هذه الغاية، يمارس المستعمِر طيف واسع من الخيارات للإزالة السكان الأصلانيين، تبدأ من الإبادة الجسدية، والتطهير العرقي، وصولاً الى العزل داخل كانتونات/محميات كذوات بلا حقوق سياسية، مروراً بالدمج والتذويب داخل كتلة المستوطنين.

والإزالة تكمن في جوهر الاستعمار الاستيطاني، وليست ظاهرة مرافقة له: على **المستوى الاقتصادي**، تُعتبر الأرض العنصر الرئيسي الذي تقوم عليه أنماط الإنتاج الأصلانية. إن استحواذ المستعمِرين على الأرض يعني فصلها عن اقتصاد سكانها الأصليين ودمجها باقتصاد المستوطنين المستعمِرين. وعلى **المستوى السياسي**، فإن التشكيلة الاجتماعية لدولة المستوطنين يجب أن تحافظ على، وتعيد انتاج، هذه العلاقة الجديدة بين الأرض المسروقة وبين المستوطنين، بحيث أن استمرار وجود السكان الأصليين على الأرض يجب أن يترافق مع ممارسات لإلغاء مشاركتهم السياسية كي لا يتم تهديد هذه العلاقة. هذه الدراسة ركزت على المستوى الاقتصادي في علاقة المستوطنين الصهيونيين بالفلسطينيين قبل العام 1948، لتبحث كيف كانت المواجهة الأولى بينهم أثناء سعى المستوطنين الى تشييد أساسات الدولة الصهيونية القادمة.

لقد بدأت المواجهة بين المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين في العام 1904-1905، مع نزوع المستوطنين الى تأسيس مشروع استعمار استيطاني يهدف الى بناء دولة "قومية". في هذا السياق، ميّز البحث ما بين الاستيطان الصهيوني الذي بدأ في العام 1882، وكان يهدف الى بناء مستعمرات مزارع ربحية تقوم على استيطان دائم بدون أي ادعاءات سياسة واضحة حول الأرض وهوية الدولة، وبين الاستيطان الاستعماري الصهيوني الذي بدأ في العام 1904-1905 وترافق مع سياسات استيطانية مختلفة تهدف الى بناء دولة جديدة لا مكان فيها للفلسطينيين.

بيد أن المنعطف الأهم كان في العام 1920، عندما تحالفت المنظمة الصهيونية العالمية (رأس المال اليهودي الصهيوني) مع العمال الصهيونيين (لا يملكون سوى قوة عملهم) من أبناء الهجرة الثانية، في أعقاب مؤتمر لندن، مما أفضى الى ولادة نمط انتاج جديد سأطلق عليه هنا نمط الإنتاج الصهيوني المنظم. عادة ما يتم تسمية نمط الإنتاج من خلال توصيف اقتصادي، مثل نمط الإنتاج الرأسمالي، والاقطاعي، والسلعي، والحرفي وغيرها، لأن هذه الأنماط تُعرف من خلال شكل العلاقات الإنتاجية التي تقوم عليها، وبالتالي طريقة استخلاص الفائض الاقتصادي من خلال التعاون أو الصراع الطبقي. لكن في حال نمط الإنتاج الصهيوني المنظم فإن علاقات الإنتاج ووسائل الإنتاج كان لها خصوصية هي ما دفعتني الى تسميته من خلال التشديد على صفتي: الصهيونية والتنظيم.

يحظى نمط الإنتاج الصهيوني المنظم الذي بدأت معالمه تتضح في العام 1920 بأهمية بالغة في فهم مستقبل فلسطين تحت الاستعمار الاستيطاني. ويقوم هذا النمط الإنتاجي على 1) وسائل الإنتاج، وأهمها الأرض بالإضافة الى مصانع ومعامل ومزارع وبنى تحتية وموارد مالية وضعتها الحركة الصهيونية تحت تصرف حركة العمل الصهيونية ابتداء من العام 1920؛ 2) عناصر لا تعمل ولكنها تتحكم في توزيع العمل وإدارة وسائل الإنتاج، وتحقيق التراكم وتوزيع الفائض الاقتصادي. في هذا النمط لم تكن هذه العناصر أفراداً وإنما مؤسسات ومنظمات مثل، المنظمة الصهيونية العالمية، والكيرن كايمت، والهستدروت؛ 3) الشغيلة الذين يعملون وينتجون الخيرات المادية، وكانوا من المستوطنين الصهيونيين الأوروبيين الذي بهجرتهم الى فلسطين تحولوا في معظمهم الى أيدي عاملة لا تملك وسائل انتاج.

ويعتبر الثوسير وباليبار أن هذه العناصر الثلاثة التي تُكوّن، مجتمعةً، نمط الإنتاج، إنما كانت حاضرة في كل الأنماط التي عرفها التاريخ، والتي سيعرفها في المستقبل طالما نحن بصدد مجتمعات طبقية. بيد أن الاختلاف بين نمط إنتاج وأخر يكمن في طبيعة العلاقة التي تجمع هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض. وأثناء شرح الأسلوب الاقتصادي للمشروع الصهيوني قبل العام 1948، ركز البحث على العلاقات الإنتاجية لنمط الإنتاج الصهيوني المنظم والتي بموجبها كانت العملية الإنتاجية تخرج الى حيز التنفيذ.

تقوم العلاقات الإنتاجية في نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم على وضع حدود عرقية تحدد من بإمكانه ومن ليس بإمكانه الانخراط في العملية الإنتاجية والاستفادة من وسائل الإنتاج التي توفرها الحركة الصهيونية. وقد تم التعبير عن علاقات إنتاج هذه من خلال مبدأ العمل العبري. هذه العلاقات الإنتاجية لم تتطور من العدم، إنما لها سياقها التاريخي هو الذي دفع الصهيونيين الى تطوير حدود عرقية لحجب العمال الفلسطينيين عن الاستفادة من وسائل الإنتاج الصهيونية.

ولا يمكن فهم نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم بمعزل عن السياق الاستعماري الاستيطاني الذي تكون فيه. فجوهر الاستعمار الاستيطاني يقوم على الهجرات الجماعية للمستوطنين لبناء دولة جديدة. ولا يمكن جذب المستوطنين الصهيونيين بالارتكاز فقط على الأيديولوجيا والخطاب الصهيوني: العودة الى العمل، ونفي المنفى، والرجوع الى صهيون. بل يجب على المستوطن أن يكون قادراً على إعادة انتاج نفسه اجتماعياً من خلال العمل المنتج. وقد كان واضحاً، بناء على التجربة الصهيونية التي امتدت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصولاً على الحرب العالمية الأولى، بأن العمال الصهيونيين غير قادرين على الاستيطان الذي يتيح لهم إمكانية إعادة انتاج أنفسهم اجتماعياً من خلال العمل. وبدون ابتداع أنماط إنتاجية جديدة، فإن المُشغلين الرأسماليين (سواء الأجانب، أو الصهيونيين، أو حتى الحكومة البريطانية) كانوا يفضلون العمالة الأرخص المتمثلة بالفلسطينيين أو العرب، الأمر الذي دفع معظم المستوطنين الذين دخلوا الى فلسطين بين العام 1882-1918 الى العودة والهجرة العكسية الى خارج فلسطين. وعليه، فإن انشاء الهستدروت كان يعني التدخل من الخارج تجاه قوانين السوق لخلق علاقات إنتاجية جديدة تتيح للعمال الصهيونيين بأن يحظو بالأفضلية أثناء البحث عن قوة عمل لتشغيل وسائل الإنتاج، وهي استطاعت القيام بذلك من خلال علاقات ملكية وعلاقات إنتاجية عنصرية.

ولأن البحث يركز على دور الهستدروت في بناء نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، فقد تم تخصيص فصل كامل لدراسة نشوء هذه المنظمة، وتطورها، وهيكليتها، ومكانتها في مجتمع اليشوف، كتمهيد لمعرفة الطرق والأساليب التي استخدمتها في إزالة الفلسطينيين من سوق العمل، وتوطيد نمط الإنتاج الصهيوني المنظم. بيد أن نقاش هذه السياسات امتد من الفصل الخامس حتى نهاية الفصل السابع.

لقد درس العديد من الباحثين، أحياناً بشكل مفصل، سياسات الهستدروت الرامية الى طرد/استبعاد/حجب العمال الفلسطينيين من سوق العمل الذي بدأ يتسع خلال فترة الانتداب البريطاني. لكن الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة، هو ربط التنوع في سياسات الهستدروت الاقتصادية تجاه العمال الفلسطينيين بقدرتها على فرض نفوذها على المُشغلين المختلفين في فلسطين. من جهة، رأت الهستدروت في كل مكان عمل فرصة لا يمكن التفريط بها لاستيعاب المزيد من المستوطنين الصهيونيين. لكن من جهة ثانية، كان العديد من المُشغلين ينزعون الى تفضيل العمالة العربية الأرخص، والأكثر مهارة، وهم بذلك إنما كانوا يقوضون مشروع الاستعمار الاستيطاني ويتركون المستوطنين الجدد أمام خيار العودة الى أوروبا لانعدام وجود فرص عمل.

لقد نشأت الهستدروت بهدف دمج أكبر عدد ممكن من المستوطنين الصهيونيين في سوق العمل، وتأهيلهم لبناء الدولة الجديدة. وعندما استطاعت الهستدروت أن تفرض سياساتها على المُشغلين، وأصحاب العمل، فإنها كانت واضحة في تطبيقها لمبدأ العمل العبري، بحيث أنها كانت تمنع استيعاب عمال فلسطينيين في سوق العمل. في هذا السياق، شيّدت الهستدروت، عن طريق جمعية العمال وباستخدام رأسمال صهيوني عالمي، شركات ومزارع ومصانع تقوم على توظيف العمال الصهيونيين حصراً.

وفي حالات أخرى، رأت الهستدروت، والتي أصبحت قوة سياسية داخل مجتمع اليشوف، بأن الوقت قد حان لفرض سياساتها على المُشغلين الرأسماليين الصهيونيين في المزارع الربحية. هنا، استخدمت الهستدروت سياسات تدخل أخرى، تراوحت بين مقاطعة المُشغلين، واستخدام القوة لطرد العمال العرب.

في المقابل، عندما كانت الهستدروت تفشل في فرض سياساتها على المُشغلين، فإنها كانت تلجأ الى الحيلة والمكر، حتى لو تطلب الأمر تأطير العمال الفلسطينيين داخل منظمات ونوادي صهيونية، أو تدريبهم على العمل النقابي، وتوعيتهم. وقد برزت هذه السياسات في سوق العمل التابع للاقتصاد البريطاني الانتدابي. وقد اعتقدت الهستدروت أن هذه الممارسات ستدفع العمال الفلسطينيين الى تحسين أجورهم داخل سوق العمل، وبالتالي ستقلل الفجوة بين أجرة العامل الصهيوني (الأوروبي) والعامل الفلسطيني (ذو قوة العمل الأرخص)، الأمر الذي سيدفع السوق الى استيعاب المزيد من العمال الصهيونيين.

وقد تناولت الدراسة تطور "مسألة العمالة الفلسطينية" داخل الهيئات العليا للهستدروت، خاصة بعد العام 1923 ووصولا الى العام 1933. ويمكن القول إن مسألة العمال الفلسطينيين كانت إشكالية حقيقية تواجه الهستدروت الى أن بدأ الإضراب الكبير في العام 1936، واستجاب له العديد من العمال الفلسطينيين الأمر الذي وفر فرصة تاريخية للعمال الصهيونيين للانقضاض على أماكن العمل المتروكة[262].

ومع أن الإضراب الكبير استمر فترة ستة شهور، إلا أنه كان فترة مناسبة للهستدروت للاستيلاء على المزيد من أماكن العمل حتى بعد انتهاء الإضراب. ففي نهاية العام 1939، استولى المستوطنون على معظم أماكن العمل في الميناء، وشركة الفوسفات، ونيشر، وكان العمل في الموشفات يقوم على عمالة شبه حصرية للصهيونيين[263]. لكن هذا لا يعني بأن الإضراب، كمحطة نضالية هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني، كان خطأً استراتيجياً، إذ أن الاتفاق حول صوابية الخطوة يحتاج الى دراسة من نوع أخر. فمثلاً، يحاجج العديد من الباحثين بأن الاقتصاد الصهيوني راح ينمو بشكل متسارع، ويستوعب العديد من المستوطنين الجدد في منتصف عقد الثلاثينات، خاصة أثناء الإضراب الكبير[264]. لكن من جانب أخر، فإن صعود النازية الى الحكم، وما تبعه من هجرات جماعية واسعة الى فلسطين كان له أيضاً تأثيراً لا يقل أهمية في تطوير المكانة الاقتصادية للمستوطنين في فلسطين. فمثلاً، ساهمت شركة "هاعافاراة"[265] التي بموجبها قامت المنظمة الصهيونية بنقل أملاك ووسائل انتاج الصهيونيين من مناطق نفوذ النازيين الى فلسطين في استيعاب الأعداد الضخمة من المستوطنين الجدد الذين دخلوا الى فلسطين ما بين العام 1932 والعام 1942 والذين وصلوا حوالي 224900 مستوطن، من بينهم 134600 من ألمانيا وبولونيا فقط[266].

---

[262] غرينبيرغ، *الهستدروت*، 30.

[263] Lev Luis Grindberg, *Split corporatism in Israel* (Albany: State University of New York Press, 1991), 44.

[264] نفس المصدر، 30-31.

[265] وهي شركة أقامها البنك الإنجليزي-الفلسطيني بالتعاون مع بنك الرايخ الألماني لتسهيل نقل أملاك اليهود في مناطق نفوذ الأمان النازيين الى فلسطين. وبفضل هذه الاتفاقية، نقل المستوطنين الصهيونيين الى فلسطين ممتلكات وأصول بلغت قيمتها 4،7 مليون ليرة فلسطينية. وساهمت هذه الأموال في بناء مشاريع كثيرة، ومصانع اسمنت وحديد ومخابز ومطابع ومعامل طبية، وقامت توسيع النشاط الاقتصادي لشركات أخرى كانت قائمة. أنظر، جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الثاني*، 270-274.

[266] جريس، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الثاني*، 119.

ومهما يكن من أمر، فإن سياسات الهستدروت الرامية لحجب العمالة الفلسطينية عن سوق العمل في فلسطين لم تنتهي مع بداية الإضراب الكبير، وإنما استمرت حتى النكبة وطرد القسم الأكبر من العمال الى خارج حدود دولة المستوطنين الجديدة.

أخيراً، توصي هذه الدراسة بتكثيف البحث حول العلاقات الإقتصادية بين المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين. ومع أن هذه الدراسة ركزت بالتحديد على فترة ما قبل العام 1948، إلا أنه لا بد من التنويه الى أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين قد شهدت تحولات نوعية فيما بعد العام 1948. فمثلا، بينما أن منطق الاستعمار الاستيطاني (الاستحواذ على الأرض وإزالة الفلسطينيين من دائرة المواطنة الكاملة داخل دولة المستوطنيين) ظل نافذا بعد العام 1948، إلا أن العديد من الباحثين بدأوا يدرسون كيف أن إسرائيل استدخلت سياسات استعمارية استغلالية فيما يخص علاقتها بالفلسطينيين[267]. ففي دراسة ستصدر عام 2019، يقوم أندرو روس (Andrew Ross) بالنظر الى استثنائية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، خاصة بعد العام 1948. ويرصد روس السياق الذي قام به الفلسطينيين ببناء إسرائيل بأيدهم وسواعدهم. وبناء على المقابلات التي أجراها روس مع مئات العمال الفلسطينيين، فإنه يصر على وضع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في سياق خاص عالمياً، إذا ان المستوطنيين الفلسطينيين بعد أن تم هدم منازلهم لم يزولوا عن المشهد السياسي والاجتماعي في الدولة الاستعمارية، وإنما قاموا ببناء منازل المستوطنيين بالذات، وتشييد بنيتهم التحتية، وكأنهم في مفارقة تاريخية، قاموا بتسهيل عملية استعمارهم استيطانيا لكيلا يزولوا[268]! إن الحقبة التي ركزت عليها هذه الدراسة لا بد وأن توضع في سياق تاريخي طويل، جنباً الى جنب مع العديد من الدراسات التي بينت كيف أن العلاقات الاقتصادية بين المستوطنين والأصلانيين تحولت بشكل جذري على مدار الصراع. تأمل هذه الدراسة أن تكون قد قدمت مساهمة حقيقية في هذا الجانب.

---

[267] Arnon Degani, "From Republic to Empire: Israel and the Palestinians after 1948", in *Routledge Handbook of the History of Settler Colonialism*, Edited by Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini (New York: Routledge, 2017): 353-368.

[268] Andrew Ross, *Stone Men: The Palestinians Who Built Israel*. (London: Verso, 2019)

الملحق رقم (1): جدول يبين عدد اليهود[269] والعمال وأعضاء الهستدروت (1920-1947).

	عدد اليهود *	عدد العمال *	نسبة العمال لليهود *	عدد أعضاء الهستدروت **
1920				4433
1922	80100	26600	0.332	8394
1923	89700	30100	0.336	
1924	94900	32700	0.345	10085
1925	121700	44200	0.363	
1926	149500	56500	0.378	19628
1927	149800	55900	0.373	
1928	151700	56600	0.373	23302
1930	164800	62000	0.376	28453
1931	172000	65000	0.378	28653
1932	181700	67900	0.374	33875
1933	210700	77400	0.367	45436
1934	255500	99500	0.389	64475
1935	322000	130100	0.404	82197
1936	371000	156500	0.422	94344
1937	389000	163300	0.420	95040
1938	403000	168800	0.419	101615
1939	432400	182000	0.421	109183
1940	460100	195000	0.424	111578
1941	474200	201000	0.424	118502
1942	483600	207100	0.428	125215
1943	498700	211000	0.423	132766
1944	522600	220400	0.422	147212
1945	549000	233200	0.424	159091
1946	579100	243100	0.420	169443
1947	609000	253000	0.415	180660

(*) نقلاً عن: Metzer, *The Devided Economy*, 215

(**) نقلاً عن: برطيل، *الهستدروت*، 250.

[269] معظم المصادر المتوفرة تقوم باحصاء عدد اليهود كديانة، وبالتالي تجمع السكان اليهود الفلسطينيين الذين عاشوا قبل بداية الهجرات اليهودية من أوروبا مع اليهود المستوطنين. فمثلا، في العام 1922 نجد حوالي 80100 يهودياً، بيد أن الرقم لا يعبر فقط عن اليهود المستوطنين. أما ما إذا كان يهود فلسطين صاروا يعتبرون أنفسهم صهيونيين بعد العام 1900 فهذا سؤال أخر لن تجيب عليه الرسالة.

المراجع المستخدمة

أولا: المراجع العربية

" اعتصاب في حيفا"، جريدة *الكرمل*، تشرين أول 10، 1925.

" العمل والعمال: كيف ضمت نقابة الموظفين آلاف الأعضاء إليها؟"، جريدة *حقيقة الامر*، آب 1، 1945.

" من برنامج اتحاد عمال فلسطين المقدم الى المؤتمر الدولي في باريس"، جريدة *حقيقة الامر*، أيلول 12، 1945.

"اعتداء جديد! في ملبس"، جريدة *فلسطين*، كانون أول 16، 1927.

"عمالنا يتنبهون: النقابات اليهودية تستغل قوى العمال الوطنيين"، جريدة *فلسطين*، آب 19، 1927.

البديري، موسى. تطور *الحركة العمالية العربية في فلسطين - مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق 1919 – 1948. القدس: دار الكاتب، 1979.*

جريس، صبري، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الأول: التسلل الصهيوني الى فلسطين (182-1917)* الجزء 1. رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير، 2015.

جريس، صبري، *تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الثاني:' الوطن القومي اليهودي' في فلسطين (1918-1939)*. رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 2015.

الجندي، سليم. *الحركة العمالية العربية في فلسطين*. عمان: دارالجليل، 1988.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الفلسطينيون في نهاية العام 2016.". الدخول بتاريخ حزيران 27، 2018. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2242.pdf

شقير، ميساء، "منظور الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: ما بين المعرفي والسياسي والاستعماري، ج (2)". باب الواد. الدخول بتاريخ أيار 20، 2018. http://www.babelwad.com/ar/نصوص/منظور-الاستعمار-الاستيطاني-في-فلسطين-ما-بين-المعرفي-والسياسي-والاستعماري-2 (2017). الدخول بتاريخ 20 أيار 2018.

الصايغ، أنيس. *الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية*. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970.

غانم، هنيدة. "المحو والانشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني." *مجلة الدراسات الفلسطينية* 96، (2013): 118-139.

فرح، بولس. *الحركة العمالية العربية في فلسطين: جدلية بعثها وسقوطه*. حيفا: دار المشرق، 1987.

ماركس، كارل. رأس المال ج. 2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1947.

نصار، فتحي. *تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية 1922-1946*. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985.

ثانياً: المراجع العبرية

"أحداث يوم الجمعة في بتاح تيكفا." جريدة *دافار*، كانون أول 18، 1927

"العامل في الموشفاه: مسح احصائي." جريدة *دافرا*، تشرين ثاني 12، 1928

"الوضع في بتاح تيكفا." *دافار*، كانون أول 20، 1927

"يوجد حجارة عبرية للبناء في القدس"، جريدة *دافار*، تشرين ثاني 17، 1936

برسلفاسكي، موشيه، *حركة العمال في أرض إسرائيل: السيرة والبدايات*. ج. 1. تل أبيب: هاكيبوتس همؤحاد، 1966.

برطيل، غابريل، *الهستدروت: البنية والنشاطات*. تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للهستدروت، 1991.

بن غريون، ديفيد. "وحدة ثلاثية" في روزينشتاين، تسافي. *الهستدروت: تجميع*. تل أبيب: إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل- قسم "الحالوتس"، 1946.

بن غوريون، ديفيد. "جمعية العمال" محاضرة ألقاها بن غوريون أمام المؤتمر الثاني للهستدروت عام 1923، في *حركة العمال في أرض إسرائيل: السيرة والبدايات*. ج. 1، تحرير موشيه برسلفاسكي. تل أبيب: هاكيبوتس همؤحاد، 1966.

بن مائير، دوف. *الهستدروت*. القدس: كارتا، 1978.

بيرنشتاين، دابورا. "'اتحاد عمال فلسطين': تنظيم العمال العرب وسياسات 'العمل العبري'." *ميغاموت: مجلة علمية متعددة الاختصاصات في العلوم الاجتماعية*، العدد 3 (1996): 229-253.

جلعادي، دان. "الأزمة الاقتصادية في أيام الهجرة الرابعة (1926-1927)." *الصهيونية*، العدد 2 (1971).

دابورا بيرنشتاين، "عندما يسقط 'العمل العبري' عن جدول الأعمال: هستدروت العمال أمام القطاع الحكومي الانتدابي" في *دراسات في إقامة إسرائيل: الاقتصاد والمجتمع في فترة الانتداب 1918-1948*، تحرير آبي برالي وناحوم كارينسكي. النقب: جامعة بن غوريون، 2003.

دروري، يجال. "وجهات نظر أبناء الهجرة الثانية والصراع لـ ' العمل العبري' في الصحف الإرتس يسرائيلية العامة." *كاتيدرا: لتاريخ أرض إسرائيل واستيطانها*، العدد 2 (1976).

روزينشتاين، تسافي. "الملاحق" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين. تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946.

روزينشتاين، تسافي. الهستدروت: تجميع. تل أبيب: إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل- قسم "الحالوتس"، 1946.

زربابيل، "طريقتين"، جريدة *هأحدوت*، تموز 14، 1911.

شابيرا، أنيتا. *الصراع المخيب للآمال: العمل العبري، 1929-1939*. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1977.

شيلو، مارغريت. "من رؤية 'استعمارية' الى رؤية 'استيطانية شاملة'" *تسيون*، كراس 1 عدد 57 (1992).

غروس، ناحوم. "السياسيات الاقتصادية للحكومة البريطانية الانتدابية في أرتس-يسرائيل." كاتيدرا، عدد 24 (1982).

غرينبرغ، ليف لويس. *الهستدروت فوق الجميع*. القدس: نافو للنشر، 1993.

غرينبيرغ، يتسحاق. "القيادة الصهيونية وجمعية العمال: المحاولة لبلورة أنماط سوقية وتنظيمية داخل مصانع العمال في سنوات العشرينات." مجلة تسيونوت، العدد 11.

غورني، يوسف. "التغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية لأبناء' الهجرة الثانية' بين الأعوام 1904-1940." *هاتسيونوت*، العدد 1 (1970): 2014-246.

فايغين، تسابي. *لجنة الإتحاد العام لعمال أرض-إسرائيل*، 1920، معهد بنحاس لافون لأبحاث حركة العمل، تل أبيب. الدخول بتاريخ تموز 4، 2018. https://lavonins.org.il.

كابلانسكي، شلومو. "مسائل الإستيطان"، خطاب في الجلسة التاسعة للمؤتمر الثالث للهستدروت بتاريخ 16 تموز 1927، جريدة *دافار*، تموز 18، 1927

كارلينسكي، ناحوم. "'دغانيا لن تفدي البلاد طالما أن بيتاح تيكفا رأسمالية': المبادرات الرأسمالية الخاصة من وجهة نظر المزارعين العبريين ومعارضيهم، 1904-1939"، في *دراسات في إقامة إسرائيل: مجموعة مقالات لمشاكل الصهيونية، اليشوف ودولة إسرائيل، المجلد 7*، تحرير بنحاس غونوزار. النقب: جامعة بن غوريون، 1997.

لوبيانيكر، بنحاس. "حركة العمال الأرض-إسرائيلية" في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي. روزينشتاين. تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946.

ليسك، موشيه. *تاريخ اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل منذ الهجرة الأولى*. القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلماء، 2002.

هاربيز، نيطع. "حول تاريخ الصراع لأجل العمل العبري في الموشفوت."، في *الهستدروت: تجميع*، تحرير تسافي، روزينشتاين. تل أبيب، إصدارات اللجنة التنفيذية للعمال العبريين في أرض إسرائيل-قسم "الحالوتس"، 1946.

هارئيلي، شاؤول. "حقيقية الأمر،" المكتبة الوطنية الإسرائيلية- جرايد، تم الدخول بتاريخ 1 حزيران 2018. http://web.nli.org.il/sites/nlis/ar/jrayed/pages/haqiqat_al-amr.aspx.

هيرتسل، ثيودور. *دولة اليهود*. القدس: نيومان، ب.ت.

ثالثا: المراجع الأنجليزية

Anglo-American Committee of Inquiry on Jewish Problems in Palestine and Europe. *A Survey of Palestine: prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry*, vol. 2. Palestine: the Government of Palestine, 1946.

Belich, James,. *Replenishing The Earth: The Settler Revolution And The Rise Of The Anglo-World 1783-1939.* New York: Oxford University Press, 2009.

Benjamin, Thomas. "Preface," in *Encyclopedia of Wester Colonialism since 1450,* ed. Thomas Benjamin. New York: Thomson Gale, 2007: p.XIII-XVIII.

Bernstein, Deborah. "Expanding the Split Labor Market Theory: Between and within Sectors of the Split Labor Market of Mandatory Palestine." *Comparative Studies in Society and History* 38, no. 2. (Apr. 1996): 243-266.

Bernstein, Deborah. "Strategies of equalization, a neglected aspect of the split labour market theory: Jews and Arabs in the split labour market of mandatory Palestine." *Ethnic and Racial*

Studies 21, no. 3. (1998): 449-475.

Bernstein, Deborah. *Construction boundries: Jewish and Arab works in Mandatory Palestine*. Albany: State University of NewYork Press, 2000.

Carmi, Shulamit and Henry Rosenfeld. "The Origins of the Process of Proletarianization and Urbanization of Arab Peasants in Palestine." *ANNALS of the New York Academy of Sciences* 220, no. 6 (March 1973): 470-485.

Clayton, Dan. "Empire," in *The Dictionary of Human Geography*, ed. by Derek Gregory. Malden, Mass.: Blackwell, 2009a: 189-190.

Clayton, Dan. "Imperialism," in *The Dictionary of Human Geography*, ed. by Derek Gregory. Malden, Mass.: Blackwell, 2009b: 373-374.

Degani, Arnon. "From Republic to Empire: Israel and the Palestinians after 1948", in *Routledge Handbook of the History of Settler Colonialism*, Edited by Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini. New York: Routledge, 2017: 353-368

Evelyn Nakano *Glenn*, "Settler Colonialism as Structure: A Framework for Comparative Studies of U.S. Race and Gender

Formation," *Sociology of Race and Ethnicity* 1, no. 1 (Jan. 2015): 52-72.

Farsakh, Leila, "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada," *Journal of Palestine Studies* 45, no. 2 (Winter 2016): 55-71.

Fieldhouse, David Kenneth. *Colonialism 1870- 1945: An Introduction*. London: The Macmillan Press, 1983.

Foley, Tadhg. "'An Unknown and Feeble Body': How Settler 10 Colonialism Was Theorized in the Nineteenth Century" in *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington. London: Palgrave Macmillan, 2011: 10-28.

Glazer, Steven. "Language of Propaganda: The Histadrut, Hebrew Labor, and the Palestinian Worker" *Journal of Palestine Studies* 36. No. 2 (Winter 2007): 25-38.

Glazer, Steven. "Picketing for Hebrew Labor: A Window on Histadrut Tactics and Strategy" *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4. (Summer 2001): 39-54.

Grindberg, Lev Luis. *Split corporatism in Israel.* Albany: State University of New York Press, 1991.

Halpern, Ben and Jehuda Reinhurz. *Zionism and the creation of a new society.* Oxford: Oxford University Press, 1998.

Hilal, Jamil. "Imperialism and Settler-Colonialism in West Asia: Israel and the Arab Palestinian Struggle." *Utafiti: Journal of the Arts and Social Scienc* 1, no. 1 (1976): 51-70.

Hixson, Walter. *American Settler Colonialism.* New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Hobson, John. *Imperialism: A Study.* New York: Cosimo, 2015.

Horvath, Ronald. "A Definition of Colonialism," *Current Anthropology* 13, no. 1 (Feb. 1972): 45-57.

Jewish Socialist Labor Confedaration. *The Jewish Labour Movement in Palestine: Its Aims and Achievements*. Berline: Verbandsburg, 1928.

Kimmerling, Baruch. *Territory and Zionism: The socio-territorial dimensions of the Zionist politics*. California: University of California, 1983b.

Kimmerling, Baruch. *Zionism and Economy.* Cambridge: Schenkman Publishing Company, Inc., 1983a.

Knox, Robert. "A Critical Examination of the Concept of Imperialism in Marxist and Third World Approaches to International Law."

Unpublished PhD diss., London School of Economics, 2014.

Kurland, Sumael. *Cooperative Palestine: The Story of Histadrut*. New York: Sharon BooksK 1947.

Lehn, Walter. "The Jewish National Fund." *Journal of Palestine Studies* 3, no, 4 (Summer, 1974): 74-96.

Lloyd, David. "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (2012): 59-80.

Lockman, Zachary. "The Left in Israel: Zionism vs. socialism." *Middle East Research & Information Project* reports. no. 49 (1976).

Lockman, Zachary. *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948*. London: University Of California Press, 1996.

Loomba, Ania. *Colonialism/postcolonialism*. London: Routledge, 1998.

Malcolm, Alexander. "Settler Capitalism: The Dynamics of Dependent Development in the Southern Hemisphere by Donald Denoon." Review of *African Affairs* 82, no. 329 (1983): 590-592.

Mansour, Awad Issa. "Orientalism, Total War and the Production of Settler Colonial Existence: The United States, Australia, Apartheid South Africa and the Zionist Case." Unpublished PhD diss., University of Exeter, 2011.

Medoff, Rafael and Chaim I. Waxman. *The A to Z of Zionism.* Lanham: The Scarecrow Press, 2009.

Metzer, Jacob. "Atypical Settler Colonialism in Modern Times: Jews in Mandatory Palestine and other cases." in *XIVth International Economy History Conference.* Helsinki: Unpublished conference proceeding, 2006. Accessed on Jun 1, 2018, http://www.helsinki.fi/iehc2006/papers3/Metzer.pdf.

Metzer, Jacob. *The Devided Economy of Mandatory Palestine*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Mitchell, Thomas. *Native vs. settler: ethnic conflict in Israel/Palestine, Northern Ireland, and South Africa.* Westport: Greenwood Press, 2003.

Morrissey, John. "Imperialism and Empire." in *Key Concepts in Historical Geography,* ed. John Morrissey et al., London: SAGE publications, 2014: 17-25.

Nadan, Amos. *The Palestinian Peasant Economy under the Mandate:*

A Story of Colonial Bungling. Cambridge: Harvard University Center for Middle Eastern Studies, 2006.

Osterhammel, Jürgen. *Colonialism: A Theoretical Overview.* Princeton: Markus Wiener Publishers, 1997.

Pappé, Ilan. "Israel, A Settler Colonial State," *Youtub,.* Strugglevediomedia, March 15, 2016, Accessed on October 15, 2017.https://www.youtube.com/watch?v=A78S4v5YMpU.

Pappé, Ilan. "Ten myths about israel," *Youtub.* talkingsticktv, June 16, 2017, July 29, 2017. https://www.youtube.com/watch?v=MuzWDWBn55g.

Pomper, Philip. "The History and Theory of Empires." *History and Theory* 44, no. 4 (Dec. 2005): 1-27.

Rodinson, Maxime. *Israel: Colonial-Settler State?*. New York: Monad Press, 1973.

Ross, Andrew. *Stone Men: The Palestinians Who Built Israel*. London: Verso, 2019.

Sayegh, Fayez. *Zionist Colonialism In Palestine.* Beirut: Research Center of Palestine Liberation Organisation, 1965.

Shafir, Gershon. *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914.* California: University of

California Press, 1989.

Shalev, Michael. *Labour and Political Economy in Israel*. Oxford: Oxford press: 1992.

Shapira, Anita. *Israel: A History*. Waltham: Brandies University Press, 2012.

Stephen Halbrook, "The Class Origins of Zionist Ideology" *Journal of Palestine Studies* 2, no. 1, (autumn, 1972): 86-110.

Sṭernhel, Zeʾev. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State.* Princeton: Princeton University Press. 1998.

Veracini, Lorenzo. "'Settler Colonialism': Career of a Concept," *The Journal of Imperial and Commonwealth History* 41 no. 2 (Feb., 2013): 313-333.

Veracini, Lorenzo. "Introducing," *Settler Colonial Studies* 1, no.1 (2011): 1-12.

Veracini, Lorenzo. "Understanding Colonialism and Settler Colonialism as Distinct formations," *Interventions* 16, no. 5, (2014): 615-633.

Veracini, Lorenzo. *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

Veracini, Lorenzo. *The Settler Colonial Present*. New York: Palgrave Macmillan, 2015.

Wolfe, Patrick. "History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism.*" The American Historical Review* 102, no. 2 (Apr. 1997): 388-420.

Wolfe, Patrick. "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race." *The American Historical Review* 106, no. 3 (Jun. 2001): 866-905.

Wolfe, Patrick. "Race and the Trace of History: For Henry Reynolds," in *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*, ed. Fiona Bateman and Lionel Pilkington. London: Palgrave Macmillan, 2011: 272-296

Wolfe, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native." *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (Dec. 2006): 387-409.

Wolfe, Patrick. *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event.* London: Cassell, 1999.

Yitzhaki, Shlomo and Edna Schechtman. "The "melting pot": A success story?." *The Journal of Economic Inequality* 7, no. 2 (Jun. 2009): 137-151.